جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لإكتمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان : الحقوق والعلوم السياسية
شعبة العلوم السياسية
التخصص: تنظيمات سياسية و إدارية

من إعداد الطالبة : قايد لبنى

بعنوان :

المحاصصة السياسية وآثارها على الاستقرار الحكومي

(دراسة حالة لبنان)

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ	سويقات لمين	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الذكتورة	شليغم غنية	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفة
الأستاذ	ربوح ياسين	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

التشكرات

الشكر لله سبحانه وتعالى في الأول والأخر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﷺ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﷻ

الشكر والحمد كثيرا أولا وأخيرا لله ✥ وحده العلي القدير الذي وفقني

لإتمام هذه المذكرة ومنحني القوة والصبر ✥ لمواجهة العراقيل التي اعترضتني

ومن خلال هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام

إلى الأستاذة والمؤطرة ❁ **شليغم غنية** ❁ حفظها الله على توجيهاتها القيمة

والتي كانت بمثابة الخطوات الصحيحة الأولى والتي ساعدتني

في إنجاز هذا العمل

وجميع قسم العلوم سياسية

وخاصة الأستاذ **سويقات لمين**

و إلى كل من قدم لي يد المساعدة في العمل وكل من شاركني ولو بتشجيع أو دعاء.

لا أنسى تقديم الشكر لأعوان المكتبات الذين ساهموا معنا بشكل كبيرٍ

وأتقدم بالشكر إلى كل قارئ لهذا العمل ...

جزاهـــــم الله عنا كل خير

والله ولي التوفيق

الإهداء

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد ابن عبد الله وعلى اله وصحبه ومن سار على دربه و ولاه

إلى الذي تردد صوته في أذني ولم تفارق صورته ذاكرتي فغمرني بعطفه وحنانه،

إلى الذي لا أتخيل الدنيا بدونه فاختبأ في حضنه وأبكي خفية أن أفقده لأنه ليس لي قدرة

على غناه فأدعو الله أن يحفظه،

إلى الذي رباني وأحس بوجعي وسهر لأجلي ولم يضنه طول الليالي وهو ينتظر تخرجي،

إلى الذي كان لي أبا وأما وأخا فارتسم حلمي بعالمه به بسمتي عند فرحتي

أفتخر أني ابنته وكل دعائي ورجائي أن تكون الجنة ثوابه لأنه مهما خطى قلمي فلن أوفيه حقه

فإلى أغلى ما عندي في الدنيا.. **أبي** .

إلى أمل روحي ومنتهى حياتي وعطري وكل صفاتي إلى ملكت ما في فكانت بالذات ذاتي إلى **أمي وجدتي**.

إلى من لا تكفيه كلمات الشكر ولا قصائد الشعر ولا خطب النثر وكان الشمعة التي أنارت سبيل العلم

إلى من سعى وتعب لأرتاح وقدم أيام حياته عربونا لحياتي : **يوسف**

إلى أعز جوهرتين في الدنيا **خولة وجهيد**.

إلى أغلى ما أملك في حياتي **زينب ووداد**

لكما تحية كلها حب و احترام وتقدير إخوتي : **عبد الرحمان ، عيسى، عبد الودود**

إلى كل أعمامي وزوجاتهم وعماتي وكل أولادهم وخالاتي و أخوالي

إلى من أمنت بإخلاصهم وصفاء أنفسهم وبراءة سريرتهم واستأنست بقربهم واستسلمت لحبهم

إلى أخواتي في الله: سهام ، مريم ، خديجة ، عائشة ، نجاح ، هناء ، كوثر

إلى من عرفتهم في مشواري وكانوا لي خير الإخوة : حسام ، يوسف ، عماد

والى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى دفعة 2014-2015

لبنى

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	يوضح توزيع المقاعد النيابية قبل اتفاق الطائفة	45
02	يوضح توزيع المقاعد النيابية بعد اتفاق الطائفة	47

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
01	خاريطة التوزيع الجغرافي للطوائف في لبنان	35
02	التوزيع الطائفي للمقاعد النبيابية على الطوائف بين 1922 و 2009	49
03	التطور العددي للمقاعد النيابية في لبنان بين 1922 و 2009	49
04	الوزن الإنتخابي النسبي للطوائف في انتخابات العام 2009	53

قائمة الملاحـــق:

رقم الملاحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق 1	**قانون الإنتخابات**	71

المقدمة

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمـــة :

إن هـدف أي دولة بعد خروجها من دائرة الاستعمار هو إقامة نظـام سياسي يحقق لها الاستقرار والثبـات من خلال مـا تضعه من برامج وسياسيات، ولكن في بلد يشهد تعدد عرقي واثني وأقليات يصعب التحكم في استقراره و تكامله، و تمثل الحالة اللبنانية مثالا عن اللاستقرار السياسي، بحيث تعتبر الطائفة هي العنصر الرئيسي الذي يحكم العملية السياسية ، فالنظام السياسي اللبناني منذ الاستقلال عام 1943م حاول أن يتجاوز الطائفية و يقيم نظام توافقي يتعايش فيه الجميع، غير أنه لم يوفق إلى غاية اليوم فالطائفة تتدخل في كل كبيرة وصغيرة، وعليه فان السبب الرئيسي لمشكلة عدم حصانة الدولة اللبنانية أمام الشلل والانهيار والتي أفسدت شؤونها منذ الاستقلال مسألة كيف يحكم مجتمع يتألف من ثمانية عشر طائفة بطريقة تحمي حقوق الأقليات والتعددية الدينية مع الحفاظ على سلطة مركزية فعالة، ولقد اتخذ حل هذه المشكلة شكل الحكومة التوافقية التي توزع السلطة بين مختلف الطوائف من خلال الحصص البرلمانية والمناصب الحكومية ومن هنا تبرز المحاصصة السياسية كإشكالية متعلقة بكيفية تمثيل جميع الطوائف عى الساحة السياسية ومدى قدرة النظام على استيعاب توزيع المناصب بتوازن دون الاضرار بأي حق من حقوق الطوائف.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة المحاصصة السياسية وأثرها على الاستقرار الحكومي، كونها تحاول معرفة وبحث الآثار التي تترتب على نظام المحاصصة السياسية الذي يعمل على توزيع المناصب حيث أن الاختلاف العرقي والمذهبي لا يزال مصدر تهديد لاستقرار الدولة التي تتشكل من عدة طوائف وصعوبة التوافق بينها وهذا ما تعيشه لبنان من صراعات داخلية وأخرى خارجية وما هو السبب الذي جعل لبنان بدون رئيس وأسباب فشل كل الانتخابات حيث يعتبر هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة لأنه من المواضيع المعاصرة لذا تم التطرق إليه من أجل معرفة معنى المحاصصة السياسية ومعرفة الدور الذي تلعبه في الاستقرار الحكومي.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تعريف المحاصصة السياسية التي تعتبر من أهم المفاهيم الحديثة والمعاصرة في المجال السياسي وربطها بمفهوم الاستقرار الحكومي، ومن ثم التعرف على الظاهرة واقعيا وأثرها وذلك بدراسة حالة لبنان وهل نستطيع توصيف الظاهرة و محاولة إيجاد حلول لظاهرة اللاستقرار الحكومي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع لم يكن وليد الصدفة بل كان وراء دوافع محددة أدت بنا لطرح الموضوع، ودراسته وينقسم إلى دوافع موضوعية وأخرى ذاتية و المتمثلة فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

– يعتبر هذا الموضوع حديث ومن المواضيع المعاصرة التي تشهدها العديد من الدول.

– الجدالات وصراعات حول مفهوم المحاصصة السياسية والاختلاف حول صلاحية المحاصصة السياسية كنظام للحكم.

– باعتبار المحاصصة السياسية لها من يؤيدها ولها من يعارضها فإن اختيار الحالة اللبنانية يكون الأنسب بحكم النموذج التوافقي المعتمد في هاته الدولة منذ اتفاق الطائف 1989.

– قلة الدراسات والبحوث العلمية الأكاديمية حول موضوع البحث كان دافعا مهما في محاولة دارسة هذه الظاهرة.

– الظروف والصراعات التي تشهدها الدول العربية بسبب التعدد الإثني والديني مما جعل خطر التعصب الطائفي يتزايد خاصة بين الشيعى والسنى وتطور هذا التعصب إلى نزاعات مسلحة في العديد منها مما يؤدى إلى عدم استقرارها.

المبررات الذاتية:

– رغبة الباحث في معالجة موضوع المحاصصة السياسية باعتباره يرتبط بمجال التخصص.

– باعتبار ان الاستقرار الحكومي ليس ظاهرة تخص الدول متعددة الطوائف بل حتى الدول منسجمة التركيبة لكنه يكون أكثر حدة بالنسبة للأولى، لهذا أردنا الوقوف والتعرف على هاته الدراسة والتعرف على حصص كل طائفة وكيف تؤثر في الحكومة

–رغبة الباحث في إثراء البحث العلمي.

أدبيات الدراسة:

إن موضوع المحاصصة السياسية من المواضيع الجديدة التي لم يتم التطرق إليها ودراستها بشكل كبيرة ورغم ذلك يمكن الإشارة إلى الدراسات التالية:

– خالد مزابية، الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي مذكرة ماستر لسنة 2013 ، جامعة قاصدى مرباح يتلخص جوهرها في معرفة ما مدى تأثير الطائفة على الاستقرار السياسي.

– وكذلك دراسة لعماد مؤيد جاسم بعنوان التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى 2010، تحدث فيها على مفهوم المحاصصة السياسية و الآثار المترتبة عنها.

– مقال لمهران موشيخ تحت عنوان "مفهوم المحاصصة في قاموس السياسي العرقي المعاصر، عدد 1934 وذلك بتاريخ 2-6-2007 وقد تحدث عن مفهوم المحاصصة السياسية وأكد على أثارها.

إشكالية الدراسة:

تعاني كثير من الدول من الصراعات الداخلية بفعل انبعاث الإثنيات والتكوينات التقليدية، لغوية كانت أو عرقية أو مذهبية أو دينية، وقد استطاعت كثير من الدول في الشرق والغرب صهر هذه المكونات مهما كبرت أو تكاثرت الاختلافات بينها في الدولة الوطنية وحافظت على تماسكها على امتداد الزمن. غير أن المنطقة العربية تشهد مع مرور الوقت صعود كثير من التكوينات التقليدية وتهديدها لوحدة الدول واستقرارها، بل استطاعت تجريد الدولة من بعض وظائفها كما هو حاصل في لبنان وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف أثرت المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي ؟

ومن خلال هذه الاشكالية نطرح تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- ما هي الدلالات التي تحملها المحاصصة السياسية؟
- هل المحاصصة السياسية خطر على الاستقرار الحكومي؟
- ما هو واقع تطبيق المحاصصة السياسية في النظام اللبناني؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية و بعد طرح التساؤلات صغنا الفرضيات التالية:

-تعبر المحاصصة السياسية عن إطار ديمقراطي يتم فيه تمثيل مختلف الطوائف المكونة للمجتمع على المستوى السياسي.

كلما لجأت الأنظمة إلى المحاصصة السياسية أدى ذلك إلى زعزعة استقرارها الحكومي

- كلما اعتمدت لبنان على نظام المحاصصة في شكله التوافقي انعكس ذلك على استقرار حكوماتها.

المقاربات المنهجية:

من أجل ترتيب و تصنيف و تحليل بياناتنا اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: وذلك بسرد مختلف المفاهيم المتعلق بدراسة وبجمع البيانات والمعلومات عن طبيعة النظام السياسي اللبناني مع تحليل التجربة التوافقية المعتمدة في هاته الدولة ومدى تطبقها مع المحاصصة السياسية.

منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال التعمق في النموذج اللبناني.

الاقتراب القانوني: وقد تمت الاستعانة به قصد إثراء الدراسة، وذلك بالاستعانة بالمواد الدستورية والقانونية من أجل معرفة درجة تطابق هاته النصوص مع واقع تطبيق المحاصصة السياسية في لبنان، وتتمثل هذه النصوص التشريعية المعتمد عليها في الدراسة:

- الدستور اللبناني الصادر سنة 1926.
- اتفاق الطائف الصادر سنة 1989.

- اتفاق الدوحة الصادر سنة 2008.

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم موضوع المحاصصة السياسية وأثرها على الاستقرار الحكومي إلى فصلين:

الفصل الأول

تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للمحاصصة السياسية والاستقرار الحكومي، حيت تم ادراج ثلاثة مباحث، المبحث الاول تم تطرق فيه الى مفهوم المحاصصة السياسية وفيه تناولنا أولا تعريف المحاصصة السياسية وثانيا مبدأ المحاصصة السياسة. وفي العنصر الأخير آثار المحاصصة السياسية أما المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار الحكومي حيت تم تناول تعريف الاستقرار الحكومي وفي العنصر الثاني: مؤشرات الاستقرار الحكومي ومعوقاته. أما المبحث الثالث: تأثير المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي وفيه تم دراسة أهمية المحاصصة السياسية في استقرار الحكومي ثم أثار المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي.

الفصل الثاني

فتم تخصيصه لأثر المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي (الحالة اللبنانية)، وذلك من خلال التطرق في المبحث الاول الى طبيعة النظام اللبناني حيث تطرقنا إلى نظام الحكم في لبنان وطبيعة الطائفة وذلك من خلال الطائفة في المجال السياسي والإداري وفي الأحوال الشخصية، أما المبحث الثاني كان بعنوان الطوائف والتيارات السياسية في لبنان حيث ضم تعريف الطائفة وأهم أنواع الطوائف في لبنان وأهم التيارات السياسية فيها والأخير فيتمحور حول انعاسات نظام المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي وتمحورت في ثلاث نقاط أولا تعدد مستوى السلطة السياسية، وثانيا المشاركة السياسية في السلطة على أساس نظام المحاصصة السياسية، وأخيرا ضعف سيادة الدولة من خلال العوامل الداخلية والخارجية.

الصعوبات المتعلقة بالموضوع :

تخللت الدراسة جملة من الصعوبات أهمها:

- تشعب الرؤى حول موضوع المحاصصة السياسية وصعوبة ضبطها.
- صعوبة الإلمام بالإطار النظري للدراسة وذلك بسبب حداثة لموضوع.
- قلة المراجع التي تتناول المحاصصة السياسية.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للمحاصصة السياسية والإستقرار الحكومي

إن تعدد المعتقدات الدينية والمذهبية وتنوع الانتماءات الأثنية داخل الدولة ليس بميزة سلبية كما يعتقد البعض بل هي ميزة ثراء روحي وغنى حضاري وثقافي إذا تم الاستثمار في هذا التنوع بما يخدم مصلحة المجتمع والانتماء إلى قومية أو طائفة أو حزب حق، مشروع لكل إنسان، وهو حق كفلته الشريعة الإسلامية، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ). كما كفلته المواثيق الدولية والدساتير الحديثة ، فالانتماء الاجتماعي والسياسي هو حق مشروع، وعليه تسعى الدول المتعددة الاثنيات إلى البحث على نظام يضم كل هذه التعددية من أجل المشاركة في السلطة ولكن في بعض الدول يشكل هذا التعدد صراعات داخلية ويهدد استقرارها و تحدث الاضطرابات حينما يتحول الانتماء إلى تعصب لفئة معينة وإلغاء دور الآخر. بل إلغاء دور العقل والمنطق والتفكير السليم، حينما يتحول إلى نظام سياسي فاشل يؤدي خلق تعصب وصراع فنجد في كل أعقاب تعديل وزاري أوتشكيل الحكومة جديدة، تتردد على الألسنة إلى أي قبيلة ينتمي رئيس أو الوزير؟ وما هو عرق الحاكم؟.

وتأتي الردود على عفويتها المصطنعة وتقبلها التلقائي في غياب شبه تام لمفهوم الدولة الدستورية التي يغلب عليها مضمون المواطنة وتنتفي فيها القسمة ذات الطابع الطائفي وعليه وضع مبدأ "المحاصصة السياسية " كحل للتوفيق بين الطوائف و الأقليات المشكلة للمجتمع، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- تعريف المحاصصة السياسية.
- تعريف الاستقرار الحكومي.
- آثار المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي.

المبحث الأول : مفهوم المحاصصة السياسية

إن فكرة المحاصصة لم يقترحها مفكر سياسي معين ولم تكن مبادرة من حزب ما في دولة محددة وإنما هي ضرورة موضوعية أفرزتها عملية التطور المادي للمجتمعات العريقة بممارساتها الديمقراطية منذ عقود من الزمن كما أصبحت هذه الظاهر في كثير من الدول تهدد استقرارها وهذا ما سوف يتم طرحه في تعريف المحاصصة السياسية ومعرفة مبادئها وسلبياتها وآثارها.

أولا: تعريف المحاصصة السياسية :

قبل التطرق إلى تعريف المحاصصة السياسية نبدأ أولا بتعريف المحاصصة ثم الانتقال إلى تعريف المحاصصة السياسة.

1 – المحاصصة :

إن كلمة محاصصة في قاموس جميع اللغات لا تتعدى كونها عملية تقسيم الكل إلى مكوناته حسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه[1].

معنى المحاصصة في معاجم اللغة العربية ،الحِصَّةُ بالكسر النصيب وأحَصَّهُ أعطاه نصيبه وتَحَاصَّ القوم أي اقتسموا حصصا وكذا المحَاصَّةُ وحَصْحَصَ الشيء بان وظهر وفي حديث أبي هريرة (إن الشيطان إذا سمع الآذان مرّ وله حصاص)[2]، أي أخذ نصيبه وقسمته.

ومنه فإن المحاصصة هي نظام يطبق في بعض الدول على الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية وتنتهجه غالبية الأنظمة السياسية ذات الكثافة السكانية العالية والجزر وما شابه ذلك[3].

إن مصطلح المحاصصة حسب تعريف "بهنام عطاالله" هو مشتق من الحصة والحصحصة والمحاصصة بمعنى المقاسمة، أي الاستحواذ على المناصب والأموال بطريقة فنية حديثة. فهناك المحاصة السياسية والطائفية والحزبية

---

[1]– مهران موشيخ ، **مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي المعاصر** ،(مواضيع وابحاث سياسية)2007،تاريخ تصفيح 06-02-2015،على موقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

[2]–معاجم اللغة العربية ، تاريخ تصفح 2015/2/23 ،على الموقع الالكتروني : http://www.maajim.comhgl;ru

[3]– مجلس الامة ، **دراسات و بحوث الكوتا** ،دولة الكويت :على الموقع الالكتروني : www.siironline.org

والعشائرية ومسميات كثيرة، وبهذا نرى بأن منظرو المحاصصة يعملون على محاصصة أو مقاسمة خيرات البلاد إلى فئات أو مجاميع معينة للاستحواذ على ثروات البلاد المالية والثقافية والاجتماعية وحتى التراثية[1].

المحاصصة هو إعطاء الأولوية في مواقع الدولة ومؤسساتها للمنتمين إلى هذه الطائفة أو الجماعة أو تلك على حساب الكفاءة[2].

2- المحاصصة السياسية :

أما في العملية السياسية فإن كلمة المحاصصة لا تقف عند حدود العمليات الحسابية وإنما هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة جميعها تنبثق من نقطة مركزية وتلتقي عندها، هذه النقطة المحورية اسمها الوطن. المحاصصة هنا منهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة في المشاركة في الحكومة وفي تحمل مسئولية تضامنية في قيادة دفة البلاد وإدارة شؤون الدولة. فكرة المحاصصة لم يقترحها مفكر سياسي معين ولم تكن مبادرة من حزب ما في دولة محددة وإنما هي ضرورة موضوعية أفرزتها عملية التطور المادي للمجتمعات العريقة بممارساتها الديمقراطية منذ عقود من الزمن، وقد ساهم نهج المحاصصة بدور فعال في بناء المجتمعات الحضارية العصرية المتمدنة ومنها الاوربية التي رسخت مبدأ المحاصصة بقوانين وأحكام في دستور كل بلد من بلدانها، إن جميع أحزاب الدول الأوربية، الكبيرة منها والصغيرة، تؤمن بالمحاصصة وتثقف منتسبيها بأهميتها وضرورة الالتزام بها وآليات تطبيقها، لذا أصبحت موضوعة المحاصصة على الساحة السياسية الأوربية ثقافة جماهيرية وتشكل أحد أركان القيم الخلقية للمواطن باعتبارها (المحاصصة) أنجع فيه أسلوب وأفضل علاقة تجمع بين الأحزاب الوطنية المتآلفة والمتنافسة في نفس الوقت ضمن موسوعة جدلية تكاملية وبقاسم مشترك محوره وهو المصلحة العليا للوطن والشعب[3].

أما محمد بالروين عرفها : تعني باختصار شديد عملية تقسيم السلطة الي مكونات صغيرة حسب استحقاقات الأطراف المشاركة في العملية السياسية. بمعني آخر هي عملية توزيع المناصب والوظائف القيادية والتنفيذية في الدولة بين الفقهاء السياسيين علي أساس أن تكون حصة كل طرف وفقا لقوته السياسية أو لنسبته البرلمانية[4].

---

[1] -بهنام عطاالله، **المحاصصة وما أدراك ما المحاصصة**،تاريخ التصفيح ،2-02-2015 الموقع الالكتروني : http://www.ankawa.com

[2] - محمد السماك، **أثر المحاصصة السياسية في أتباع الحضارات المتنوعة**، أراء ومناقشات ،ص 148.

[3] مهران موشيخ، المرجع السابق .

[4] د. محمد بالروين : **نعم لحكومة وحدة وطنية لا لحكومة محاصصة**، تاريخ تصفيح 10-02-2015 الموقع الالكتروني : http://almanaramedia.blogspot.com

يرى عماد مؤيد جاسم: أن المحاصصة السياسية هي الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من اجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومات بما ينسجم مع كثافتهم السكانية وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في اهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات.[1]

وتعرف أيضا بأنها الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من أجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما ينسجم مع كثافتهم السكانية وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات[2].

وتم تعريف المحاصصةالسياسية بأنها قد تعدت توزيع المناصب الحكومية والبرلمانية بل اتسعت رقعتها لتشمل الهيئات والمؤسسات تحت مسمى التوازن.[3]

وفي الأخير يمكن أن نستنتج من التعريفات بأن المحاصصة هي وضع السلطة في يد شخص على حسب الآخرين أي استحوذ السلطة إلى الطائفة أكثر كثافة سكانية.

ثانيا : مبدأ المحاصصة السياسية وأسباب تطبيقه

إن مبدأ المحاصصة وإن كان يحمل في ثناياه رؤية معينة صراعات أو خلافات أو تعداد الأديان أو غيرها فانه يثير الكثير من الجمل والنقاش حوله في الأوساط السياسية الحكومية وغير ألحكومية فأنه يمكن أن يعبر عنه بصورة أو بأخرى بأنها استحقاق انتخابي ينبغي الأخذ به نحو بلوغ أهداف متوسطة المدى لتحقيق نجاح العملية السياسية وتعزيز لمبدأ الديمقراطية والأخذ بمبدأ المحاصصة لا يكون هدفاً مستقبلياً وإنما يمكن أن يكون وسيلة يُراد منها بلورة ونسج أولى خيوط الديمقراطية.[4]

ان تطبيق مبدأ المحاصصة السياسية لا يكون إلا من اجل هدف أو لغاية تسعى الحكومة إلى الوصول إليها وعليه سوف نتطرق الى ذكر بعض اسباب تطبيق مبدأ المحاصصة :

- الطموح لاتخاذ السلطة هدفا وغاية باستغلال عواطف طائفة معينة وقصور النظرة إلى مخاطر هذا الاتجاه.

---

[1] د.عماد مؤيد جاسم ، **التوزيع ألاسترضائي لسلطات واثره في الاستقرارالسياسي في العرق** ، بحث مقدم الى مؤتمر السنوي الاول ،كلية القانون والعلوم سياسية ،2010،ص 3.

[2] د. محمد بالروين، نفس المرجع السابق.

[3] عماد علو ، **المحاصصة الطائفية والسياسية وأثرها في الإستقرار**، جريدة الزمان بتاريخ تصفح 12-2-2015الموقع الالكتروني : http://www.azzaman.com

[4] ياسر خالد بركات الوائلي، **العملية الدستورية في العراق ومبدأ المحاصصة**، http://www.siironline.org/alabwab/derasat

- تنامي المجاميع المسلحة والعصابات المدربة وما ارتكبته من أعمال إرهابية مدعومة ومدفوعة من قبل دول إقليمية لتحقيق أجندة خاصة بها يقع في رأس أولوياتها إبقاء العراق ضعيفا.
- عدم الثقة السائد في تعامل الأطراف السياسية ونظرة الشك التي يمارسها كل طرف تجاه الأخر.
- الارتزاق السياسي والانتهازية لدى البعض لشعورهم أنهم في ظل سيادة مبدأ المواطنة لإمكان لهم لأنها تعني مشاركة واسعة للجميع في مناحي الحياة المدنية والسياسية لإرساء مجتمع المساواة والتكافؤ.
- تمسك كل طرف سياسي بوجهة نظره حسب ما يراه هو بعيدا عن روح التفاهم المشترك متخندقا بقوة كتلته في هذا الجانب أو ذاك وبما انعكس سلبا على المجتمع بشكل عام والمواطن بشكل خاص.
- تباين أراء النخب السياسية خاصة المشاركة في العملية السياسية من مفهوم المحاصصة الطائفية حيث يشوبه في كثير من الأحيان الغموض والضبابية[1].
- اختيار شخصيات لا تتمتع بالصفاة القيادية وليس لها الخبرة اللازمة وليس لها القدرة على التطور خسارة البلد أو المدينة لشخصيات ممن يمتلكون طاقة كبيرة ويتمتعون بصفاة قيادية، حيث يركنون جانبا دون الحاجة إليهم، لعدم اعتبار الكفاءة كأساس في الاختيار.
- انتكاسة في نتائج العمل التي قد تكون على مستوى الوفاق السياسي للبلد أو على مستوى السياسة الخارجية أو الخدمات المقدمة للمواطن والمشاريع الأخرى وفشل ما مخطط لتنفيذه.
- تصاعد في مستوى الفساد الإداري والمالي , سواء لعدم مقدرة هذه القيادات على التمكن من المواجهة وإصلاح الأمور أو لأنغماسها في مصالح شخصية بسبب عـــدم أهليتها.[2]

وهكذا بعد أن فرغنا من تعريف المتغير الأول المحاصصة السياسية وتم توضيحها وتبيان أهم مبدئها وأسبابها، يجدر بينا تسليط الضوء والانتقال إلى المتغير الثاني في الدراسة والمتمثل في الاستقرار الحكومي .

[1] الموقع الالكتروني لقناة الديار الفضائية ، **المحاصصة و بناء الدولة** : تاريخ تصفيح :15/مارس /2015:
http://www.aldiyarsat.net/news/l

[2] طاهر مسلم البكاء ، **المحاصصة لاتصنع قادة**، تاريخ التصفح ،20-3-2015على موقع الالكتروني :
http://www.nasiriyah.org/ara/post/57447

المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار الحكومي

استحوذ موضوع الاستقرار السياسي بصفة عام والاستقرار الحكومي بصفة خاصة اهتماما كبير استمر هذا الاهتمام بين المفكرين و السياسيين ، رغم انه لا يوجد تعريف منهجي أو إجرائي ولكن يمكن الاعتماد على بعض التعريف المركبة التي سوف نتناولها في هذا المبحث ومعرفة مؤشرات الاستقرار .

أولا: تعريف الاستقرار الحكومي

قبل تطرق إلى تعريف الاستقرار الحكومي فان هذا تعريف يتكون من كلمتين الأول الاستقرار والثانية الحكومة ثم ننتقل إلى الاستقرار الحكومي.

1-الاستقرار :

كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر :يستقرر استقر استقرار الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن[1].

وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبوت[2].

كما يعرف" **الزمخشري** "القر بنفس المعني حيث يقال :إن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه .

قال تعالى: **"يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار"**[3]، بمعنى هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار .

وقوله تعالى أيضا " :**الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء"** [4] أي قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والإقامة فيها، أي أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي أنتم على ظهرها قرارا تستقرون عليها وتسكنون فوقها.

[1] علي بن هادية و"آخرون"، **القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي ألفبائي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،ط 7 سنة 1991، ص 47

[2] الزمخشري، **أساس البلاغة**، القاهرة :دار الشعب،1960 سنة ، ص756.

[3] القرآن الكريم، سورة غافر، الآية :39.

[4] القرآن الكريم، سورة غافر، الآية :64.

وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في القرآن الكريم في أكثر من موضع، حيث قال الله تعالى : **"ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين..."** [1] .

وقال تعالى : **" إلى ربك يومئذ المستقر "** [2].

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره القواميس الأجنبية للاستقرار "إذ يعرف القاموس" **(لروس Larousse)** الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر[3] **(Equilibre durable)**، والواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة انطلاق لتعريف الاستقرار الحكومي.

2- الحكومة :

تستخدم كلمة الحكومة للتعبير عن عدة معا مختلفة :

تستعمل كلمة حكومة لتعني الوزارة(ministere)، (ministrey) فيقال إن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويقصد بذلك الحكومة .

أما بالمفهوم الواسع فان الحكومة تستعمل ليشير إلى كيفية ممارسة السلطة الحكم، لذلك يقصد بالحكومة هنا نظام الحكم في الدولة. أي كيفية عمل السلطات وطبيعة نظام الحكم في الدولة.

ويقصد بها أيضا أنها مجموعة السلطات الدستورية في الدولة، وهي بهذا المعنى تشمل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية فالحكومة بهذا المعنى ترمز الى مجموع الهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة والتي بدونها لا يستطع الدولة الاستمرار في التعامل مع عناصرها.[4]

وتعني تلك الأجهزة الإدارية التي تقع في سلم الادارة العليا للدولة ،وتهتم بتنفيذ السياسية العامة بشكل اساسي.[5]

وبعدما تم تعرف على كل من الاستقرار والحكومة ننتقل إلى تعريف الاستقرار الحكومي.

---

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية35.

[2] القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية: 12 .

[3] Dictionnaire Larousse, Paris, Larousse, 1982, p :389.

[4] د. نعمان احمد الخطيب، **الوسيط في النظام السياسية والقانون الدستوري**،ط1 دار الثقافة للنشر وتوزيعّ ،ص 211.

[5] طارق عشور، **"تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري "**، شهادة مقدمة لنيل رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم سياسية، 2008-2009، ص 58.

3-الاستقرار الحكومي :

ومن خلال تعريف كل من الاستقرار والحكومة نستنتج إن الاستقرار الحكومي هو ثابت واستقرار الوزارة الحكمة لمدة زمنية معينة اي عدم تغير المتتبع والسريع في السلطة.

يتوقف استقرار أي نظام على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها وبحكم هذا الترابط تتأثر بالاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام وعليه فأن هناك عوامل ومتطلبات تعتبر ركائز للاستقرار الحكومي يمكن سردها في نقاط التالية:

حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسيات وتنفيذها[1]، ويذهب "**ماكس فيبر**" إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.

إنّ من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار الحكومي .

هناك من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف، أي عن طريق دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي، وذلك لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول من تدهور للمؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي، وعدم القدرة على مجابهة النزعات الداخلية، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وغيرها، فيجد الباحث نفسه يحلل أسباب عدم الاستقرار أكثر مما يعطي تفسيرا لطبيعة الاستقرار السياسي، والصنف الثاني يبحث في ظاهرة الاستقرار السياسي وذلك بحصرها في إطار بحثي معين من خلال تجربة معينة في دولة ما، و هذا ما طرح العديد من الاختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، وقد طرح الكاتب رائد نايف حاج سليمان مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود الاستقرار السياسي و يمكن أن نلخصها فيما يلي:

[1] محمد شلبي، **"الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة"**، المجلة الجزائرية للعوم السياسية، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، العدد01 .

1 – الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة : عندما تتم عملية الانتقال بطريقة دستورية قانونية متعارف عليها فإن ذلك بعد مؤشرا حقيقا للاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.[1]

2 – شرعية النظام السياسي: أي أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر من خلال تقبل الشعب للنظام الحاكم وخضوعهم له عن رضا.

3 – السيادة : وتظهر من خلال قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وقدرته على ضبط الأمن الداخلي، ومن جهة أخرى القدرة على التصدي للإخطار الخارجية سواء كان غزوا استعماريا عسكريا مباشر أو تدخلا خارجيا غير مباشر أو هجمات إرهابية منفردة تكون من خارج الوطن، وغيرها من التدخلات التي تضع استقرار الدولة على المحك.

4 – الثبات في مناصب القيادات السياسية: أي أن بقاء القادة على رأس النظام السياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، مع اقتران هذا البقاء برضا الشعب عن حاكميه[2].

5 – الاستقرار البرلماني : باعتبار أن البرلمان هو الممثل للشعب فإنه يستمد شرعيته من الشعب، و بالتالي إذا حل البرلمان قبل استيفاء المدة القانونية، أو استقبال عضو من الأعضاء، أو أسقطت عضويته، فإن هذا يعتبر مؤشر من مؤشرات اللاستقرار، واستقرار البرلمان و ثبات أعضاءه واحد من دلائل الاستقرار السياسي.

6 – الديمقراطية و تدعيم المشاركة السياسية : تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير التي يحكم بها على استقرار النظام السياسي من حيث تطبيق الديمقراطية، حيث تعتبر المشاركة تلك الحالة التي يتوافر فيها للأفراد والمحلية، ولذلك تعتبر المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

7 – غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية و المتمردات: حيث يعتبر العنف هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، ذلك أن العنف يعني الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر و الأذى بالآخرين.

---

[1] خالد مزابية، **الطائفة السياسية وأثارها على الإستقرار السياسي**، دراسة حالة لبنان (مذكرة مقدمة لاكتمال متطلبات شهادة ماستر ، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص ص 10-11.

[2] رائد نايف حاج سليمان، **" الإستقرار السياسي و مؤشراته "**، الحوار المتمدن، العدد 2592، الصادر بتاريخ: 21مارس2009 الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

8 – وجود مبدأ المواطنة : حسب رأي الكاتب فإن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي، و لكن المشكلة ليست في التعددية، و إنما في طريقة التعامل مع هاته التعددية، و هنا يبرز نوعين من تعامل الأنظمة السياسية مع التعددية. فالنوع الأول بتعامل مع التعددية خاصة الأقلية منها بمنطف القوة، والثاني يتعامل معها بمنطق المساواة في الحقوق والواجبات، ومن هنا ينتج عن الأول الولاءات التحتية غير الوطنية، وينتج عن الثاني توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات.

9 – الاقتصاد الناجح : عندما يوجه النظام سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية فإن هذه السياسات تساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد، وبالتالي تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.[1]

10 – قلة الهجرة الداخلية والخارجية : لأن وجود ظاهرة الهجرة تعني ان المواطن لا تتوافر له أوضاع معيشية جيدة، وبالتالي فهو غير راض عن الوضع الأمني والاقتصادي والصحي، وهذا مؤشر لعدم الاستقرار، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة ذلك على وجود استقرار سياسي، وقد تخلق ظاهرة الهجرة عدم الاستقرار حتى بالنسبة للدول المستقلة للمهاجرين.

وبالرجوع إلى المفهوم المخالف فإنه ينطلق من تحديد مؤشرات العنف السياسي من خلال مؤشرات رسمية والتي تكون موجهة مباشرة ضد النظام السياسي، تنطلق هاته المؤشرات بحكم وجود أحداث عديدة كوجود المظاهرات، أحداث الشغب، الأزمات السياسية الداخلية الحروب داخلية، وأخرى غير رسمية موجهة ضد مؤسسات النظام، و ذلك بسبب أمور طارئة كارتفاع الأسعار، ارتفاع مستويات البطالة أو الفقر، أو أي قرارات تتعارض مع التوجهات العامة للمواطنين، لكن اعتماد مؤشرات العنف السياسي تكون غالبا مربوطة بظاهرة معينة في دولة ما بسبب زعزعة الاستقرار فيها.[2]

ثالثا : معوقات الاستقرار الحكومي

ويرى **"عبد الله خليفة"** أن أهم الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقرارها هي:

- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء المؤسسي.
- عدد الإضرابات العامة.

[1] خالد مزابية، المرجع السابق، ص 11

[2] خالد مزابية ، المرجع الساق،ص11 .

- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف الداخلي[1].

أما الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقرار الدولة هي:

- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة.
- عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجة للدولة.
- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.
- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها.
- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة.
- عدد المرات التي التجأ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا.
- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.
- عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب.
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة.
- عدد القتلى في الصراعات الخارجية[2].

وعليه فان هذه المؤشرات تقود إلى نتيجتين تعدان المؤشرين الأساسين لحالة عدم الاستقرار وهما التغيرات الوزارية المتوالية والسريعة، والتغيرات في النظام نفسه.

المبحث الثالث : تأثير المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي

اما في هذا المبحث فسوف نسلط ضوء على تأثير المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي وذلك بتطرق الى سرد اثار المحاصصة السياسية ونتائج المترتب عنها وكيف تسهم في استقرار الحكومي.

أولا : المحاصصة السياسية والاستقرار الحكومي

ان سباب تكريس وتطبيق المحاصصة السياسية في الدول هو تعدد الطوائف دخل الدولة وتعدد المذهبي والعرقي وهو المحرك الاول للدولة ليجعل نظمها يقوم ويبنى على مبدأ المحاصصة من اجل تقسيم الحكومة وهذا ما

[1] عبد الله خليفة، **إيديولوجية الصراع السياسي**، القاهرة :دار المعرفة الجامعية،1999 ، ص ص 211-212 .
[2] عبدالله خليفة ، نفس المرجع ، ص 212

يجعل الدولة تضع نظام تعدد الأحزاب فانه يصعب على أي منها تحقيق الأغلبية البرلمانية القوية ولا تمكنه من تشكيل حكومة قادرة على تحمل تيارات النقد والأسئلة والاستجوابات وتصدي الاي اقتراح بطرح الثقة الادارية لذلك فان الاحزاب في حالة تعدد الحزبي تسعى الى اقامة بعض التكتلات داخل البرلمان من اجل دعم حزب قوي ليتمكن من تشكيل حكومة.[1]

ففي ظل النظام البرلماني المتعدد الاحزاب يصعب على أي حزب الحصول على الاغلبية المطلقة للمقاعد النيابية البرلمانية ، مما يؤدى الى تشكيل حكومة انتقالية مع ما يصاحبها من تعقيدات وتوزيع لمستويات وعدم استقرار وزاري بسبب اختلاف مصالح الأحزاب والمنفعة المستمرة حتى ولو على حساب المصلحة العامة وهذا ما يجعل هذا الحكومة ضعيفة وعرضه للاهتزاز والانهيار.

وظاهرة عدم الاستقرار الحكومي ليست بظاهرة سيئة، بل للنتائج التي تترتب على ذلك من الناحيتين الإدارية والسياسية، من ناحية الإدارية يؤدي عدم الاستقرار بالوزير وهو رئيس الحكومة الى ترك وزراته في وقت مبكر قبل ان تتاح له فترة الزمنية القصيرة. أما من الناحية السياسية فان عدم الاستقرار الحكومي وتغير الحكومات بشكل سريع يؤدي الى فقدنا الوزراء الشعور بالمسؤولية عن تصرفاته في مستقبل الحكومة حتى ولو اشتراكه في تشكيل حكومة جديدة.[2] وعليه فان الاستقرار السياسي يلعب دور في تشكيل الحكومة واستقرارها فنجد **"ليجفارت "**فهو يحصر الاستقرار الحكومي في أربعة عناصر:

1) الإبقاء على النظام.
2) النظام المدني.
3) المشروعية.
4) الفاعلية.

إن ميزة هذا التعريف أنه يطرح إشكالية أساسية :**"هل إن خاصية الاستقرار محمولة على النظام أم على الديمقراطية ؟."**[3]

---

[1] أنطوان ،سعد، **موقع رئيس الجمهورية ودوره في نظام السياسي اللبناني قبل وبعد الطائف** ،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2008، ص 233

[2] نفس المرجع ،ص ص 332،333 .

[3] صاموئيل هنتغتون، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، بيروت :دار الساقي، ط1993،1،ص 60 .

حسب البعض، النظام الديمقراطي المستقر هو نظام سياسي تكون ديمقراطيته مستقرة بيد أن عبارة "نظام ديمقراطي مستقر" يمكن أن تفهم بمعنى وجود نظام سياسي مستقر لكنه ديمقراطي في الوقت نفسه، أما عبارة" نظام ديمقراطي غير مستقر "يمكن أن تف هم بمعنى وجود نخب سياسية تتميز بفساد فكرها، وبالتالي يجب التأكيد على التمييز الاصطلاحي بين حالة الاستقرار وحالة الديمقراطية، صحيح أن إمكانية تزامن الحالتين تبقى واردة باعتبار أن الاستقرار يمكن أن يشكل خصوصية الاثنين : الديمقراطية والنظام السياسي، غير أن ذلك لا يعني وجود علاقة حتمية بين الاثنين.[1]

كذلك يخضع أي استقرار الحكومي لتأثير نوعين من العوامل، أولهما تكون لها آثار على الاستقرارها، وثانيهما آثار غير استقرارية، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعين من التفاعل، وبذلك فكل سلطة تتجه أحد الاتجاهين:

فإنما أن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون، فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات وبعبارة أخرى فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب قوى الاستقرارية على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح[2].

إن عدم الاستقرار أو حالة التغير السريع غير المحكوم وغير المنضبط والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة و هذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية و انخفاض في قدرات وأداء النظام وعليه فإن أنظمة الاستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم والإدارة، في السياسة والاقتصاد وفي الاجتماع والثقافة[3]

ويرى الاستاذ **"حمدي عبد الرحمن حسن** "والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو" :عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل

[1] صاموئيل هنتغتون ،المرجع السابق ، ص61 .

[2] الطيب البكوش، **"هل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود"**، المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس ،1995،ص ص 109.110

[3] مليكة بوضياف، **"الحكم الراشد والاستقرار السياسي"**، مداخلة ألقيت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي، جامعة الشلف الجزائر، 2006، ص 7.

يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى[1]

وعليه نجد انا الاستقرار الحكومي يرتبط بعدات تغيرات ولكان نجد انا من بين معوقته تطبيق نظام المحاصصة الذي كان المفروض ان تكون المحاصصة بين احزاب سياسية وطنية ببرامج سياسية وطنية لصالح جميع ابناء الوطن الواحد محاصصة نزيهة وفق منظومة الشرعية الوطنية والمواطنة وبإخلاص وتفاني، هناك كم كبير من الأكاديميين المرموقين من مختلف الاختصاصات اللذين واجهوا خطا احمرا في تقلد مناصب عليا يستحقونها في هرم الوزارات او مجلس النواب لان انتماءاتهم تقع خارج مساحة مثلث الرئاسات او ضمن المثلث ولكن خارج معادلة المحاصصة الطائفية. ان غياب مفردة الوطن والمواطن من القاموس السياسيي لهذه الاحزاب وبسط لغة القومية والدين والمذهب على صفحاتها، أدى إلى عقم عملية المحاصصة السياسية وأجهض محتواها الوطني وهذا يؤدى إلى عدم استقرار الحكومة .[2]

ثانيا أثار المحاصصة السياسية :

تولد المحاصصة السياسية القائمة على اساس العنصر او الطائفة او أية معايير أخرى مشابهة أثار سلبية متعددة،ويمكن تلخيص اثار المحاصصة على النحو الآتي:

01- المحاصصة عائق أمام التقدم والتطور الاجتماعي التلقائي والمدبر:

يعمل النظام الاجتماعي السليم على إبراز عوامل التقدم والتطور اما بطريقة تلقائية او بطريقة مدبرة. ونظام التطور التلقائي الحر تحتضنه وترفعه عوامل التحضر ومشاعر الاعتزاز الوطني إلا ان وجود نظام المحاصصة سيكون بمثابة العصا التي توضع في دولاب التطور التلقائي الحر، فالفئات الاخرى من الطوائف والمجموعات الاخرى لن تقبل فرداً من خارج نطاق فئتها. بينما يعمل نظام المحاصصة الطائفية على تفتيت هذه المؤسسات الى مؤسسات فئوية ترعى فئة معينة من المجتمع، فتكون سلماً يصعد عليه ذوي المكانة الطائفية الأعلى في المجموعة او ابنائهم او حاشيتهم بينما يبقى الموهوب الحقيقي في أخر السلم، حيث ان للمحسوبية والمنسوبية اليد الكبير.[3]

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، القاهرة :مركز دراسات المستقبل الإفريقي،1996 ،ص125 .

[2] مهران موشوخ، **مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العرقي المعاصر** .مرجع سابق .

[3] فارس حامد عبد الكريم ، **المحاصصة الطائفية والتوافقية والصعود بنية الانحدار**: تاريخ تصفيح 21-01-2015 .على الموقع الالكتروني: http://www.iraker.dk/index

02- المحاصصة تعطل العملية السياسية وتعيق جهود التنمية والأعمار:

إن من أهم مميزات النظام السياسي الديمقراطي هو وجود المعارضة المشاركة في العمل السياسي من خلال البرلمان، وهي بهذا المعنى جهة رقابية على الحكومة تنتقد ادائها وتقومه وتنبها إلى مواطن الخلل، إلا نظام المحاصصة التوافقية او الطائفية يلغي دور المعارضة من الناحية الواقعية، لان لها قدما في الحكومة وقدما في المعارضة، ومصالح مع الحكومة تحجم من دورها الرقابي، كما ان تعارض المصالح المتوقع يخلق مشاكل دائمة وصراعات مريرة تنعكس في النهاية على ابناء الشعب.

ومن جانب آخر لن تكون المحاصصة السياسية وسيلة للتنافس بين الطوائف المختلفة على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين ابداً، ولو كانت كذلك لكانت في أروع حالاتها.

ذلك ان وسيلة المحاصصة للضغط وكسب المزيد من المزايا، هو تعطيل العملية السياسية ومحاولة إثبات إن من يقود العملية السياسة، وهو من فئة أخرى، هو فاشل، بل السعي الحثيث لإفشاله، مقتنعين إن أي انجاز لصالح العملية السياسية سيحسب لصالح تلك الفئة التي تقود العملية السياسية، وهكذا يسود التباطؤ والركود عملهم متذرعين بمزاعم وحجج شتى لا تنتهي أبدا، ذلك ان التعصب في حقيقته ومعناه ما هو إلا الإيمان الجازم بالاعتقاد الشخصي الذي لا يقبل مجادلة وبأن اعتقادات الآخرين باطلة.

03- تأكيد المحسوبية والمنسوبية والولاء الحزبي الضيق:

نظام المحاصصة السياسية أفضل وسيلة وبامتياز لنمو وترعرع المحسوبية والمنسوبية والولاء الحزبي الضيق، فهو وان كان في ظاهره يبدو وكأنه يدعم افراد طائفة معينة ، إلا انه دعماً مزيفاً ليس إلا، فما هو في حقيقته إلا توزيع للمغانم بين كبار افراد الطائفة أو الحزب بينما يبقى الحرمان هو الحقيقة المرة التي تنال من باقي أفراد الطائفة أو الحزب، ولو كانوا على قدر كبير من الكفاءة والموهبة.

وهكذا توزع المناصب بين الأقارب والمحسوبين والمنسوبين وأبناء كبار رجالات الطائفة او الحزب وأصهارهم وكل من تربطهم به علاقة قرابة او رابطة حزبية وإجراء إحصائية بهذا الصدد في الدول التي تتبنى هكذا أنظمة ستكشف حتماً كيف تغلغلت شبكات العوائل في دوائر الدولة.[1]

[1] فارس حامد عبد الكريم ، نفس المرجع .

04- المحاصصة تخل بمبدأ مساواة المواطنين امام الوظيفة العامة:

يعمل نظام المحاصصة على اساس المحسوبية المنسوبية والولاء الحزبي. فيتم اختيار الموظف العام على أساس درجة القرابة أولاً والانتماء الحزبي ثانياً .بل قد تتجه السياسة التوظيفية الى ازاحة القائمين على الوظيفة العامة وإحلال المحسوبين والمنسوبين محلهم، وعلى هذا النحو يهدر مبدأ (الرجل المناسب في المكان المناسب) حتماً.

05- المحاصصة وليدة الطائفية والتعصب :

أن تطبيق مبدأ المحاصصة دخل الدولة لكون الدولة تقوم على نمط مبني على التنوع الديني والمذهبي وما تفرزه العصبيات والأنانيات من صراع وتدافع اجتماعي .وتبرز الطائفية في هذا النمط بما هي مظهر للانقسام وهو نمط قائم على احتكار جماعة معينة للسلطة واستغلال الدين في استقطاب الولاءات وشرعنة الظلم والاستبداد . والطائفية في هذا النمط ليست إلا وسيلة استثمارية تستخدمها النخب السياسية في غمار الصراع على السلطة والحفاظ على المواقع [1]

ويرى مصطفى زيور عالم النفس المصري: (أن التعصب ظاهرة اجتماعية لها بواعثها النفسية، وهي تنشأ أولاً وقبل كل شيء من بواعث نفسية لا علاقة لها في الأصل بالعقيدة الدينية، وإن اتجاهات التعصب تفسر على النحو التالي: إن العدوان طاقة انفعالية لابد لها من متنفس، ويتخذ لذلك موضوعاً معيناً تفرغ فيه الشحنة الزائدة، وإذا لم يتمكن العدوان من أن يصل إلى مصدر، فإنه يلتمس مصدراً آخر، ومثال على ذلك الموظف الذي يوجه له رئيسه التوبيخ والإهانة، ثم لا يستطيع أن يرد على رئيسه، فإنه عندما يعود لمنزله يصب غضبه على زوجته وأبنائه، ويحتمل أن يتحول العدوان لدى الإنسان من موضوع إلى موضوع آخر، أو يستبدل هدفاً بهدف لغرض التفريغ والتخلص من الشحنات المكبوتة، وإذا ما منع هذا التحول أو الاستبدال، ارتدّ نحو الذات، وبذلك تفتك النفس بنفسها. إذن تتركز مشكلة التعصب ومظاهرها في العدوان، وكيفية تصريفه، وتحويل هذا العنف المدفون داخل النفس الإنسانية إلى موضوعات أخرى في المجتمع.[2]

[1] يوسف بن يزة ، **الدولة والطائفة في عصر العولمة**، اطروحة مقدمة لنيل دراجة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية :كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة لحاج لخضربا:باتنة ،2013 ص ،140.

[2] فارس حامد عبد الكريم ، المرجع السابق .

06- المحاصصة تخل بالسِلم الاجتماعي:

يقوم السلم الاجتماعي على اساس الشعور بالوحدة الوطنية والتضامن بين ابناء الوطن الواحد بينما يعمل نظام المحاصصة العنصرية او الطائفية على التفرقة وخلق تكتلات اجتماعية غير سلمية، لا تنظر لكل مواطن على اساس انتمائه الوطني بل الى انتمائه القومي او الطائفي، فيتحول الصراع السياسي على المناصب والجدل حوله الى صراع طائفي وعنصري بمرور الوقت. [1]

ومهما حاول النظام السياسي الجمع بين العدالة وفرص التقدم الاجتماعي عن طريق نظام المحاصصة، فانه لن يفلح، ذلك ان إزاحة موظف من طائفة معينة وإحلال موظف آخر محله من طائفة أخرى، هو إخلال بمعايير العدالة بحد ذاته وتعميق للصراعات الطائفية.

07- المحاصصة تخل بالثقة العامة تجاه مؤسسات الدولة:

اذا تولى فرد منصباً معيناً على اساس طائفته فانه لن يحصل على ثقة أبناء الطوائف الأخرى، فيسود التشكيك في الأحكام القضائية والإجراءات التي تسبقها، وكذلك تنعدم الثقة بالقرارات الإدارية. ويتعزز الشعور بالانحياز الطائفي والعنصري لدى المواطنين فتنعدم الثقة العامة بمؤسسات الدولة. وانعدام الثقة العامة احد اهم عوامل انهيار النظام السياسي برمته.

08- المحاصصة تخل بمبدأ سيادة الدولة على الصعيد الخارجي:

المحاصصة سبب وذريعة لتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية، وهذا ما حذرت منه المواثيق الدولية، جاء في إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما نصه: إن الجمعية العامة، إذ تضع في اعتبارها أن أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ الكرامة والمساواة الأصيلتين في جميع البشر، وأن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ تدابير مشتركة ومستقلة، بالتعاون مع المنظمة، لتعزيز وتشجيع الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،... وإذ تضع في اعتبارها أن إهمال وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولاسيما الحق في حرية التفكير أو الوجدان أو الدين أو المعتقد

[1] فارس حامد عبد الكريم ، نفس المرجع .

أيا كان، قد جلبا على البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حروبا، وآلاما بالغة، خصوصا حيث يتخذان وسيلة للتدخل الأجنبي في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وحيث يؤديان إلى إثارة الكراهية بين الشعوب والأمم.

وهكذا اقرت هذه الوثيقة الدولية ان التعصب والتمييز يفتح المجال امام تدخل الدول الاجنبية في الشأن الداخلي.

09- المحاصصة تتعارض مع حقوق الانسان الأساسية :

ويتيح هذا المبدأ لكل فرد من افراد المجتمع التمتع بخيرات المجتمع بالقدر الذي تؤهله له كفائته وقدراته الذاتية. وفي ظل هذا المبدأ أصبح للنخبة او الصفوة الاجتماعية معنى ومضمون آخر.

والنظام الاجتماعي العادل هو الذي يتيح للنخبة الاجتماعية من أبنائه، بان تتولى مناصب الصدارة في قيادة المجتمع. وكل نظام اجتماعي لا يضع النخبة في مكانها الذي تستحقه وكان معياره الولاء العشائري أو الحزبي لا الكفاءة، ولا يكون للأفراد فيه مجال للخلق والإبداع، لابد ان ينحدر نحو هاوية التخلف والصراع. جاء في إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المشار إليه، ما نصه: إن الجمعية العامة، وإذ تقلقها مظاهر التعصب ووجود تمييز في أمور الدين أو المعتقد، وهى أمور لا تزال ظاهرة للعيان في بعض مناطق العالم ولما كانت مصممة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء سريعا على مثل هذا التعصب بكل أشكاله ومظاهره، ولمنع ومكافحة التمييز على أساس الدين أو المعتقد، تصدر هذا الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد[1].

[1] فارس حامد عبد الكريم ، نفس المرجع .

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة النظرية لكل من المحاصصة السياسية والاستقرار الحكومي نستخلص ما يلي :

انا مفهوم المحاصصة السياسية من المفاهيم المعاصرة ، ومحل نقاش بين الباحثين في تحديد هذا المفهوم هل هو مفهوم سلبيا وذلك بالآثار المترتب عنه أما هو مفهوم ديمقراطي توافقي يعمل على التوازن بين الطوائف.

تعمل المحاصصة السياسية بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من اجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما ينسجم مع كثافتهم السكانية وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات وعليه فان المحاصصة السياسية هي عملية توزيع المناصب والوظائف القيادية والتنفيذية في الدولة بين الفرقاء السياسيين على اساس ان تكون حصة كل طرف وفقا لقوته،أما الاستقرار الحكومي هو ثابت واستمرار الحكومة لفترة زمنية مع انسجام متطلبات الاستقرار ان توقف استقرار أي نظام على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يتواجد فيها وبحكم هذا الترابط تتأثر بالاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام وعليه فإن نظام المحاصصة يؤثر وبشكل كبير على الاستقرار الحكومي وذلك بسبب عدم تقبل القدرة على احتواء وقبول التعددية او انها تساهم في وحدة الدولة من خلال ديمقراطية توافقية وتكوين وحدة وطنية لخدمة الدولة وذلك من خلال مؤشرات الاستقرار الحكومي ومدى انسجامها وتوفرها في الحكومة.

الفصل الثاني
تأثير المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي [دراسة حالة لبناني]

لبنان هي إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط جنوب غرب القارة الأسيوية تحدها من الشمال والشرق سوريا ومن الجنوب إسرائيل و من الغرب البحر الأبيض ألمتوسط يبلغ طول حدودها مع سوريا 375 كم ومع إسرائيل 79 كم وتبلغ مساحة لبنان 10400 كم مربع وعدد سكانها 4 ملايين ومائة ألف نسمة،[1] شهدت لبنان أحداثا كثيرة جعلت منها منطقة متميزة من حيث حضورها في مختلف الصراعات الإثنية وغير الإثنية في المنطقة، تعود إحدى أسباب هذا الحضور إلى موقعها الجغرافي الذي يربط عدة محاور استراتيجية في قلب منطقة الشرق الأوسط، وكذا وقوعها على الحدود مع إسرائيل وفلسطين. ولا شك أن خلو لبنان من الثروات الطبيعية، وصغر مساحتها الجغرافية، هي عوامل طرد لكل الأطماع الخارجية وحتى الداخلية، رغم ذلك يحظى هذا البلد باهتمام دولي بالغ، بالنظر إلى احتوائه على طوائف تعادي إسرائيل وتحاربها، فضلا عن كونه امتداد استراتيجي للأراضي العربية في فلسطين التي احتلتها إسرائيل، كما أن التنوع الكبير في التركيبة المجتمعية للبنان وانقسام المجتمع على نفسه بجميع الانقسامات اللغوية والإثنية والإيديولوجية والطبقية والنخبوية وغيرها، جعل من هذه الدولة ملتقى كل التيارات والمخابرات العالمية تتدخل لوضع حل لها طبقت لبنان مبدأ المحاصصة السياسية وهذا بسب تعدد ألاثني والانقسامات التي عرفتها. وسوف نتطرق في هذا الفصل الى دراسة ثلاث نقاط وهي :

- طبيعة نظام اللبناني
- الطوائف والتيارات السياسية في لبنان.
- انعكاسات المحاصصة السياسية على استقرار الحكومي.

[1] جبرا الشوملي، (**العلمانية في الفكر العربي المعاصر**) لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 113.

المبحث الأول: طبيعة النظام اللبناني

حصلت لبنان على استقلالها من فرنسا في العام 1943 ، وكانت منذ نشأتها قد واجهت حالة عدم استقرار سياسي فضلا عن كونها دولة ضعيفة تفتقر الى مقومات الدولة القوية او من الممكن ان تتطور وتكون قوية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى معرفة النظام التى انتهجته لبنان في نظام باعتبارها دولة تعتمد على الطائفة وذلك من خلال معرفة نظام الحكم في بنان ودور الطائفة دخل النظام اللبناني.

أولا: طبيعة نظام الحكم في لبنان

يعتمد النظام اللبناني على وثيقة الدستور الأساسية لعام 1926، والتعديلات التي طرأت عليها، وآخرها وأهمها وثيقة اتفاق الطائف لعام 1989، بالإضافة إلى ميثاق عام 1943.

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية[1] أعلن استقلالها في العام 1943. تبلغ مساحته 10452 كلم^2 وتقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. يرأس البلاد رئيس للجمهورية وهو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور ويحافظ على استقلال لبنان ووحدة أراضيه، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة. يقوم النظام اللبناني على مبدأي الفصل بين السلطات وتوازنها، وتمارس السلطات مسؤولياتها بالتعاون في ما بينها.

يتولى السلطة التشريعية مجلس نيابي مؤلف من 128 نائباً، يُنتخب أعضاؤه مباشرةً من الشعب لولاية مدتها أربع سنوات، وينتخب المجلس من بينهم رئيساً لولاية مماثلة.

أما السلطة التنفيذية فهي معطاة لمجلس الوزراء الذي يضع السياسة العامة للبلاد في جميع المجالات ويسهر على تطبيقها وفقاً للقوانين. يُعيَّن رئيس مجلس الوزراء استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة، وتُشكَّل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية إثر الاستشارات النيابية التي يجريها رئيس الحكومة المعيَّن.

تتولى السلطة القضائية محاكم تختلف في درجاتها واختصاصاتها يقوم فيها قضاة مستقلّون بوظائفهم، ويصدرون قراراتهم وأحكامهم التي تنفذ باسم الشعب اللبناني.[2]

---

[1] مقدمة الدستور اللبناني،**" الفقرة:ج"** ،الواردة في الدستور مع جميع تعديلاته التي أُقرت في مجلس النواب اللبناني على أثر إتفاق الطائف.

[2] رئاسة الجمهورية اللبنانية ،**لمحة عن نظام اللبناني** ،تاريخ تصفيح 15-03-2015 :على الموقع الالكتروني :
http://www.presidency.gov.lb

وبالإضافة إلى هذه المبادئ، يتميز لبنان بالطائفية السياسية التي تعبر عن العرف المتبع في توزيع الرئاسات الثلاث رئاسة الجمهورية للطائفة ألمارونية، رئاسة مجلس الوزراء للطائفة ألسنية ورئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية . هذه الطائفية السياسية تدفع نحو توازن القوى في المجتمع يين المذاهب والطوائف وبالتالي نصبح امام قاعدتين الأولى هي الدستور المكتوب والثانية هي التوافق تحت ما يعرف بالديمقراطية التوافقية ونظرية توازن القوى وتوازن المصالح[1].

ثانيا :الطبيعة الطائفية للنظام السياسي اللبناني

يقوم النظام السياسي اللبناني على قاعدتين رئيسيتين هما :الإطار الدستوري الخاص، والمؤسسات السياسية المرتبطة بهذا الإطار الدستوري وتنظيم العلاقة بين هذه المؤسسات على أسس معينة، وتظهر الطائفية في وضعها الدستوري في النظام اللبناني في مجالات ثلاثة : السياسة والإدارة والأحوال الشخصية.

1- : الطائفية في المجال السياسي

تستخدم القاعدة الطائفية في المجال السياسي في كل من توزيع المناصب الرئاسية العليا، وتكوين الوزارة وتكوين المجلس النيابي على النحو التالي :

1-1- في المناصب السياسية العليا:

حيث تم تقاسم مناصب الرئاسات الثلاثة بين الطوائف الثلاثة الرئيسية، فأسندت رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية، أما رئاسة مجلس النواب فأسندت للطائفة الشيعية، أما رئاسة الحكومة فعادت للطائفة السنية، وقد اعتمدت هذه القاعدة في بدايات الاستقلال كسابقة، ثم تكررت إلى أن أصبحت عرفا سياسيا جرى الالتزام به خلال فترات مختلفة مع بعض الاستثناءات.[2]

1-2- في تشكيل الحكومة:

ورد في المادة 95 م الدستور اللبناني أنه والتماسا للعدل والوفاق، تمُثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة، وقد فرضت هذه المادة التوازن الطائفي في

[1] د.خليل جبارة، **مشروع الشفافية في الايرادت** ،دراسة حالة البنانية .ص 7

[2] اسكندر بشير، **الطائفية في لبنان إلى متى؟ دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل الغائها** (القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، 2006، ص17.

تشكيل الوزارة، ولكن لم تحدد أي نسبة تمثيل لأي طائفة، وقد جرى ذات العرف على أن تمثل كل طائفة بنسب متفاوتة وفقا لحجم الوزارة، ثم استقر الأمر على تمثيل الطوائف الثلاثة الكبرى بأعداد متساوية من الوزارات على أن تمثل الطوائف الأخرى بمناصب في الوزارات الكبيرة.[1]

1-3 – في تشكيل المجلس النيابي:

تنص المادة 24 من الدستور اللبناني على أن مجلس النواب يتألف من أعضاء منتخبين يكون عددهم وانتخابهم بحسب القوانين، ولم تشر هذه المادة إلى أي صبغة طائفية في التمثيل النيابي، وقد اعتمد الدستور المعدل سنة 1990 مبدأ الانتخاب لاختيار النواب وهو التعديل الذي نص على العودة إلى نظام البيكاميرالية*، فإلى جانب الغرفة السفلى (مجلس النواب)، تنشأ غرفة عليا تدعى مجلس الشيوخ تشكل صمام أمان للنظام السياسي أمام احتمالات التغير في اتجاهات الرأي العام.

قد تسفر عن برلمان تسيطر عليه طائفة واحدة أو يسيطر عليه المتطرفون لأي جهة كانوا وكما هو متعارف عليه، فإن مزايا نظام المجلسين تشمل زيادة الاستقرار، والميل لتمرير التشريعات بأعلى درجات التوافق، و زيادة الرقابة المتبادلة بين المجلسين من جهة وعلى السلطة التنفيذية من جهة ثانية. وهو نظام يبدو مناسبا تماما لمعالجة المأزق الطائفي الذي غالبا ما يشل الحكم في لبنان.[2]

2– الطائفية في المجال الإداري:

يندرج تمثيل الطوائف في الإدارات العامة تحت ما نصت عليه المادة 95 من الدستور اللبناني، فقد انعكست المحاصصة الطائفية في المجال السياسي على الوظائف العامة، عن طريق إصدار عدد من التشريعات الملزمة بشكل دقيق وتفصيلي، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل عبئا كبيرا على الإدارة,والعمل على لإصلاح الإدارة للحد من مساوئ الطائفية.

---

[1] اسكند بشير ،نفس المرجع ،ص 18.

* Bicaméralise، نظام ثنائية الغرف البرلمانية.

[2] إلياس مهنا، "**إنشاء مجلس شيوخ لبناني، الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة**"، ورقة بحثية مقدمة في إطار برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، مركز دراسات الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، جامعة ستانفورد الأمريكية، ص 02

إن تسلل الطائفية إلى التعيينات الإدارية خاصة في المناصب العليا أربك عمل الجهاز الإداري اللبناني، فنادرا ما يتوافق أركان الدولة وأطراف الحكم والمعارضة على تعيين مدير عام أو محافظ أو قاضي، إذ تخضع هذه التعيينات لحسابات الطوائف، في نظام قائم على المحاصصة الطائفية دون أي اعتبار لقدرات الشخص ومهارات وفي غياب هذا التوافق، تعاني الدولة تهالكا في جهازها الإداري، إذ تزايد عدد الوظائف الشاغرة في هذا الجهاز حتى صار كبيرا جدا[1].

3- الطائفية في الأحوال الشخصية:

عملت القوانين اللبنانية للطوائف على إنشاء مجالس طائفية تشرف على مصالح كل طائفة إشرافا كاملا، ولها حق وضع التشريعات الخاصة بشؤونها، وقد كان هذا الأمر محصورا في الطوائف المسيحية فقط ومستمد تاريخيا من نظام الملل الذي كان متبعا خلال الحكم العثماني، ثم تم تعميمه على الطوائف المسلمة بطلب منها، وبذلك أصبحت الطوائف تمارس سلطات هامة وتتمتع بالنفوذ والاستقلالية في سن تلك التشريعات والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، وقد تتعدى مراجع بعض الطوائف حدود دولة لبنان في سن القوانين والحكم في بعض القضايا[2].

وعليه أجمع الكتاب على تصنيف لبنان ضمن الجمهوريات القلقة، أو غير المستقرة، موصفا البعض نظامه بالديمقراطي الأوليغرشي مثل (ميكل هيدسون)، والأوليغارشية تعني حكم القلة، وهي عبارة عن مجموعة ضيقة تنجح في البقاء في السلطة مهما تكن المنعطفات الإيديولوجية. يظهر قانون الأوليغارشية كعملية لا بد من أن تؤدي، بالرغم من القيم الديمقراطية المعلنة، إلى نواة إدارية ثابتة تملك صلاحيات اجتماعية اقتصادية مهمة تحرص عليها مانعة ترقية الأعضاء المنتمين حديثاً. وبما أن هذه القلة هي مجموعة من الشخصيات التي وصلت إلى الحكم لكونها تمتلك الوسائل المادية الكافية، أي أنها تمتلك الثروة، فإنها ستبذل جهدها للحرص على ثروتها، والاستزادة منها عن طريق استغلال السلطة والنفوذ، ولكي تبقى في السلطة فلا بد من أن تضمن لنفسها قاعدة شعبية موالية، لذلك تعمل على اللعب على عناصر التمايز بين فئات الشعب، وطبعا في لبنان إن أكثر عناصر التمايز

[1] اسكندر بشير ، المرجع السابق ،ص ،ص 21-22.

[2] اسكندر بشير ، المرجع السابق ،ص 26 .

حضورا هي تلك القائمة على التمايز الطائفي والمذهبي، من هنا كان رفض، أو على الأقل عدم مبادرة القلة في السلطة إلى وضع حد للنظام الطائفي[1].

حاول الدستور اللبناني، في العام 1926 ، التوفيق بين ما يتطلبه الواقع اللبناني في بنيته المجتمعية الطوائفية، والمبادئ المعمول بها في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية.

فضمن الدستور الحريات والحقوق للأفراد كمواطنين، كما ضمن حريات وحقوق الجماعات الدينية، فنص في مادته السابعة على "ان كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسوء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم ."والدستور لا يضمن فقط الحقوق المدنية والسياسية وإنما يضمن أيضاً حرية الاعتقاد واحترام نظام الأحوال الشخصية لكل من الطوائف ومصالحها الدينية وذهب الدستور أبعد من ذلك فنص في المادة 95 على ما يلي"بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة."

وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة .وقد عدلت هذه المادة في العام1990 ، بموجب اتفاق الطائف، (فنصت على تشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وعلى تمثيل الطوائف، في المرحلة الانتقالية، بصورة عادلة في تشكيل الوزارة، وتوزيع وظائف الفئة الأولى مناصفة بين المسيحيين والمسلمين). ومن الملاحظ ان المرحلة الانتقالية هذه لم تحدد بمهلة زمنية هكذا جرى الاعتراف رسمياً بالطوائف الدينية في الدستور، وبحقوقها السياسية، وكان من الطبيعي أن ينسحب ذلك على التمثيل النيابي، وقد تكرست قاعدة تمثيل الطوائف، التي نشأت في ظل نظام المتصرفية، تكرست في قوانين الانتخابات النيابية التي نصت على عدد النواب وكيفية توزيعهم على الطوائف والدوائر الانتخابية. وقد برر شبل دموس، مقرر لجنة الدستور، مبدأ تمثيل الطوائف في مجلس النواب قائلاً "يجب أن يعكس التمثيل النيابي واقع البلاد، وبما ان هذه مقسمة إلى طوائف، فمن الضروري تمثيل هذه الأخيرة، وان التمثيل الطائفي يؤدي إلى حفظ حقوق الأقليات، ولا يترك مجالاً للاحتجاجات، وان التضامن بين الطوائف لم يصل بعد إلى مستوى يمكننا من التخلي عن السياسة الطائفية".[2]

وفيما يخص ا التجربة البرلمانية في لبنان يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل هي:

---

[1] الدكتورة أحلام بيضون ، "**طبيعة النظام اللبناني بين النصوص والتطبيق**"، تاريخ تصفيح 12.02.2015على الموقع ، https://www.youtube.com

[2] عصام سليمان، **وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية**، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت ص،ص،9-10.

مرحلة العام : 1920 تاريخ اعلان دولة لبنان الكبير من قبل المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو.

مرحلة العام : 1943 تاريخ الاستقلال ووضع صيغة الميثاق الوطني الذي كرس نظام الطائفية السياسية والذي اعتبر بمثابة" اتفاق ضمني أو تسوية حياتية أو صيغة توازن طائفي - وطني".

مرحلة لعام : 1990 تاريخ التوقيع على اتفاق الطائف بين اللبنانيين والذي أدى الى وقف الحرب 1990 (والى إدخال عدة تعديلات دستورية شملت - الأهلية التي دامت خمسة عشر عامً) 1975 السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلاقتهما مع بعضهما البعض.

مرحلة ما بعد العام 1990 وحتى اتفاق الدوحة عام 2008 والتي برز فيها حكم الترويكا والتي تعِبّر عن توافق الرؤساء الثلاثة على امر ما واجتماعهم الدوري والتنسيق فيما بينهم على مجمل الامور والمسائل الداخلية ابرزها تقسيم الوظائف الرسمية في ظل نظام المحاصصة وحتى المواضيع الخارجية .وقد تخللت المرحلة من العام 2005 حتى اواخر العام 2008 انقسامات عدة بين الموالاة والمعارضة في لبنان، ادت الى تعطيل المجلس النيابي (لم يشهد لبنان منذ العام 2005إقرار الموازنة العامة) واستقالة ستة وزراء من الحكومة السابقة مما ادى الى الحد من قدرة السلطة التنفيذية على ممارسة اعمالها والقيام بدورها .وأخيرًا منعت هذه الأزمة من انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية منذ تشرين الثاني عام 2007 حتى ايار من العام 2008 يمثل هذا التاريخ توقيع اللبنانين على اتفاق الدوحة الذي ادى الى انهاء الخلاف السياسي وتلاه اتخاذ عدة خطوات ساعدت على اعادة الحياة البرلمانية اللبنانية الى طبيعتها ابرزها: انتخاب رئيس جديد للجمهورية تشكيل حكومية وطنية جديدة ضمت الموالاة والمعارض، وفتح ابواب المجلس النيابي امام النواب مما ساهم في اقرار قانون انتخابات جديد ايضًا[1].

المبحث الثاني :الطوائف والتيارات السياسية في لبنان

بدأت الطوائف الدينية تتكون ككيانات اجتماعية سياسية في لبنان منذ بداية القرن التاسع عشر وقد نشأت هذه الطوائف تحت تأثير عوامل تاريخية متعددة فاكتسبت كل طائفة منها بنية داخلية على درجة متفاوتة من والصلابة تبعاً للظروف الاجتماعية والسياسية التي مرت بها، كما اكتسبت هذه الكيانات مع الزمن بعداً سياسياً، وتجذرت في الواقع اللبناني، فالانتماءات الطائفية طغت على الانتماءات الاجتماعية، وعلى الانتماءات السياسية ، على الرغم من أن كل طائفة من الطوائف ضمت فئات من طبقات اجتماعية مختلفة، ومن اتجاهات سياسية

[1] د.خليل جبارة ،نفس المرجع ،ص8 .

متنوعة، وأحياناً متصارعة مع بعضها البعض. فبدا المجتمع اللبناني مكوناً بشكل أساسي من طوائف دينية، على الرغم من وجود قوى اجتماعية وسياسية فيه عابرة للطوائف يعاني المجتمع اللبناني من انقسام طائفي حاد، فعلى الرغم من صغر حجم السكان فإنه يضم أكثر من خمس عشر طائفة. وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى تعرف على اهم طوائف دخل لبنان ومعرفة التيارات التي تمثل مختلف الطوائف في لبنان ولكن قبل ذلك يجب التعرف على الطائفة وتعريفها.

اولا : تعريف الطائفة

عرفها حسين موسي الصفار: الطائفة في مجالها السياسي هى اعتماد لسياسة التميز الطائفي بن المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية [1].

وعرفها زياد حافظ :الطائفة شكل من أشكال التحزب ،وهي في العديد من الحالات تتناقض مع الديمقراطية، كما أنها تعني الشمولية في جوهرها، بحيث تمنع تمثيل كافة المواطنين وتحد من الرغبة في الاستقلالية اضافة الى ذلك فهي تنشر ثقافة الخوف، والأسوء من ذلك تعميق العنصرية والتى تكون نتيجة لتلك النظرة السيئة التي تحملها كل طرف ضد الاخر[2].

اما الدكتور لطف الله عبد العظيم خوخة يقول بان:الطائفة مصطلح لا يدل على عدوان ولا قتال، انما تعصب في الانتماء الى طائفة يحمل على استحسان مذهبها والدفاع عنه وذم غيره ،ولو لم يكن كذلك لما اختار الشخص طائفة على غيرها من الطوائف ولا يلزم من طائفة الشخص الاعتداء على الاخرين ،أي انه من الطبيعي اعتبار الطائفة انتماء الى فرقة او مذهب معين[3].

حيث عرفها علماء الغرب بمعنى أ حد أشكال التدرج الاجتماعي الذي تكون الطائفة فيه ممثلّة تنظيما هيكليا . متميز الشكل ذا خصوصية منفصلة عن الطوائف الأخرى له قوانينه وطهارته المقدسة .[4]

ثانيا: تقسيم الطوائف في لبنان

---

[1] حسين موسى الصفار ،**الطائفة بين السياسية والدين** ،المركز الثقافي العربي ،ط1،2009،ص7

[2] Ziad Hafez, «la rente et le confessionnalisme au Liban», **confluences méditerranée**, N°70, (mars) 2009 , p100.

[3] لطف الله خوخة ، "**الشيعة وسلاح الطائفية**" تاريخ التصفيح : 15 افريل 2015، الموقع الالكتروني : http://www.saaid.net

[4] معن خليل العمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر** ، مصر :دار الشروق للنشر والتوزيع،(2006 ، ص144 .

تنقسم الطوائف اللبنانية إلى قسمين رئيسين هما :الطوائف الإسلامية والطوائف المسيحية، إلى جانب بعض الطوائف الصغيرة التي تتبع كلا القسمين الرئيسيين، إلى جانب الطائفة اليهودية[1].

1- الطوائف المسلمة :

وهي تضم السنة، الشيعة، ألدروز العلويون، الإسماعيليون، الشركس، الأكراد "أثنية".

1-1- الطائفة السنيّة :

ورد في الموسوعة السياسية ان مصطلح السنة هو مصطلح سياسي ديني له معاني عديدة وأهمها ان سنة ماجد من نبي صلى الله عليه وسلم من فعل وقول وتقرير[2] تعتبر من أكبر الطوائف المسلمة حجماً، فهي تشكل نسبة % 50 من تعداد منتسبي الطوائف الإسلامية وأبناؤها يؤمنون بالقرآن ألكريم ويتبعون مجموعة الأحاديث التي نقلت عن الصحابةو عن رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم. ويتركز أبناء هذه الطائفة في الشمال والوسط وبخاصة في مدينتي طرابلس وبيروت ويعتبر مستواهم الثقافي أعلى. من مستوى غيرهم من أبناء الطوائف الإسلامية الأخرى[3].

وتشارك هذه الطائفة في الحياة السياسية بفاعلية، حيث يمثلها في مجلس النواب عشرون نائبا .كما أن لها بعض المناصب الوزارية وأهمها رئيس ألوزراء ومنها يختار مفتي الديار اللبنانية[4]

1-2- الطائفة الشيعية

الشيعة كمصطلح هو كل مأخذ عن الامام علي وأهل بيته أولياء[5]، ظهر الشيعة في لبنان في ظل الدولة الفاطمية (969- 1075) وما يميز عقيدة الشيعة أمران الاول اعتبار علي ابن ابي طالب افضل الصحابة وانه

---

[1] طوائف لبنان : تاريخ تصف : 20افريل 2015 ،على الموقع الكتروني : http://www.assakina.com

[2] عبد الوهاب الكيالي ،(واخرون) ، **موسوعة السياسية** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات ونشر ، ص 265

[3] جواد بولس، **تاريخ لبنان**، ترجمة جوج حاج :بيروت، دار النهار، 1972 ،ص262 .

[4] قاسم صالح، **"تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة"**، العراق، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية** ،2011 ص 06.

[5] عبد الوهاب الكيالي ،المرجع السابق ،ص 514.

الاحق من غيره في تولي الخلافة بعد وفاة رسول صلى الله عليه وسلم ويليه الائمة الاثنى عشر والميزة الثانية اعتبار الامامة ضرورة وهي أصل من أصولا الدين وان اهلها معصمون من الخطأ

حيث كان المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة، فكثر عددهم وقوي نفوذهم السياسي، وقد سيطروا في القرن الحادي عشر على معظم أجزاء لبنان باستثناء منطقة الشمال حيث يتركز الموارنة، والشوف ووادي اليتم حيث ينتشر الدروز[1].

لذلك أصبحت هذه الطائفة في المرتبة الثانية من حيث الحجم في ترتيب الطوائف المسلمة، ويتركز أبناؤها في الجنوب اللبناني وفي بعلبك وجبل الساحل وهم أقل من حيث المستوى الثقافي من الطائفة السنية، ومن حث الأوضاع ألاقتصادية ويشارك أبناء هذه الطائفة في الحياة والسياسية ويعطيهم الدستور اللبناني رئاسة مجلس النواب كما يشاركون في تشكيل الحكومة بمقعدين وزاريين .

1-3- الطائفة الدرزية:

تعود نشأة هذه الطائفة إلى أوائل القرن الحادي عشر، حيث جاء " تكشين الدرزي "ويعتقد أنه شيعي، إلى سوريا عام 1020 م واستقر في وادي اليتم عند أسفل جبل حر مون وراح يبشر بمذهب جديد يدور حول فكرة أن الخليفة الحاكم بأمر الله إمام ذو صفة فوق الطبيعة، أي أنه تجسيد للعقل الكوني، وأصبح للدروز تلامذة وأتباع أطلق عليهم اسم "الدروز "وشكلوا نواة الطائفة الدرزية و انتشروا في ظل الدولة الفاطمية، وتبرز في هذه الطائفة عائلتان، هما :أرسلان وجنبلاط، ولزعيمي العائلتين الزعامة في الطائفة من الناحية السياسية والدينية، وتشارك أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية، حيث يمثلهم في مجلس النواب، ستة نواب ويمثلهم في الحكومة وزيران.

2- الطوائف المسيحية

وهي: الموارنة الروم ألأرثوذكس الروم ألكاثوليك ألبروتستانت بالإضافة إلى الإثنيات المسيحية التالية :الأرمن الأرثوذوكس، الأرمن الكاثوليك ، الآشوريون ، الكلدان والسريان.

أما الطوائف المسيحية الرئيسية فهي:

[1] جواد بولس ، نفس السابق ،265.

2-1- الموارنة :

تعتبر من أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، وتعود نشأتها إلى القرن الخامس الميلادي حينما أسس تلامذة القديس" مارمارون "ديرا باسمه شرق مدينة حماة ومن أتباعهم .تشكلت هذه الطائفة بعد انشقاق اليعاقبة على أثر انعقاد مجمع خلقيدونيا عام 451 م وقد اضطر الموارنة إلى الرحيل نتيجة لمعاداة اليعاقبة لهم، فاستقروا بصفة رئيسية في جبل لبنان، وقد تمتعت هذه الطائفة بمستوى ثقافي لم يتح لغيرها من الطوائف، وذلك نتيجة لرعاية فرنسا لها، وما كانت تتمتع به من قوة عددية عشية الاستقلال، فقد استأثرت بالمناصب الحساسة في الدولة، فمنها ينتخب رئيس الدولة، وتمثل في البرلمان بثلاثين نائباً، ويمثلها أيضا العديد من الوزراء ولذلك تشعر هذه الطائفة دائما بأنها صاحبة الدور الرئيس في نشأة الدولة اللبنانية الحديثة، وأنها المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية، والعامل المؤثر في بقاءا واستمرار الدولة.[1]

2-2- الروم الأرثودوكس :

ظهرت هذه الطائفة في القرن التاسع الميلادي واستقرت في المناطق الساحلية، وتركزت في منطقة الكورة والمدن الكبيرة، وهي أصغر حجما من الطائفة المارونية،وفي مراحل سابقة لقيت عناية خاصة من قبل روسيا القيصرية، إلا أن هذه العناية انتهت بقيام الثورة البلشفية عام 1917 م، مما ساعد على الارتباط بين هذه الطائفة وغيرها من الطوائف الأخرى في المجتمع العربي الإسلامي، كما أن وجود مقر البطريرك الأرثوذكسي في دمشق وطد العلاقة بينهم وبين بني جنسهم في سورية وجعل نظرتهم للأمور أكثر شمولية من تلك النظرة التي تسيطر على الطائفة المارونية وتشارك الطائفة في الحياة السياسية حيث تحصل على أحد عشر مقعدا في مجلس النواب، ولها بعض المناصب الوزارية.

[1] د. اكرام محمد عدوان، المرجع السابق، ص09.

2-3- الروم الكاثوليك :

تشترك هذه الطائفة مع الروم الأرثودوكس من حيث الأصول التي تنحدر منها الطائفتان، حيث تنتميان إلى القساسنة، فضلا عن أن طائفة الروم الكاثوليك كانت. في الأصل جزءا من طائفة الروم الأرثوذكس، لكنها انشقت عنها في القرن الثامن عشر وتتمركز هذه الطائفة بصفة خاصة في منطقة زحلة، وأبناؤها في الغالب حلفاء للموارنة، وتتمتع بوضع اقتصادي ممتاز، حيث أن غالبية أبنائها على درجة كبيرة من الغنى والثراء .أما من الناحية السياسية فتشارك هذه الطائفة بستة مقاعد في مجلس النواب، ولها مقعد واحد في مجلس الوزراء.[1]

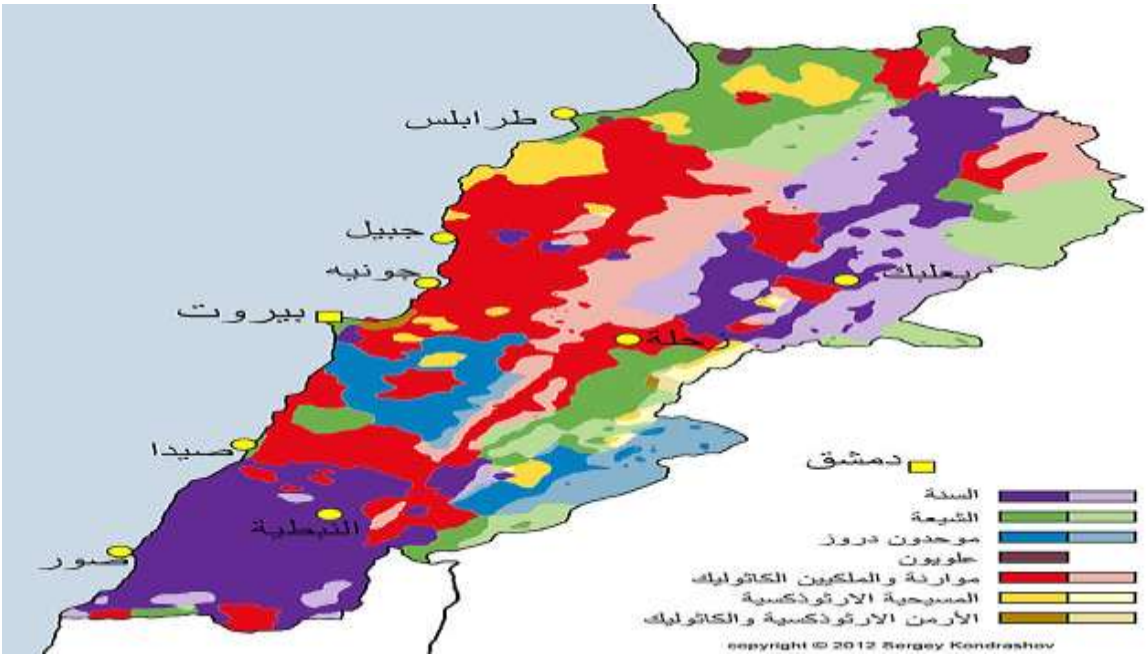

الشكل رقم 01: خريطة التوزيع الجغرافي للطوائف في لبنان

ثالثا : التيارات السياسية في لبنان

يمكن التمييز بين نوعين من البنى الحزبية في لبنان هما :بنية جماهيرية تتميز بها الأحزاب والحركات والتيارات ذات الانتماء الطائفي، والثانية هي بنية نخبوية تتميز بها الأحزاب والحركات والتيارات الحديثة، فكرا وتنظيما و في أساليب عملها، وتنشط عادة تحت العنوان القومي أو الليبرالي أو الاشتراكي أو الشيوعي.

[1] د. اكرام محمد عدوان، المرجع السابق، ص 10.

1- الأحزاب الطائفية : هي تعبير مشايع للهويات الدينية، متفاوتة من ناحية التطور وتوجد في اطار انظمة سياسية متنوعة ،ففي الانظمة السلطوية تفرض هذه الطائفة من الاحزاب نفسها باعتبارها مؤسسات رافضة، تحصل بسهولة تقريبا على وضع حزب سياسي .اما في الانظمة التعددية استطاعت الاحزاب الطائفية ان تفرض نفسها باعتبارها مؤسسات تقوم بوظائف مختلفة التعبير عن هوية الاقليات الطائفية والدفاع عنها[1]. وهي الأحزاب التي يطفي على برنامجها أيدلوجيتها الطابع الديني الطائفي[2] وعليه فالبنان من بين الدول التي تضم الاحزاب الطائفية ومن اهم هذه الاحزاب هي حزب الله، حركة آمل الحزب التقدمي ألاشتراكي حزب الكتائب اللبنانية، القوات اللبنانية، تيار المستقبل، التيار الوطني الحر، حزب الطاشناق، الجماعة الإسلامية .ويقتصر انتشار هذه الأحزاب على طوائفها مع استثناءات محدودة[3].

1-1- حزب الله : ظهر حزب الله مع بداية ثمانينيات القرن العشرين أثناء الاحتلال الاسرائيلي للبنان و يعود الإعلان الرسمي عن ميلاد حزب الله إلى يوم السادس عشر من فيفري عام 1985 ، لكن البداية الفعلية لعمل الحزب كانت قبل ذلك بأكثر من سنتين عقب الانشقاق الذي حصل في حركة أمل، .مما أدى إلى مغادرة عدد كبير من كوادرها إلى الحزب الناشئ .[4]

كان حزب الله منظمة سرية تعمل تحت الارض وكانت قيادتها تعين من قبل اية الله الخميني شخصيا، وسميت في البداية (مجلس شورى) الذي كان مهمتها بتنظيم اعمال المقاومة الاسلامية وقيادتها ،ويتألف من مجلس من (12) ويضم رجال الدين والاخرون عسكريون، والقرارت تتخذ با الاكثرية، حيث يضم هذا الحزب سبع لجان موزعة على الشكل الاتي : لجنة فكرية لجنة مالية ولجنة سياسية ولجنة اعلامية ولجنة عسكرية ولجنة اجتماعية ولجنة قضائية .

عارض حزب الله اتفاق الطائف عام 1989لكونه يقوم باصلاحات ترقيعية للنظام اللبناني دون تغييره او اصلاحه جذريا ، شارك حزب الله في الانتخابات النيابية صيف العام 1992 ودخل البرلمان اللبناني بكتله متنوعة

[1] د.احمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، الأردن، ط1 ،2004.ص23 .

[2] د.اكرام محمد عدوان، نفس المرجع، ص 12.

[3] شوكت آشتي وفارس آشتي، **تطور الأحزاب السياسية في لبنان** :(بيروت :المركز اللبناني للدراسات)، 2007، ص6

[4] عبد الإله بلقزيز، **حزب لله من التحرير إلى الردع (1982-2006)** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 2006) ص34 .

طائفيا ،وهكذا تحول حزب الله من حزب ينادي بالقضاء على النظام اللبناني واقامة نظام اسلامي بديل عنه الى حزب معرض للنظام من داخل مؤسساته الدستورية .[1]

1-2- حركـة أمل : هي حركة شيعية لبنانية ،مؤسس حركة "أمل" الامام السيد موسى الصدر وهو يفوقها حزب الله بنائب واحد .[2] تعتبر حركة امل حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وسلامة أراضي الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان .وهي حركة اسلامية شيعية ،وتنطلق من الايمان بالله بما معناه الحقيقي لا بمفهومه التجريدي ،ويؤكد البرنامج السياسي للحركة على الاستمرار في التعايش مع العنصر المسيحي والسني ،ولكن مع تغيير نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية حيث اكدت دعمها لنظام البرلماني، شريطة المطالبة بمشاركة أكبر لشيعة في السلطة على حساب السنة وكذلك على حساب الموازنة. وعليه غان حركة امل تنظيم سياسي شيعي.[3]

1-3- حزب الكتائب اللبنانية : له نائب وحد في لبرلمان ،وهو حزب يميني ينتمي للطائفة المارونية ، تأسس في العقد الرابع من القرن المنصرم ، وذلك بتشجيع من فرنسا كرد على طائفي على انتشار الحركة العربية في لبنان، وقد سعى الحزب منذ تأسيسه الى تكريس الكيان الاقليمي اللبناني بعيدا عن الانتماء القومي العربي للبنان، وأثناء الحرب الاهلية قام الحزب بدور قيادي في صفوف المعسكر المعادي للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .[4] حيث ينادي حزب بالقومية اللبنانية ويعمل على ابرازها ،ويطالب بأن تكون قومية علمانية تحترم جميع الاديان والمعتقدات [5].ويعمل هذا الحزب على تحييد لبنان عن مختلف الصراعات والاهتمام الكامل بقضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والالتزام بمبادئ الامم المتحدة وقراراتها [6].

1-4- تيار المستقبل : هو جمعية سياسية لبنانية أسسها رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وبعد اغتياله عام 2005 تسلم قيادته نجله النائب سعد الدين الحريري .هو يشكل العامود الفقري لتحالف 14 آذار

[1] جرادات مهدي ، **الاحزاب والحركات الساسية ف الوطن العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الاردن ،2010 ،ص 222-223 .

[2] الاحزاب السياسية في لبنان، تاريخ تصفيح على الوقع الالكتروني **http://www.ministryinfo.gov**:

[3] جرادات مهدي ، مرجع سابق ،ص 224.

[4] خالد مزابية ، (**الطائفة السياسية واثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان**)، ص 32 .

[5] الجمهورية اللبنانية الديمقراطية، وزارة الإعلام اللبنانية، **الأحزاب السياسية في لبنان**، لبنان: وزارة الاعلام اللبنانية، 2013، ص 3

[6] موقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية ،تاريخ تصفيح :12-03-2015 الموقع الالكتروني:
www.kataebonline.org/al kataeb.htm

بالتحالف مع القوات اللبنانية وحزب الكتائب. تجسيد ميثاق العيش المشترك الذي ارتضاه اللبنانيون دستوراً لهم، ويتبنى مقدمة الدستور قولاً وعملاً، ويسعى إلى تحقيق مبادئها.[1]

1-5- التيار الوطني الحر :ظهر كفكرة سنة 1990 بعد نفي العماد ميشال عون ،ثم اصبح حزبا في سنة 2005 بعد عودة ميشال عون من منفاه بباريس في 07 ماي من نفس السنة وتحالف مع تيار المردة ثم حزب الله ، ولقد كان من اكثر المعارضين في السابق للوجود السوري في لبنان الداعم لحزب الله .ويمكن تلخيص المبادئ التي تهدف التيار الى تحقيقها كما يلي :

-حرية الانسان وحقه في تطوير المفهوم الديمقراطي .

-التخلص من ذهنية التبعية والرهينة وضرورة الاصلاح والتغيير من اجل توفير العدالة الاجتماعية .

-الانتماء الى الدولة اللبنانية ذات السيادة الكاملة والمستقبلية .

-توفير حقوق الانسان والنهوض بالحياة الاجتماعية [2].

-تأكيد مبدأ علمنة الحزب

1-6- الحزب التقدمي الاشتراكي: له 6 نواب في لبرلمان ،وهو تنظيم سياسي لبناني وكني تقدمي، اسسه كمال جنبلاط (والد وليد جنبلاط)، وذلك في ماي 1949 متأثر بالنزعة الاشتراكية الديمقراطية في الهند وبريطانيا يقع مركزه الرئيسي في منطقة الشوف وهي معقل الجنبلاط ،لعب الحزب دورا فغال في حرب لبنان بين (1975-1990)وكان عدوهم الرئيسي في الحرب الموارنة وحزب الكتائب اللبنانية، ومن أهم أهداف الحزب هي :

- بناء مجتمع على اساس ديمقراطي تسوده الطمأنينة الاجتماعية.

- المناداة بإعلان حقوق الانسان والمواطن وواجباتهما.

- ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية.

[1] الموسوعة الحرة ويكيبديا ، تاريخ تصفيح ،15-03-2015 على الموقع الالكتروني : http://ar.wikipedia.org/wik

[2] مزابية خالد ، مرجع سابق ،ص35 .

- تطبيق اللامركزية الإدارية مع تبسيطها وتوسيع صلاحياتها.

- تشجيع الملكيات الصغيرة والقضاء على نظام المشاركة الزراعية.

- منع التكتلات الرأسمالية أو تكتلات الاشخاص التي ترمي الى خنق حرية العمل والانجاز وإزالتها.

1-7- حزب القوات اللبنانية : حزب مسيحي ينادي بالحقوق المسيحية في لبنان يضم خمسة نواب في المجلس النيابي، اسسه بشير الجميل سنة 1976، وهو حزب سياسي ومنشآت عسكرية ،كان أحد أهم الاطراف في الحرب اللبنانية ،ولقد داخلات تغيرات عديدة على قيادات الحزب بعد اغتيال مؤسسها بشير الجميل 1982، حيث بدأ يكون لنفسه استقلالية عن جبهة اللبنانية ،وقد دخل في صدام كبير مع الجيش البناني بين (1989-1990) وبعدها سلم اسلحته بعد اتفاق الطائف وتحول الى حزب سياسي يرأسه سمير جعجع ويهدف هذا الحزب الى تحقيق : [1]

-العمل على صيانة سيادة واستقلال لبنان وتثبيت دوروه وتفاعليه مع دول العالم.

-ترسيخ الديمقراطية تبعا للمبادئ والأسس الواردة في اتفاق الطائف ولواقع التعددي واحترام الحريات العامة المنصوص عليها في الدستور اللبناني .

-بناء مجتمع حر ومتصالح مع نفسه تسوده الطمأنينة والعمل على تنشط الاقتصاد الحديث وانفتاحه على العالم.

-دعم العنصر النسائي وتنشيط دوره ففي المجتمع .[2]

1-8- حزب الهانشاف :ويضم نائب واحد في لبرلمان وهو حزب سياسي ارمني ينتشر في اوساط الجالية الارمينية في بلدان الشرق الاوساط وبصورة خاصة في لبنان وسوريا ، حزب الطاشناق الأرمني اللبناني يعتبر كحزب البعث السوري في لبنان كحزب الله الشيعي اللبناني.. ملتزمون بمرجعيات غير لبنانية، سياسية- دينية – أمنية تصدر لهم الأوامر وهم ينفذونها، حتى ولو كانت على حساب لبنان، رغم إمكانية الادعاء بأن هناك نقاشاً يسبق هذا الالتزام. حتى إذا صدرت الأوامر تستخدم المراجع البديهية العسكرية المعروفة نفذثم اعترض.

[1] جرادات مهدي، مرجع سابق ،ص ص 246-247.

[2] الموقع الرسمي، حزب القوات اللبنانية، تاريخ تصفح ،16-03-2015 الموقع الالكتروني : www.lebanese-forces.com

حزب الطاشناق في لبنان هو جزء من تركيبة المكتب السياسي الدولي للطاشناق في العالم، ومقره في يريفان عاصمة جمهورية أرمينيا، ورئيسه مركريان ارمني من أصل إيراني وأمين عام الطاشناق في لبنان هوفيك مختريان محسوب على مركريان وهو من أصول حلبية في سوريا.[1]

واهم مواقف هذا الحزب هو كالتالي :

-دعم قرار الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي ويعتبر ان سلاح المقاومة ينبغي ان يكون مؤقتا ويستعمل فقط لتحرير الاراضي اللبنانية بالتنسيق مع السلاح الشرعي للدولة اللبنانية .

-الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وقضية العدالة بشكل عام والعدالة الاجتماعية بشكل خاص والمطالبة بقانون انتخابي عادل .

-مبادئ الحزب علمانية حيث يؤمن بمبدأ فصل الدين عن الدولة ويحترم جميع الاديان والطوائف ويرفض حل اي مشكلة بمفهوم طائفي .[2]

2- **الاحزاب اللاطائفية :**وتشمل الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي .وانتشارها يتركز بين نخب الطوائف كافة مع انتشار جماهيري لها في بعض المناطق .

2-1- **الحزب الشيوعي اللبناني**: حزب ماركسي لبناني أسس سنة 1924 .تم حظره في فترة بعد الاستقلال. شارك في أحداث 1958 مع المناوبين للرئيس كميل شمعون .كان من ضمن الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية اللبنانية، أسس الحزب الشيوعي اللبناني رسمياً في 24 تشرين أول أكتوبر 1924 تم تأسيسه في بلدة الحدث من ضواحي بيروت الجنوبية. الحزب الشيوعي اللبناني هو أقدم حزب في لبنان. وهو يتميز بأنه يضم في صفوفه مناضلين من مختلف الطوائف اللبنانية ومن الأقليات القومية الموجودة في لبنان، ولا سيما أكبرها، الأقلية الأرمنية. وهو ينتشر في كل المناطق والمدن اللبنانية[3]. كما تؤكد وثائق التأسيس، فان الحزب الشيوعي اللبناني، على خلاف نشوء احزاب شيوعية أخرى في المنطقة وخارجها، نشأ دون أي تدخل خارجي مباشر، بل بعملية تطور داخلية هادئة وطويلة نسبياً، تلبية لطموحات عناصر متقدمة الوعي من العمال والمثقفين وعلى قاعدة نضوج ظروف

[1] الموقع الرسمي، لجولة الصحافة ،تاريخ تصفح 20-03-2015 على الموقع الالكتروني: http://alrased.net/main/articles

[2] مزابية خالد، مرجع سابق ،ص 34.

[3] موسوعة حرة ويكيبيديا حزب الشيوعي اللبناني ،تاريخ تصفح ، 23-03-2015 ،الموقع الالكتروني :

/http://ar.wikipedia.org/wiki

موضوعية لحصول هكذا حدث.ومن اهدف هذا الحزب النضال ضد الاستعمار في سبيل نيا الاستقلال والحرية ولقد عرف الحزب الشيوعي رموزا حزبية أخرى امتيازات بإستزار موقعها القيادي دون تغيير لفترات طويلة ومن هؤولاء: (ارتين مادويان) الذي استمر عضوا قياديا لمدة خمس سنوات بدأ من تأسيس حزب الشعب اللبناني انتهاء بوفاته عام 1990 وكذلك نقولا شاوي الذى استمر خمس سنوات وفرج الله الذي اصبح عضوا قياديا في الحزب منذ عام 1933واستمرت قيادته ستا وعشوين سنة وغيرهم كثيرون[1]

2-2- حزب السوري القومي الاجتماعي:

هو حزب سياسي يساري إقليمي أسسه الراحل أنطون سعادة عام 1932، وكانت بدايات هذا الحزب من طرف طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت وفي البداية كانت أهم مبادء الحزب إقامة نظام جديد في سورية الطبيعية يقوم على كون «سوريا وطن السوريين، والسوريين أمة تامة»، ويقرّ بالعناصر العربية وقبل العربية والمحلية الأخرى الداخلة في تنظيم الهوية السورية الحديثة.

وأهم مبادئ هذا الحزب وأهدافه:

- فصل الدين عن الدولة.
- إقامة نظام اقتصادي جديد.
- بعث نهضة سورية قومية اجتماعية وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلال تاما وتثبيت سيادتها.

2-3- حزب البعث الاشتراكي :ترجع بدايته في لبنان إلى سنة، 1935 وعقد أول مؤتمر له سنة 1956 وانقسم الحزب في منتصف الستينيات في سوريا بين قسمين، قسم يقوده صلاح جديد وحافظ الأسد، زاخر يقوده ميشال عفلق وصلاح بيطار، وقد استنسخ هذا الانقسام إلى لبنان، وما لبث أن انضم الشق الثاني الى القيادة القومية المرتبطة بحزب البعث العراقي، وتحقيق الحزب الذي اصبح يسمى منظمة حزب البعث العربي الاشتراكى التحق بحركة الوطنية اللبنانية، وقد زاد نفوذه مع دخول الجيش السوري إلى لبنان سنة وتتلخص أهم مبادئه في الدعوة إلى علمانية الدولة، وتبنى الخيار الاشتراكي وإتباع الوسائل الديمقراطية، وفي ضرورة الوحدة العربية، وبأن لبنان هو بلد عربي يعيش في محيط عربي وبالتالي ينظر اليه من ناحية قومية عربية اشتراكية، كما ينادي بضرورة تلخيص القضية اللبنانية من الانعزالية والطائفية .[2]

[1] جرادات مهدي ، مرجع سابق ، ص226.

[2] خالد مزابية ،مرجع سابق ،ص ص 36- 37

المبحث الثالث : انعكاسات المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي

عرفت لبنان قبل الاستقلال وبعدها والى اليوم بأنها دولة ذات سيادة ضعيف وهذا ما جعلها غير مستقرة في تشكيل حكومة تدير اعملها أن محادث في لبنان كان وراء عدة عوامل سواء كانت داخلية وخارجية وفي هذا لمبحث تم تحديد عدم الاستقرار الذي تشهده لبنان وراء تأثيرات عدة وهذا ما سنتطرق له على النحو التالي:

أولا: تعدد على مستوى السلطة السياسية

شهدت لبنان في تدرج سلطاتها السياسية تعددات على مستوى رئاسة الجمهورية وعلى مستوى المجلي النيابي وعلى مستوى مجلس الوزراء وهي كالأتي:

1- التعددية على مستوى رئاسة الجمهورية:

أصبح منصب رئيس الجمهورية لا يعني التحكم في السلطة التنفيذية، فقد تحول رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية إلى رئيس للدولة، وله صلاحيات محددة بالإضافة إلى الالتزامات العامة المتمثلة في احترام الدستور والمحافظة على استقلال الدولة اللبنانية ووحدة وسلامة أرضيها، وتتمثل هاته الصلاحيات فيما يلي:

- إصدار القوانين منفردا دون حاجة إلى موافقة مجلس الوزراء.
- يمارس رعايته لمجلس النواب منفردا وله حق إصدار أي تشريع وإن أصر المجلس على رفضه، إلا أنه يراعي في فرضه للنص الدستوري الاكثريات والنصاب المعينين، وهذا للتأكد من حسن التدبير أو القرار المتخذ من طرف رئيس الجمهورية.
- حق رعاية مجلس الوزراء ذلك بمنحه صلاحية رد قرارات مجلس الوزراء في مهلة 15 يوما من تاريخ تبليغها إن رأى أنها تعارض مصلحة الدولة أو الدستور.
- حق حضور جلسات مجلس الوزراء وإبداء الرأي والمشاركة في النقاش دون حق التصويت في المجلس.

أهم ملامح التغيير بعد اتفاق الطائف على مستوى رئاسة الجمهورية:

- فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة يشهد عليها رئس المجلس النيابي.
- يسمى رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة (رئيس مجلس الوزراء) نتيجة لاستشارة المجلس النيابي ويصدر مرسوما بتعيينه.

- يتفق رئيس الجمهورية مع رئيس الحكومة حول مراسم تشكيل الحكومة عكس ما كان عليه الوضع سابقا حيث كان رئيس الجمهورية هو من يتولى تعيين وزراء الحكومة ويسمي من بينهم رئيس الوزراء[1].
- عند اختيار شركاء لرئيس الجمهورية في الحكم ينبغي أن يأخذ رأي المجلس النيابي بعدما كان في السابق يعين المعاونين له بإراداته المنفردة.
- مهمة المحافظة على استقلال لبنان ووحدة أراضيه والدفاع عن سيادته بالنسبة لرئيس الجمهورية تكون ضمن رئاسة المجلس الأعلى للدفاع أما القيادة العليا للقوات المسلحة فلم يخوله اتفاق الطائف السلطة عليه[2].

2- التعددية على مستوى المجلس النيابي:

بالنسبة للسلطة التشريعية فقد تم اتخاذ إجراءات مهمة، وذلك بحل مجلس النواب وإنشاء مجلس الشيوخ والتوضيح الصريح لصلاحيات المجلس النيابي، وذلك دعما للتعددية داخل البرلمان وحفاظا على استقرار واستمرار الدولة اللبنانية وهاته الإجراءات هي كالتالي:

- حل مجلس النواب وذلك عقب إقرار قاعدة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين 54 مقابل 54 من المجموعة 108 عضو في المقاعد النيابية وإنهاء الهيمنة المارونية على المجلس وهذا من خلال المادة الخامسة والسادسة من قانون الوفاق الوطني (المذكور سابقا).
- إنشاء مجلس للشيوخ وهذا ما نجده في البند السابع من وثيقة الوفاق الوطني والتي ينص على انه "مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية"، لكن هذا المجلس لم يستحدث لأن إنشاءه مشترط بالتخلي التام عن الطائفية السياسية.
- توضيح وإعطاء صلاحيات مهمة للمجلس النيابي والمتمثلة في :

- ممارسة الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.
- ضرورة إقرار المجلس النيابي للقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وهذا ما نص عليه البند الرابع من اتفاق الطائف ضمن قسم الإصلاحات السياسية في الفقرة (ب).
- ضرورة إحالة رئيس الجمهورية لمشاريع القوانين الصادرة عن مجلس الوزراء إلى مجلس النواب (البند الخامس ضمن قسم الإصلاحات السياسية في الفقرة —ب-)

[1] محمد زين العابدين السيد محمد، المرجع السابق، ص 90

[2] محمد زين العابدين السيد محمد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

- ضرورة إطلاع المجلس النيابي على عقد المعاهدات الدولية التي يبرمها رئيس الجمهورية إذ كانت متعلقة بمصلحة البلاد وسلامة الدولة، وذلك في البند الحادي عشر ضمن قسم الإصلاحات السياسية في الفقرة (ب).

لقد أراد اتفاق الطائف تعزيز السلطة التشريعية بالأساس وذلك بالإبقاء مرحليا على نظام الطائفية السياسية بصيغته التوافقية بين مكونات المجتمع اللبناني عن طريق إلغاء الحجم الطائفي الذي كان معتمدا في انتخاب أعضاء المجلس بين المسيحيين والمسلمين، وذلك بغية تحويل المجلس التمثيلي إلى مجلس منتخب على أساس وطني لا طائفي ضمانا للاستقرار والتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

3- التعددية على مستوى مجلس الوزراء:

نظرا لحساسية المنصب ولكونه الشق الثاني في السلطة التنفيذية خصصت وثيقة الوفاق الوطني فقرة خاصة برئيس مجلس الوزراء وهي الفقرة (ج)، وفقرة خاصة لمجلس الوزراء وهي الفقرة (د) ضمن قسم الإصلاحات السياسية وهذا ما لم تحظى به رئاسة المجلس النيابي، حيث تم توضيح صلاحية كل من الرئيس ومجلس الوزراء في المادتين على النحو التالي:

- صلاحيات رئيس الوزراء:
  - يعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء.
  - يوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيل الحكومة.
  - يوقع جميع المراسيم ماعدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة لأنهما من صلاحيات رئيس الجمهورية.
  - يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء.
  - يكون حكما نائبا لرئيس المجلس العلى للدفاع المتمثل في رئيس الجمهورية.[1]
- صلاحية مجلس الوزراء:

فيما يخص مجلس الوزراء فقد أدخلت عليه مسألة العدل في التمثيل بين الطوائف واعتبر أنه الجهة التي تناط بها السلطة التنفيذية إضافة إلى رئاسة الجمهورية[2]، وأصبح لمجلس الوزراء بعد إقرار اتفاق الطائف أصبح له مقر خاص بمجتمع فيه دوريا، وبالنسبة لانعقاده وقراراته أصبح لها نصاب وأكثرية، والنصاب القانوني لانعقاده هو

[1] الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب اللبناني، **اتفاق الطائف**، لبنان، مجلس النواب اللبناني، 1989، ص ص 1-2

[2] محمد السيد محمد، المرجع السابق، ص 93.

أكثرية ثلثي أعضائه، أما قراراته فتتخذ بالتوافق، وإذا تعذر ذلك فبالتصويت بأكثرية الحضور[1]، وقد نص البند الخامس من الفقرة (د) على أهم هاته الصلاحيات والمتمثلة في:

- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم.
- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على عمل كل أجهزة الدولة من غدارات ومؤسسات مدينة وعسكرية وأمنية.
- مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.
- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.
- الحق في حل مجلس النواب بناء على طلب من رئيس الجمهورية[2].

إن ما بادر به اتفاق الطائف في محاولته لإلغاء هيمنة الطائفة المسيحية على السلطة التنفيذية من خلال تقليص صلاحية رئيس الجمهورية وارتباط نفوذه بالسلطة التشريعية وبالقيادة العليا بمدى موافقة الحكومة وذلك حفاظا على استقرار النظام السياسي، وإن كانت هاته المبادئ تحسب لوثيقة الوفاق الوطني إلا أن اعتبار رئيس الجمهورية راعيا للمجلس النيابي ولمجلس الوزراء وإصداره لتشريعات دون أخذ رأي السلطة التشريعية ولا مجلس الوزراء يقلص نسبيا من مستوى التعددية، ويزيد من نفوذ رئاسة الجمهورية بطريقة غير مباشرة على باقي السلطات.

ثانيا: المشاركة السياسية في السلطة على أساس نظام المحاصصة السياسية

اعتمد النظام اللبناني على مبدأ المحاصصة السياسية في السلطة وذلك وفقا لاتفاق الطائفة في 1989 حيث أكد على حرية الرأي والمعتقدات وهذا ما شهدته الطوائف في لبنان فنجد أن مختلف الطوائف لها الحرية في الإنتماء لتيارات السياسية المختلفة ورفع شعاراتها والدفاع وهذا ما تجلى في السلطة السياسية

1- الحصص على أساس صيغة اتفاق الطائف لمجلس النواب

إن النظام التشريعي الثنائي في لبنان هو مجلس نواب وليس مجلس شيوخ، ان مجلس النواب الحالي بمحاصصته الطائفية هو مجلس يوفر التمثيل للطوائف اللبنانية ألمختلفة ويفعل ذلك بآلية ملاحظة للتوازنات

[1] محمد المجذوب، القانون الدستورية والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط4، 2002ن ص 272.

[2] اتفاق الطائف، المرجع السابق، ص 2

الديموغرافية في البلاد .في ضوء ذلك، اقترح أنصار النظام التشريعي الثنائي المختلفين أنه بدلا من محاولة إعادة اختراع العجلة بصيغة جديدة كليا، ينبغي للمرء أن يبني تكوين مجلس الشيوخ على الخطة البرلمانية المعتمدة في اتفاق الطائف، مجلسا مقسما بالتساوي بين المسلمين و المسيحيين ذو تقسيمات نسبية تتبع ذلك .يمكن لمجلس الشيوخ أن يكون أصغر من مجلس النواب) ربما 64أو حتى 32 مقعدا(، وطول فترة حكمه قد تكون أيضا مختلفة) ربما خمس أو ست سنوات بدلا من أربع سنوات كمجلس النواب الحالي (ولكن، الرؤية هنا بأن كون لبنان بلد مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، كما تمت صياغته في اتفاق الطائف، يتجسد في مجلس الشيوخ.

ان كان هناك لأي من الأشخاص العاديين فكرة عن كيفية تأليف مجلس الشيوخ اللبناني، فعلى الارجح ان لهذه الصيغة اوسع نطاق تأييد، وأفضل فرصة ليتم تبنّيها. الفضيلة الأساسية لنموذج من هذا القبيل، بطبيعة الحال، هي كونه مألوفا للجميع .ان عدم توازي التمثيل الطائفي فى مجلس النواب الحالي مع التوازن الديموغرافي في البلد ليس موضع نقاش حاد فى لبنان اليوم. فقد قبل معظم الناس الانقسام50 -50–(مناصفة) فى الحكومة كأمر واقع، وحتى كرمز للعقد الاجتماعي بين المسيحيين والمسلمين في البلاد .كما وضّع علي محمد شطح" :علينا ان نحافظ على المناصفة **في مجلس الشيوخ** لأننا لا نريد ان ندخل في هذا النقاش على المستوى العملي .علينا أن نستمر في استخدامها لقدرتها على حماية أسس الميثاق الوطني للتعايش :ينبغي أن يكون للمسلمين والمسيحيين قدرة متساوية لنقض أي تغييرات على هذا الاتفاق أو لنقض اي قرار يأخذ الأمة في اتجاه لا يريدونه."

ومن الواضح أن هذه التوزيعات هي اقتراحات فقط؛ يمكن للمرء أن يعدّل النسب الداخلية للطوائف فى طرق مختلفة .المبادئ 50-50بين المسيحيين والمسلمين والإبقاء على ما لا يقل عن مقعد واحد - التوجيهية المتبعة في الجدول هي الحفاظ على تقسيم للأقليات التي ليس لديها تمثيل مخصّص .قد يكون البديل الحفاظ على تقسيم50 – 50 بين المسلمين والمسيحيين دون تحديد التوزيعات الداخلية بين الطوائف، والسماح للمسيحيين في التصويت للمسيحيين والمسلمين للمسلمين فقط .جاذبية هذا النظام هي أن من شأنه أن يعطي مزيدا من المواطنين حق في التصويت لعدد أكبر من المرشحين مما يعطي نموذجا ذو حصص محددة لكل طائفة .على سبيل المثال، في الدائرة الافتراضية لمحافظة جبل لبنان كما وصفت انفا (مع اربعة أعضاء موارنة، واحد شيعي، واحد أرثوذكسي، واثنين دروز)، لن يملك الناخبون السنة الحق في التصويت لمصلحة أي شخص إذا ما اعتمد التصويت الصارم لأبناء الدين الواحد .بموجب هذا التفسير المرن لاتفاق الطائف، سيتمكّن المنتخب السني من جبل لبنان من الإدلاء بصوته لثلاثة أعضاء مسلمين في مجلس الشيوخ (ليس بالضرورة لشيعي أو لدرزي) خلال هذه الانتخابات الافتراضية[1].

[1] الياس **مهنا** ، **إنشاء مجلس شيوخ لبناني: الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة**، جامعة براون ،2013 ص ص 9-10

2- توزيع المقاعد النيابية:

يبلغ عدد اعضاء مجلس النواب حالياً 128 عضواً وتتم اعادة انتخابهم كل اربعة سنوات وقد نصّت المادة 24 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقرار129 تاريخ 1943/3/18.

وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المراعية الإجراء. وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي.[1]

لم ينص الدستور قبل تعديله في العام 1990، على توزيع المقاعد النيابية على الطوائف .غير ان قوانين الانتخابات المختلفة، التي وضعت في ظل الانتداب وبعد الاستقلال، اعتمدت جميعها مبدأ التوزيع الطائفي النسبي للمقاعد النيابية .والمجلس التمثيلي الذي أُنشئ في العام 1922 ، انتخب وفقاً للقرار رقم 1307، الذي وزع المقاعد بين الطوائف نسبةً لأهميتها العددية. وكل قوانين الانتخابات التي صدرت حتى الآن، احترمت دائماً مبدأ توزيع المقاعد في مجلس النواب بين الطوائف. فقبل العام 1943 كان عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين يتجاوز عدد مقاعد المسلمين بعدد يتراوح بين مقعدين وخمسة مقاعد، تبعاً لمجموع عدد المقاعد. ولكن قانون الانتخاب الصادر في العام 1943 حدد عدد المقاعد في المجلس ب 55 مقعداً، 30منها للمسيحيين و25 للمسلمين، وهذا يعني خمسة مقاعد للمسلمين مقابل ستة مقاعد للمسيحيين .ومنذ ذلك الوقت، وحتى تعديل الدستور في العام 1990، اعتمدت كل قوانين الانتخاب هذه القاعدة، أي نسبة خمسة على ستة .وعدد المقاعد الذي اعتمد في كل هذه القوانين كان نتيجة ضرب عددٍ ما بالرقم 11 من أجل المحافظة على هذه النسبة الان (5+6=11) فتبدل عدد المقاعد النيابية من 55 إلى 77 ، ومن ثم 44 و 66 و 99 ، بهدف احترام هذه القاعدة العرفية .[2]

ولقد حدد قانون ألانتخابات الصادر في العام 1960، عدد المقاعد في المجلس ب 99 للمسلمين منها 45، مقابل 54 للمسيحيين .وهذه المقاعد موزعة بدورها على سائر الطوائف المسيحية الإسلامية وفق الجدول التالي:

[1] الموسوعة حرو يكبيديا ،الانتخابات في لبنان ، تاريخ تصفيح :15-03-2015 ، على اموقع الالكتروني : http://ar.wikipedia.org

[2] عصام سلمان ،نفس المرجع ، ص 11 .

الجدول رقم 01: يوضح توزيع المقاعد النيابية قبل اتفاق الطائفة

مسـحيون	مسـلمون
- موارنة 30	- السنة 20
- روم أرثوذكس 11	- الشيعة 19
- روم كاثوليك 06	- دروز 06
- أرمن أرثوذكس 04	
- أرمن كاثوليك 01	
- انجيليون 01	
- أقليات 01	
المجموع :54	المجموع :45

لقد أثار موضوع التوازن في المشاركة الطائفية في السلطة الكثير من الخلافات بين اللبنانيين، كان سبباً من الأسباب التي أدت إلى اندلا ع الصراعات المسلحة في لبنان في العام 1975وعندما تمت التسوية في مؤتمر الطائف في العام 1989 ، جرى اعتماد إصلاحات سياسية لصيغة الحكم وللنظام البرلماني المعمول به في لبنان، شملت قضية التمثيل النيابي، وقد عُدل الدستور في العام 1990، فأُدخل مبدأ توزيع المقاعد النيابية على الطوائف في الدستور، فجاء في المادة24 منه ما يلي" :يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين، يكون عددهم وكيفية انتخابهم، وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء .وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، لقد نصت قوانين الانتخابات النيابية في لبنان على توزيع المقاعد النيابية على الطوائف الدينية وعلى المناطق، وفق نسبٍ محددة جرى الاتفاق عليها .وقد تكرس هذا التوزيع في نصٍ دستوري، في العام 1990، وجرى تعديل النسب في التوزيع، بحيث أصبحت المقاعد النيابية موزعة مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين الطوائف والمناطق.[1]

توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

1) - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
2) - نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.
3) -نسبياً بين المناطق.

[1] عبدو سعد، **الانتخابات النيابية لعام**، 2005 قراءات ونتائج مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، بيروت2005 ، ص172.

كما تم تحديد في اتفاق الطائف عدد المقاعد النيابية ب 108 مقاعد، للمسيحيين مها 54 مقابل54 للمسلمين، فرفع عدد المقاعد المخصصة للمسلمين من 45 مقعداً إلى 54 مقعداً لتصبح مساوية للعدد مقاعد المسيحيين الى 54 وبموجب اتفاق الطائف والتعديل الدستوري جرى تعيين نواب من قبل الحكومة، بصورة استثنائية، في المقاعد المستحدثة والمقاعد الشاغرة بسبب وفاة النواب الذين كانوا .يشغلونها وفي العام 1992 عُدل قانون الانتخاب الصادر في العام 1960 ، وأصبح عدد النواب 128 بدلاً من 108 ، للمسيحيين 64 نائباً وللمسلمين 64 نائباً .وقد أُبقي على العدد نفسه في انتخابات1996 و 2000 و 2005 ، غير انه جرى تعديل الدوائر الانتخابية في كل من الدورات الانتخابية، ما عدا .دورة 2005 التي جرت على أساس قانون 2000[1].

أما المقاعد النيابية فقد وزعت على الطوائف وفق الجدول التالي :

الجدول رقم 02: يوضح توزيع المقاعد النيابية بعد اتفاق الطائفة

المسيحيون	المسلمون
- موارنة 34	السنة 27
-روم أرثوذكس 14	-الشيعة 27
-روم كاثوليك 08	- دروز 08
- أرمن أرثوذكس 05	- علويين 02
-أرمن كاثوليك 01	
-انجيليون 01	
-أقليات 01	
المجموع 64	**المجموع 64**

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد توزيع المقاعد وفق للجدول الاتي :

[1] عصام سلمان ، نفس المرجع ، ص ص 11-12.

الجدول رقم 02: التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية في المحافظات اللبنانية .

الدائرة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
محافظة ميدنة بيروت	19	6	2	1		1	1	2	1	1	3	1
محافظة جبل لبنان	35	2	3	5		19	2	3			1	
محافظة الجنوب والنبطية	23	3	14	1		2	2	1				
محافظة البقاع	23	5	8	1		3	3	2			1	
محافظة لبنان الشمالي	28	11			2	9		6				
المجموع العام	**128**	**27**	**27**	**8**	**2**	**34**	**8**	**14**	**1**	**1**	**5**	**1**

المصدر: قانون الانتخابات رقم 154 تاريخ 1992/7/22 مع جميع التعديلات .

وعلية ومن خلال النسب الموضح في الجدول نستنتج انا موارنة حازوا على أكبر نسبة وذلك 34مقاعد بمقبل 27 وعليه نسبة التي حازتها الموارنة كانت اجحاف في حق الطوائف الاخرة ولك ليس من المعقول عدد الموارنة صغير يكون بنسبة كبيرة في المقاعد هنا تلعب الكثافة السكانية دور ولكن لم تأخذ بعين الاعتبار الطبقة الاعلى رغم صغر حجمها الى انها الاولى وهنا تغيب الموازنة بين طوائف في تفوق طائفة عى اخر مما يولد صراع وعدم رضى بين الطوائف لعدم توزيع المتساوي بينهم حيث شهد توزيع المقاعد في لبنان بين 1922الى 1991يتضح في ارتفاع وانخفاض المقاعد شهدت توزيع المقاعد استقرار في العدد في الفترات 1991 الى اليوم لم يحدث تغير في عدد توزيع المقاعد وهذا موضح من خلال مخطط الأتي.

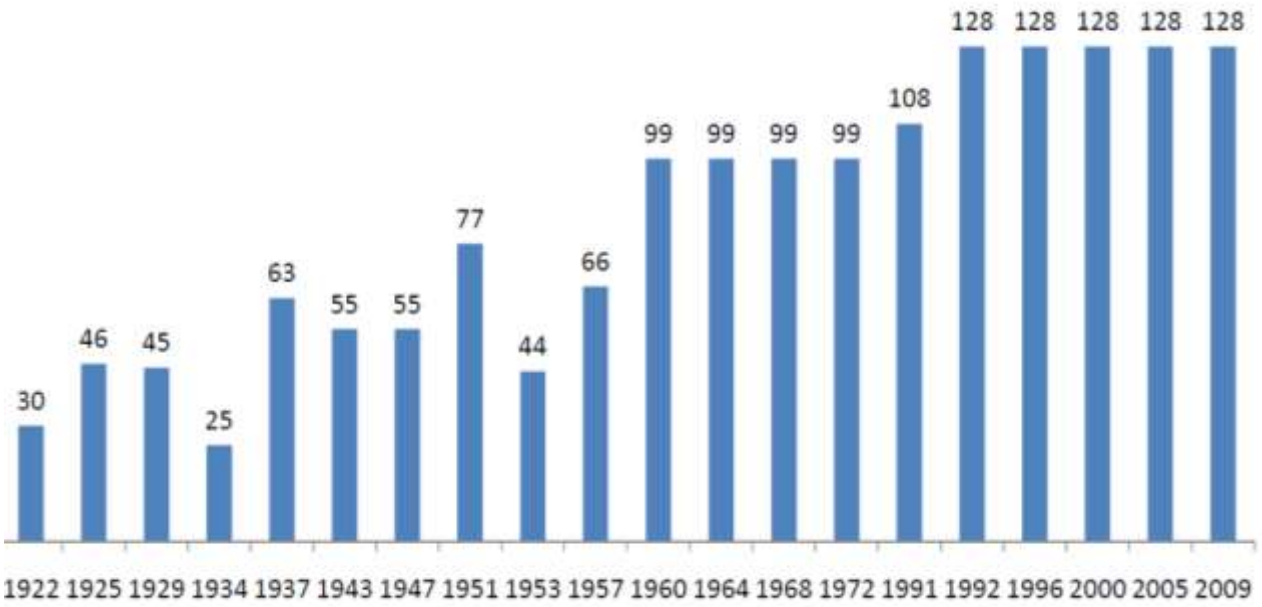

الشكل رقم 03: التطور العددي للمقاعد النيابية في لبنان بين 1922 و 2009

المصدر: محمد مراد، الانتخابات النيابية اللبنانية، جامعة لبنان، (1920-2009)

يوضح الجدول مراحل توزيع المقاعد النيابية في لبنان وتوضح نتائج اعلى الجدول على انا توزيع المقاعد كانت في تزيد وبشكل كبير من عام الى اخرى وخاصة في الاعوام الاخيرة فترة وصول المقاعد الى 27 من 6 أو 5 مقاعد وهذا دليل على وجود تكتلا اكبرى وقوى سياسية اكبرى .

3- مسار التجربة الانتخابية في لبنان:

تعتمد لبنان على قانون الانتخاب الصادر في عام1960/4/26 مع التعديلات التي إدخالات عام 1992/7/22، عرفت لبنان عدة انتخابات وهذا بتغير وتعديل القوانين من جهة ومن جهة اجراء الانتخابات خارج فترتها الزمنية كان احد العوامل الرئيس الذي لم يسعد على تشكيل حكومة مستقر في لبنان ان الانتخابات التي جرت في لبنان، بعد نهاية الحرب والتعديلات الدستورية التي جاءت بموجب اتفاق الطائف، أي الانتخابات التي جرت في الأعوام 1992 و 1996 و 2000 و 2005 ، نرى انها جرت جميعها في إطار قوانين تعارضت مع مبادئ أساسية نص عليها الدستور كما تعارضت مع اتفاق الطائف نفسه، فقسمت الدوائر الانتخابية على مقاسات معينة، من أجل إنجاح من يراد إنجاحه وإسقاط من يراد إسقاطه .وجرى اعتماد النظام الأكثر في دوائر انتخابية

كبرى، وصل أحياناً عدد المقاعد فيها إلى 28 مقعداً، للناخب حق التصويت للمرشحين عليها جميعاً، ما أدى إلى نجاح مرشحين، لا يتمتعون بتأييد شعبي، بأصوات جيرها لهم رؤساء اللوائح، فجرى إيصال نواب إلى المجلس، ليس لهم صفة تمثيلية ولا حيثية سياسية، وقاد ذلك تدريجياً، ومن خلال الدورات الانتخابية المتتالية، إلى احتكار التمثيل النيابي في عدد من الدوائر الانتخابية، وتهميش فئات كثيرة وإبقائها دون تمثيل. فالاكثريات النسبية في الدوائر الكبرى تحكمت بنتائج الانتخابات، وأدت إلى بقاء فئات، تجاوزت في العديد من الدوائر نصف عدد المقترعين، دون تمثيل .وهذا ما يؤدي إليه عامة النظام الأكثري في الدوائر الكبرى .فهذا النظام لا يحقق تمثيلاً صحيحاً إلا في الدوائر الفردية أو الدوائر الصغرى التي لا يتجاوز عدد المقاعد فيها الاثنين أو الثلاثة على أبعد حد .وكلما ازداد عدد المرشحين واللوائح المتنافسة في الانتخابات، في الدوائر الكبرى ذات النظام الأكثري، كلما تضاءل حجم التمثيل، ففي انتخابات العام 1992 الفائز الذي نال أكبر عدد من الأصوات في دائرة بيروت كان الرئيس سليم الحص، ولم يفز إلاّ بنسبة % 55,55 من أصوات المقترعين، بينما لم ينل آخر الفائزين، يغيا حاجي جيرجيان، سوى 10,65 %من المقترعين .وبلغ المعدل الوسطي للفائزين حوالى % 22 من أصوات المقترعين.

ولم تبلغ نسبة المشاركة في الانتخابات، بسبب مقاطعة معظم المسيحيين لها، سوى% 16,24، ما يعني ان نسبة كبيرة من الناخبين بقيت دون تمثيل[1].

أما في انتخابات العام 1996 في دائرة بيروت، فقد نال الرئيس رفيق الحريري 63,93 % من أصوات المقترعين، بينما لم ينل آخر الفائزين في هذه الدائرة، غسان مطر، سوى22,92% وكان المعدل الوسطي للفائزين حوالى % 42,5 من أصوات المقترعين. أما نسبة المشاركة في الانتخابات في هذه الدائرة فوصلت إلى % 32,6 من الناخبين المسجلين 12 وفي انتخابات العام 2000، جرى تقسيم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية، فازت فيها لوائح الرئيس رفيق الحريري، فنالت في الدائرة الأولى % 62,9 من المقترعين وكانت نسبة المشاركة 40,2%، ونالت في الدائرة الثانية % 56,7 من المقترعين وكانت نسبة المشاركة % 35,3، ونالت 13% في الدائرة الثالثة % 58,1 وكانت نسبة المشاركة أما انتخابات العام 2005، فلا يمكن أن يعول في دراستها على انتخابات دوائر بيروت لأن31,8 معظم المرشحين فيها فازوا بالتزكية بسبب الظروف التي رافقت الانتخابات بعد استشهاد رفيق الحريري، والتعبئة الشعبية حول نجله سعد الدين الحريري. لذلك سنأخذ مثال انتخابات الدائرة الثانية في الشمال، وهي دائرة

[1] عصام سليمان، **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب**، المركز اللبناني للدراسات ، دار النهار، بيروت،1993،ص ص 277-279.

كبرى عدد مقاعدها 17، وبلغت فيها المنافسة أشدها بين لائحة مدعومة من سعد الدين الحريري، ولائحة أخرى مدعومة من العماد ميشال عون.

لقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الدائرة .% 45,23 متوسط ما نالته لائحة المصالحة والإصلاح، المدعومة من سعد الدين الحريري، بلغ 97721 صوتاً، أي ما نسبته % 55,1 من أصوات المقترعين، في حين ان متوسط ما نالته لائحة قرار الشعب، المدعومة من العماد عون، بلغ 71489 .أي ما يساوي % 40,31 من المقترعين 14 مقاعد[1].

نستنتج من الأرقام التي أوردناها ان نسبة كبيرة من المقترعين في انتخابات 1992 و 1996 و 2000 و 2005بقيت دون تمثيل، وان نسبة التمثيل تضعف أكثر إذا ما أخذنا بالاعتبار الناخبين المتواجدين في لبنان أثناء الانتخابات ولم يشاركوا فيها، لاقتناعهم بأن أصواتهم ستذهب هدراً .فقانون الانتخاب، وتشكيل لوائح المرشحين من قبل الجهات النافذة، والطريقة التي كانت تجري فيها العمليات الانتخابية، كانت كفيلة بتحديد نتائج الانتخابات، في العديد من الدوائر، قبل إجرائها.

أضف إلى ذلك إن اعتماد الدوائر الكبرى في نظام أكثري أدى إلى تحكم أكثريات من لون طائفي معين بمصير المقاعد النيابية المخصصة للطوائف الأخرى، وبالتالي عدم توافر الحد الأدنى في تمثيل هذه الطوائف.

اما الانتخابات التى كانت بعد 2005 شكّل اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 فبراير 2005 منعطفًا كبيرًا في تاريخ لبنان المعاصر، وكانت له تداعيات خطيرة مباشرة، منها الانقسام الحاد ما بين حركتين وُلِدتا كنتيجة لهذا الاغتيال، هما 14مارس و8 مارس، بالإضافة إلى خروج القوات السورية من لبنان تحت ضغوط دولية وشعبية داخلية. وكانت ولاية المجلس النيابي قد انتهت ولابد من إجراء انتخابات جديدة في غياب قانون متفق عليه وفي ظل حكومة مستقيلة (حكومة الرئيس عمر كرامي) تحت ضغط التظاهرات الشعبية المعادية لسوريا وحلفائها .وبسبب الخوف من الفراغ الدستوري في أجواء شديدة التشنج، وافق الجميع على إجراء الانتخابات بناء على قانون العام 2000المسمى" قانون غازي كنعان (قائد جهاز الاستخبارات السورية في لبنان الذي كان قد فرضه وقتها). وشاء الحرص على السلم الأهلي أن يتشكل تحالف انتخابي (وليس سياسيًا بالطبع) رباعي بين حزب الله-حركة أمل وتيار المستقبل-القوات اللبنانية. أفضت هذه الانتخابات إلى فوز حركة 14 مارس بأغلبية برلمانية ثم تشكيل حكومة

[1] عصام سلميان ،نفس المرجع ،ص 280-281.

تشارك فيها المعارضة بنسبة الثلث. وقد انفرط عقد التحالف الرباعي بمجرد انتهاء الانتخابات، ليتشكل. تحالف (وثيقة تفاهم) بين حزب الله والجنرال ميشال عون في العام 2007. ولقد حدث الكثير من الاحداث وإبرازها استقالة الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس السنيورة احتجاجًا على توقيعها البروتوكول القاضي بتشكيل محكمة دولية للتحقيق بجريمة اغتيال الحريري، فراغ حكومي ثم نيابي ثم رئاسي بسبب العجز عن انتخاب رئيس جديد بعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود،وصولاً إلى عملية حزب الله العسكرية في بيروت، ردًا على قرار حكومي في ماي 2008، أفضت إلى تدخل فوري دولي وإقليمي(فرنسا، تركيا، إيران، السعودية، قطر، سوريا)... قاد الزعماء اللبنانيين المتصارعين إلى الدوحة حيث توصلوا إلى ما بات يُعرف ب"اتفاق الدوحة"، والذي تضمن بنودًا تتعلق بالانتخابات النيابية والرئاسية وتشكيل حكومة لبنانية وقد استعان لبنان بقانون دارت بموجبه انتخابات العام 1970 ، بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه، ضرورية[1]

لظروف التي لم تكن تسمح بالتفاوض على قانون جديد" .قانون الستين "هذا يقوم على الاقتراع الأغلبي والدوائر الواسعة، فيكرّس زعامة" أمراء الطوائف "وظاهرة" المجادل "بحسب تعبير الرئيس نبيه بري؛ إذ يؤمّن فوز لوائحهم بكامل أعضائها. وتم الاتفاق على أن قانون الستين لن يكون صالحًا للانتخابات المقبلة في العام 1913 ، إنما الضرورة فرضته لمرة واحدة، وأن على الحكومة اللبنانية المقبلة صياغة قانون عصري جديد لانتخابات تؤمّن تمثيلاً صحيحًا للشعب اللبناني.

أتت انتخابات العام 2009بأغلبية طفيفة لحركة 14مارس التي شكّلت حكومة برئاسة سعد الحريري مع احتفاظ قوى 8 مارس بثلث مقاعدها زائد واحد؛ الأمر الذي سمح لها بفَرْط عقد الحكومة، بإيعاز من الرئيس بشار الأسد، في خريف العام2010بسبب خلافه مع السعودية والرئيس الحريري .ثم تمكنت قوى 8 مارس من تشكيل حكومة برئاسة نجيب ميقاتي، في فبراير2012، بعد انضمام وليد جنبلاط إليها، والذي أمّن لها الغالبية النيابية المطلوبة لنيل الثقة .تمكنت هذه الحكومة، بعد مفاوضات ونقاشات مستفيضة، من الاتفاق على قانون جديد للانتخابات يقوم على الاقتراع النسبي وتقسيم لبنان إلى 13 دائرة انتخابية، لكنها لم تتمكن من إرساله إلى المجلس للمصادقة عليه بسبب رفض كتلتي جنبلاط والمستقبل له .وإذا كانت هذه الحكومة قد تبنت رسميًا سياسة النأي بالنفس إزاء الأحداث السورية، فإن أيًا من مكوناتها، كما من خصومها، لم يلتزم هذه السياسة؛ إذ بات واضحًا أن

[1] د.غسان العزي ، **لغز لبنان :استيلاء قانون انتخابي لاطائفي بقوى طائفية**، مركز اجزيرة لدرسات ،31يناير ، 2013، ص ص(3، 4)

حزب الله منخرط عمليًا إلى جانب النظام السوري وتيار المستقبل إلى جانب المعارضة السورية، كما أن وليد جنبلاط يجاهر بالعداء للنظام السوري مع تأييده لحزب الله وسلاح المقاومة.[1]

ويمكن توضيح الانتخابات النسيبي للطوائف في عام 2009 في الشكل الاتي

الشكل رقم 04: الوزن الإنتخابي النسبي للطوائف في انتخابات العام 2009

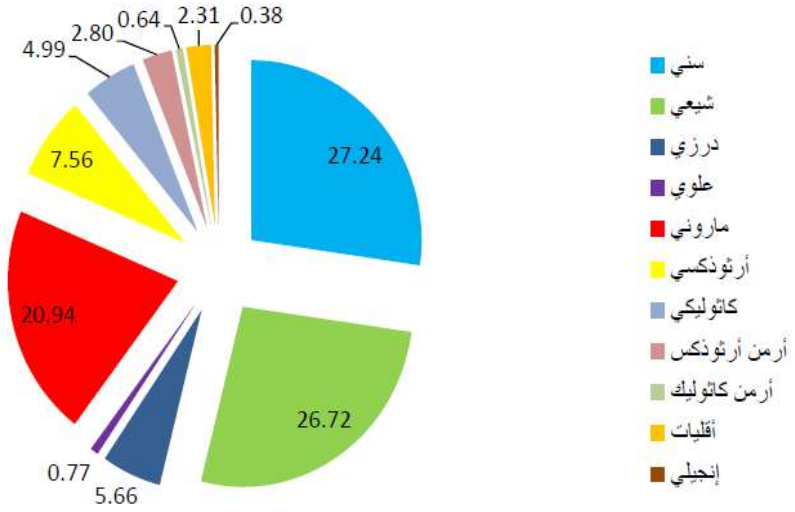

المصدر: محمد مراد، الانتخابات النيابية اللبنانية، جامعة لبنان، (1920-2009)

إن انتخابات العامين 2005-2009، وإن جرت في غياب الوصاية السورية إلا أن نفوذ سوريا بقي عن طريق حلفائها بدليل قيامهم بإسقاط حكومة سعد الحريري (عبر استقالتهم منها وهم يشكّلون ثلثها زائد واحد) بطلب من بشار الأسد. لكن انتخابات العام الجاري تتم في غياب الوصاية والنفوذ السوريين، نتيجة الأحداث الدامية التي تهدد وجود النظام السوري نفسه، والذي بات أحوج إلى حلفائه منهم إليه.ومن هذا لانتخابات وتغير القوانين لم تشهد لبنان انتخابات مستمرة وهذا الى اليوم مما جعل لبنان الى حد الساعة بدون حكومة ولم تستطع تشكل حكومة بحكم تغيير القوانين وتضرب بين الاحزاب على تشكيل لحكومة لعدة أسباب منها من يرجعها إلى بيانات الوزارية المتضاربة وآخرون لتدخلات الخارجية ومن هنا يمكن ان نستخلص نتيجة عدم الاستقرار الحكومي الذي تشهده لبنان وفي دارسة إلى دكتور خليل جبارة أمين عام منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد أشار فيها الى

[1] عصام سلميان، نفس المرجع، ص 282

ان مبدأ المحاصصة الذي استشري في النظام السياسي اللبناني ادى الى انقسام بين القادة اللبنانيين بين موالا ومعارضة وذلك مابين سنوات 2008.2005 مما ادى الى تعطيل المجلس النيابي الذي يعد ممثلا شرعيا للبنانيين واستقالات الستة وزراء من الحكومة ، وتطورت هاته الازمة الى منع انتخاب رئيس الجمهورية البنانية 96، 2007 من ماي الى 2008 وأدت هاته التطورات الى الاحتكام الى اطراف خارجية من اجل حل الخلاف السياسي وذلك من خلال اتفاق الدوحة حيث ادى هذا الاتفاق الى عودة الحياة البرلمانية الى طبيعتها .[1]

وعدت الانتخابات من جديد في 2013 ولكن لم تتم وذلك بسبب الخلافات السياسية والعنف التى تشهدها الساحة اللبنانية. كما تتطلب انتخاب رئيس حضور ثلثي أعضاء مجلس نواب أي (86 من 128) ولكن لم يتحقق فلقد تم حضور 56 نائبا .

وهكذا الى يومنا هذا لم تستطع لبنان من انتخاب رئيس الجمهورية وفشل كل الانتخابات التي جريت ولنفس الأسباب وهكذا بقيت الحكومة للبنانية بسبب الصراعات الداخلية بين الأحزاب عائق في توقف عمل الحكومة وهذا لضعف سيادة الدولة .

ثالثا : ضعف سيادة الدولة

رغم كون لبنان بلدا صغيرا وفقيرا ولا يمتلك أي موارد نفطية أو معادن ثمينة، إلا أن التكالب الدولي عليه لم يتوقف منذ عقود، حيث أصبحت الدولة اللبنانية مسرحا لصراع عدد من مخابرات العالم في الخفاء، وميدانا لتناطح قوى دولية على رأسها إيران وفرنسا وسوريا وروسيا والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية هذه القوى هي ذاتها التي دعمت الطوائف ومنعتها من الذوبان في كيان الدولة بالعزف في كل مرة على وتر الانقسامات المذهبية والعرقية واللغوية والتدخل المباشر وغير المباشر في الشأن اللبناني ومنها يبدءا ظهور ضعف سيادة الدولة.

01- على المستوى الداخلي:

نركز بإيجاز على ظاهرة خطيرة تهدد سيادة الدولة اللبنانية والمتمثلة في ظاهرة التسليح من خلال سلاح حزب الله اللبناني وسلاح المخيمات الفلسطينية.

[1] حسين قادري ، **لبنان الحرب الاهلية والتدخلات الخارجية**، باتنة :دار قانة للنشر وتوزيع ،ط1، 2008 ،ص30 .

1.1- **ظاهرة التسلح:** نص البند الأول من الفقرة الثانية لاتفاق الطائف المتعلق ببسط سيادة الدول اللبنانية نص على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة اللبنانية خلال ستة أشهر، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية[1]، وبالرغم من تقديم الميليشيات اللبنانية أسلحتها بعد اتفاق الطائف إلا أن ظاهرة التسليح بقيت تؤرق الدولة اللبنانية، بل وعجزت عن التصدي لها رغم الدعوات المتكررة بضرورة تسليم هاته الجهات لأسلحتها، ونخص بالذكر هنا سلاح حزب الله اللبناني وسلاح المخيمات الفلسطينية.

1.2- **سلاح حزب الله اللبناني:** انقسمت الساحة اللبنانية حول سلاح الحزب إلى فريقين، فريق يرى أن سلاح الحزب هو أقرب إلى سلاح الميليشيا وهو يهدد سيادة الدولة، وفريق آخر يرى أن يعامل هذا السلاح بشكل خصوصي بالاعتراف به بشكل رسمي لأنه يدافع عن الدولة في وجه الاعتداء الإسرائيلي، وينادون بضرورة التنسيق بينه وبين الجيش اللبناني وذلك لمصلحة لبنان[2]، وقد أدت هاته الخلافات إلى أحداث 2008 التي اجتاح فيها مقاتلو حزب الله العاصمة بيروت على مرأى من الجيش اللبناني، وكادت أن تؤدي إلى حرب أهلية ثانية في لبنان، لولا تدخل الدولة القطرية التي ساهمت في لملمة الأطراف اللبنانية والخروج باتفاق الدوحة في 21 ماي 2008 والذي اتفقت فيه جميع الأطراف على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتعهد بعدم الاستقالة من الحكومة أو تعطيل أعمالها، والتعهد كذلك بعدم اللجوء للخيار المسلح من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وإطلاق الحوار من أجل تعزيز سلطة الدولة اللبنانية على كافة أراضيها[3].

1.3- **سلاح المخيمات الفلسطينية:** أشارت مجلة تسامح الصادرة عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في مقال بعنوان "الإسلام السياسي في المخيمات الفلسطينية" أن ظاهرة التسلح داخل المخيمات الفلسطينية أخذت بعدا خطيرا، وذلك باستغلال المتطرفين للأوضاع المزرية لسكان المخيمات وحالة اللا أمن من أجل السيطرة على المخيمات، ورغم قضاء الجيش اللبناني على حركة فتح الإسلام سنة 2006 بمخيم نهر البارد إلا أن ظاهرة التسلح بقيت موجودة خاصة في مخيم عين الحلوة، والسبب الرئيسي لوجود ظاهرة التسلح في المخيمات، هو أن القوى الأمنية اللبنانية لا تدخل إلى هاته المخيمات بحكم تواجد الفصائل الفلسطينية التي تتولى إدارة الأمن فيها[4].

---

[1] اتفاق الطائف، المرجع السابق، ص 4.

[2] محمد زين العايدين السيد محمد، المرجع السابق، ص 138.

[3] ريكولا كوفمان (وآخرون)، **نحو مصالح وطنية لبنانية (ترجمة محمود السيد)**، بيوت وجنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006، ص 31.

[4] عبد الغني سلامة، **الإسلام السياسي في المخيمات الفلسطينية في لبنان**، مجلة تسامح، رام الله لدراسات حقوق الإنسان العدد 30، الصادرة بتاريخ: سبتمبر 2010، ص ص (45-48)

1.4- **الإغتيالات:** إن تاريخ لبنان ملئ باغتيال القادة السياسيين نذكر منها اغتيال الرئيس بشير الجميل سنة 1982، الرئيس رشيد كرامي سنة 1987، رئيس الوزراء رياض الصلح سنة 1951، رئيس الحركة الوطنية كمال جنبلاط سنة 1977، وغيرهم من زعماء الأحزاب والتيارات الوطنية، وسنركز بالضبط على ما حدث بعد اتفاق الطائف من خلال اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحرير سنة 2005، والذي انقسمت بعد مقتله القوى السياسية في لبنان بين القوى 14 مارس و18 مارس وتبادلت الطرف الاتجاهات بشأن مقتل رئيس الوزراء، وخرج مؤيدو الحريري للشارع وألقوا بالمسؤولية على سوريا، ثم ازدادت المظاهرات حجما حيث احتشد ما يقارب مليون شخص بالعاصمة بيروت مطالبين بالاستقلال عن الهيمنة السورية على لبنان[1]، وبفعل الضغط الجماهيري والدولي فقد انسحبت مباشرة القوات السورية من للبنان، وأحدث الاغتيال ضجة كبيرة في أوساط السياسيين مما أدى إلى تكثيف التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة التي يترأسها النائب العام الألماني "ديتليف ميليس" ترافقها الجهود المبذولة من طرف المحكمة الدولية، وقد قدم مجموعة من الأسماء المشتبه بها، أبرزهم مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهورية والمعاون العسكري للرئيس لحود، وتم اعتقال كبار رؤساء أجهزة الأمن الأربعة، وقدمت لهم اتهامات بالاشتراك في جريمة الاغتيال، بالإضافة إلى مسؤولين سوريين كبار، ويتضمنان رئيسا المخابرات العسكرية السابقين التابعين لدمشق في لبنان وهما رستم غزالي وغازي كنعان ورئيس المخابرات السورية عاصف شوكت، ولقد تسبب التقرير في إحداث حالة انقسام حادة بين المسؤولين اللبنانيين، انسحب على إثرها خمسة سياسيين شيعة بما فيهم وزير الخارجية فوزي صلوخ من اجتماع لمجلس الوزراء، وقد أشار تقرير الشرق الأوسط الصادر سنة 2005 إلى أن النظام السياسي والاقتصادي قد تضرر بشكل كبير جراء الاغتيال، حيث عجزت الحكومة حول الاتفاق على الموازنة العامة لسنة، 2005 بالإضافة إلى انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 2% إلى 3%، وقد أشار مدير شركة أوجيه المملوكة للحريري في تصريح له إلى أن الشركة توقف نشاطها بسبب التخوف وعدم معرفة الوضع الذين هم مقبلون عليه هل هو حرب أم سليم[2].

[1] منطقة كرايسز جروب، **لبنان على حافة الهاوية**، (دراسة تحمل رقم 20 في سلسلة تقارير الشرق الأوسط)، بروكسل (بلجيكا): منظمة كرايسز جروب (2006)، ص ص 2-4.

[2] سناء معلوف، **وجهات نظر من الخطوط الأمامية**، لبنان: مؤسسة الرؤية العالمية، 2009، ص 12.

02 – على المستوى الخارجي:

فرغم التعديلات التي عرفها لبنان على مستوى النظام السياسي والتي كرسها اتفاق الطائف، إلا أن النظام السياسي في هذه المرحلة لم يبتعد كثيرا عن الطائفية، فكل ما حصل هو إعادة توزيع الحصص وتوزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديمغرافية الطائفية لهذه المرحلة.[1]

وبالتالي فإن كل المشاكل والثغرات الموجودة في لبنان عل المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بقيت على ما هي عليه قبل الحرب، فلازال التعدد الطائفي يشكل سببا للانقسام الداخلي، ولازال النظامين السياسي والاقتصادي يشكلان عاملين مهمين في حدوث الأزمة اللبنانية رغم أن التناقضات الداخلية اللبنانية، سياسية، اقتصادية واجتماعية قد لعبت دورا في الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف .فإنه من المؤكد أن السبب الأهم فيها يعود إلى التدخلات الخارجية، ففترة ما بعد الطائف لم تشهد كثيرا من التغيير، فلبنان -مثل الفترات السابقة -أثرت فيه كثيرا الصراعات الإقليمية والدولية، فكان لبنان مسرحا لهذه. الصراعات رغم اختلاف الأطراف أو انسحاب طرف معين ودخول طرف آخر في اللعبة. والدول الأكثر تأثيرا في مسار الأزمة اللبنانية هي سوريا-إسرائيل-إيران-الولايات المتحدة الأمريكية .فكل واحدة من هذه الدول كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر في الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف[2].

2-1– التواجد السوري على الأراضي اللبنانية : لقد كانت سوريا السباقة للتدخل سياسيا وعسكريا في لبنان إبان الحرب الأهلية الأخيرة لإنهاء النزاع بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين والحفاظ على وحدة لبنان .غير أن ذلك لم يكن الهدف الوحيد، فسوريا كان لها عدة أهداف حاولت تحقيقها من خلال تدخلها وأهم هذه الأهداف هي صيانة أمنها القومي وتحسين موقعها الاستراتيجي بالنسبة لإسرائيل. لكن استمرار الوجود السوري في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية وتدخل سوريا في الحياة السياسية والعسكرية اللبنانية ومن ثم تحكمها في الأدوار الرئيسية لهذا البلد، كان له آثار سلبية على الاستقرار في لبنان، لأنه كان سببا في الانقسام بين اللبنانيين بمختلف توجهاتهم السياسية والطائفية خاصة وأن اتفاق الطائف قد نص على انسحاب القوات السورية بعد فترة زمنية معينة وهو ما لم تقم به سوريا[3].

---

[1] الموقع الرسمي للوسيط، **نرفض المحاصصة ونطالب بالموطنة** ،تاريخ تصفيح 14-04-2015:على الموقع الالكتروني : http://www.alwasatnews.com

[2] الموقع الرسمي للوسيط، **نرفض المحاصصة ونطالب بالموطنة**، نفس المرجع السابق.

[3] د.حسين قادري ،**لبنان :الحرب الاهلية والتدخلات الخارجية** ،دار قانة للنشر والتوزيع ،ط1،الجزائر ،2008،ص 88.

واستمر الانقسام بين اللبنانيين حول قضية الوجود السوري ومسألة العلاقات السورية- اللبنانية بحيث كانت حدة التوتر تنخفض أحيانا وترتفع أحيانا أخرى .أما الفترات التي زادت فيها حدة الانقسام فكانت بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في ماي 2000، وخاصة أن المؤيدين للوجود السوري كانت حجتهم في ذلك هي أن سوريا تقدم الدعم للمقاومة في الجنوب، في حين كان يرى المعارضون أن سوريا هي السبب الرئيسي للأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة في لبنان لتدخلها في الحياة السياسية والعسكرية اللبنانية، معتبرين أن إسرائيل ليست المحتل الوحيد لأراضي لبنان بل سوريا أيضا أما المحطة الثانية التي زادت فيها حدة السجال السياسي في لبنان فهي استصدار القرار 1559والتأييد الدولي للمطالبين بالانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية. أما المحطة الأخيرة، فهي اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، واتهام بعض الأطراف اللبنانية والقوى الدولية سوريا وحلفائها في لبنان) حزب الله (بالضلوع في الجريمة وتحميلها مسؤولية الاغتيال[1]

2-2- تدخل إسرائيل :إن ما يميز إسرائيل عن باقي القوى الإقليمية المؤثرة في الأزمة اللبنانية هو التدخل للعسكرية في لبنان لتحقيق أهدافها من خلال إحتجاجات والهجوميات المتكررة على مناطق عدة في لبنان .ويستند تدخلها هذا إلى مبررات عدة منها ما يتعلق بلبنان في حد ذاته لما يشكله من مجال حيوي بالإمكان السيطرة عليه وهذا مرتبط بأهداف اقتصادية وسياسية (بما فيها قضية المياه في لبنان)، ومنها ما يتعلق بأعدائها في المنطقة وخاصة سوريا وإيران . فالحروب التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان، وإن كان هدفها ضرب حزب الله والدفع نحو نزع سلاحه أو على الأقل تحجيمه وتقييد نشاطه، فإن المستهدف من وراء ذلك هي إيران وسوريا باعتبارهما الداعمين لحزب الله والمقاومة في لبنان.[2]حيث صنفت مؤسسة الرؤية العالمية في تقرير لها بعنوان وجهات نظر من الخطوات الأمامية العديد من الكوارث التي مر بها لبنان بين كوارث طبيعية وأخرى من صنع الانسان ونجد الحرب الاسرائلية على لبنان في 2006 وكان هدف هذه الحرب هو تطبيق القرار الصادر من مجلس الأمن رقم 1701 المتعلق بترع سلاح حزب الله مستغلة الانقسام في النظام السياسي داخل لبنان اثناء اغتيال الحريري ورغبة تيار المستقبل وقوى 14 مارس في النجاح السريع للمهمة في ظل عجز الدولة عن القيام بذلك[3] ولكن لم تحقيق هدفها المطلوب فقدمت اتهامات إلى قوى 8 مارس الانه تسعى إلى تحقيق أهدفها وليي هدف ومصلحة الوطن عملت اسرائيل على زرع الانقسام بين ابناء الوطن بكل الطرق.

[1] موقع الاخبار ، **ثلثا اللبنانين غير رضين عن اداء المعارضة** :تاريخ تصفيح ،20-04-2015 ، على الموقع الالكتروني **http://www.al-akhbar.com**.

[2] د.حسين قادري ، المرجع السابق ،ص ص ،76.77

[3] سناء معلوف، **وجهات نظر من الخطوط الامامية**، لبنان :مؤسسة الرؤية العالمية ،2009،ص 12.

2-3- إيران :ان العلاقة بين حزب الله وإيران يتداخل فيها البعد السياسي والديني فاللبنانيون الشيعة الذين يمثلون كوادر حزب الله تربطهم روابط روحية عميقة حيث ايران تقوم بتدعيم حزب الله من الناحية السياسية والمالية[1] ومنه إن الدور الإيراني في لبنان لا يرتبط فقط بالجانب الديني المتمثل في محاولة تحقيق تبعية الشيعة، وإنما يتجاوز ذلك إلى محاولة التدخل في لبنان بغية لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة ككل، والتحكم في المسائل الأساسية في المنطقة مما يقوي مركزها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لرفع الضغط عنها في قضية من قضايا التجاذب بينها وبين المجتمع الدولي وهي قضية السلاح النووي والتغلغل الإيراني في لبنان كان من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي وكذا الدعم المالي للحركات الشيعية وخاصة حزب الله، وهو الأمر الذي خلق نوعا من اللاتوازن بين القوى اللبنانية خاصة مع تزايد قوة حزب الله ونجاحه في إخراج إسرائيل من الجنوب اللبناني. وهو ما زاد من حدة التوتر والسجال بين اللبنانيين حول دور حزب الله وتبعيته لإيران وقضية نزع سلاحه.

وكما كان الدعم الإيراني لحزب الله سببا في الانقسام السياسي داخل لبنان، فإنه أيضا كان سببا للتدخلات الإسرائيلية والأمريكية في لبنان، وحرب أوت 2006 هي أحسن دليل على أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تحارب إيران من خلال ضرب حزب الله في لبنان[2].

2-4- الولايات المتحدة الأمريكية: لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا أساسيا في الأزمة اللبنانية على اعتبار أنها الحليف الرئيسي لإسرائيل .غير أن أهدافها لم تقتصر على دعم إسرائيل في حروبها ضد لبنان فحسب، وإنما كانت لها أهداف أخرى أهم، تندرج ضمن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة ولبنان بصفة خاصة، بما فيها قضية السلاح النووي الإيراني ودور إيران في المنطقة. فكانت أهم طريقة لتحقيق مشاريعها في المنطقة مشروع الشرق الوسط الكبير ثم الجديد ومحاصرة النفوذ الإيراني هي ضرب حزب الله في لبنان الذي– وفق الرؤية الأمريكية -يحسب على إيران.

2-5- فرنسا: تعتبر فرنسا المستعمر للبنان فا في كل الإحداث نجد ان علاقة لبنان وفرنسا علاقة وطيدة ولكنها تعمل على دخول في شؤون لبنان وذلك بتشجيع مجموعة دولية لدعم لبنان في أسرع وقت. وأوضحت مصادر فرنسية أن الرئيس الفرنسي أبدى من خلال هذا الاتصال تقديره للعبء الذي يتحمله لبنان من جراء النزوح السوري الكثيف إلى أرضه، بالإضافة إلى المخاوف الفرنسية من الوضع الداخلي الذي يشهد توترات

[1] عبد العزيز محمود ابو فضه ،**الحرب السادسة في لبنان** ،عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ،ط1، 2009،ص 103

[2] حزب الله تحول الى قوة تدخل إيراني في الدول العربية ، تاريخ تصفيح ،22-04-2015، على الموقع الالكتروني :
http://www.lebanonfiles.com

متزايدة ناتجة من انعكاسات الازمة السورية على لبنان منذ تدخل "حزب الله" في الصراع الى جانب النظام السوري. كما أكدت باريس التزامها تقديم المساعدات اللازمة للجيش وخصوصا صيانة طوافات الغازيل وتزويدها صواريخ خاصة بها . وأعرب هولاند عن أمله في تشكيل حكومة تدير شؤون البلاد في ظل الظروف التي يشهدها لبنان وفي أسرع وقت ممكن.[1] إلا أن الواقع يقتضي القول ان العودة الفعلية لفرنسا إلى لبنان بكل ما عناه لها عبر التاريخ المشترك بينهما ووقوفها إلى جانبه في كل الملمات المصيرية التي اصابته كان عبر القرار 1559 الذي استطاعت عبره اخراج القوات العسكرية السورية من لبنان منهية سيطرة عملية دامت ثلاثين عاما ومنتقمة بطريقة من الطرق لإخراجها من لبنان العام 1990 والقرار 1559 هو فعلا نتيجة مبادرة فرنسية ادى اليها تلاقي مصالح مهم مع الولايات المتحدة . ففرنسا كانت تلقت وعودا من الرئيس السوري بشار الأسد لدى استقباله في قصر الاليزيه في باريس انه سيسحب قواته إلى البقاع تنفيذا لاتفاق الطائف وانه سيعمل على ان يترك ادارة الشؤون اللبنانية للبنانيين انفسهم من دون تدخل سورية المباشر.

ومنه فإن لبنان يمثل ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف القوى الدولية. فتدخل سوريا كان لصيانة أمنها القومي وحماية نفسها من إسرائيل خاصة بعد فقدانها للجولان، وإسرائيل اجتاحت لبنان مرات عديدة حتى تضغط على سوريا من أجل الانسحاب من لبنان مع الضغط على حزب الله ليكف عملياته عن إسرائيل .أما الولايات المتحدة فإن هدفها الأساسي من التدخل في لبنان هو محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة، في مقابل البحث عن هامش أكثر للمناورة بالنسبة لإيران تستعمله في تجاذبها مع الولايات المتحدة و إسرائيل بخصوص قضية السلاح النووي.

لقد جربت وسائل كثيرة ابتغاء حل الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف بما فيها الوسائل السياسية، الدبلوماسية والقانونية .ومع ذلك، في لبنان، لا يمكننا الحديث عن حل للأزمة أو حل للنزاع كما عرفناه في الإطار النظري للدراسة، وإنما كانت هناك تسويات فقط تتناسب مع الأوضاع الداخلية والخارجية ومصالح القوى الداخلية، الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في لبنان.[2]

- إن النظام اللبناني بسبب المرتكزات الطائفية والمذهبية للسلطة فيه، ينطوي على خلل جوهري يجعله مفتقرا إلى مرجعية داخلية تعالج الأزمات أو يمتصها على الأقل، وهذا ما يفسر فشل كل المبادرات الرسمية أو حتى غير الرسمية في حل أو حتى التعامل مع الأزمات اللبنانية المختلفة .

[1] العنكبوت الإلكتروني، الوكالة الوطنية للإعلام النهار، **فرنسا تدخل على الخط الإستحقاق الحكومي**، بر للسلام : 8 مارس ليست كتلة واحدة. على الموقع الإلكتروني: http://www.alankabout.com

[2] د.حسين قداري ، نفس المرجع ،ص 182.

- مع فشل المحاولات الداخلية في حل الأزمة اللبنانية تطّلب الأمر تدخل أطراف خارجية .غير أن الحلول التي جاءت من الخارج كانت دائما مقرونة بفاتورة مصالح أو مطالب أو إملاءات، كما أنها كانت مجتزأة ومؤقتة وهشة .فكل الاتفاقات المتوصل إليها لم تعالج الأزمة من أساسها بل كانت مجرد صيغ مؤقتة أو اتفاقات مرحلية لمعالجة زمنية محدودة.

إن اتفاق الدوحة يؤكد مجدداً أن لا حل لأزمة لبنان إلا بالحل العربي، ويجب أن ينعكس هذا الاتفاق إيجاباً على السلم الأهلي والاستقرار والأمن، ويشكل عاملاً مساعداً للجهود المبذولة من أجل التهدئة ومنع تحويل الصراع السياسي الى فتنة مذهبية حيث تم تأييد بنود الاتفاق الخاصة بانتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية والامتناع عن استخدام السلاح والعنف وتسليم الأمن للجيش والقوى الأمنية. إننا نرفض بند الاتفاق الخاص بقانون الانتخاب، من منطلق موقفنا الثابت بأنه يخالف اتفاق الطائف لجهة اعتماد المحافظة، ويغفل الإجماع شبه الكامل على مطلب اعتماد النسبية، ويساهم في تأجيج الخطاب المذهبي والطائفي ويكرس منطق دولة الفيدراليات الطائفية والمذهبية والعودة الى أسلوب المحاصصة وتوسيع التحالف الرباعي إلى اتفاق سباعي، وكأن لبنان دولة مزارع، لا أمل فيها للتغيير والإصلاح السياسي الذي يتطلع إليه معظم اللبنانيين التواقين الى بناء دولة عادلة لمواطنين أحرار.

من المؤسف، خلال السنتين الماضيتين وقوع كل هذه الحوادث وسقوط مئات القتلى والجرحى وإثارة العصبيات الطائفية والمذهبية وخسائر فادحة بالممتلكات والاقتصاد وتجاهل أحوال اللبنانيين المعيشية المشبعة بالفقر والحرمان، من أجل الوصول الى اتفاق يعيد توزيع مغانم السلطة ويثبت أسلوب احتكار إرادة الشعب في الانتخابات النيابية القادمة، ما يؤكد عدم أهلية فريق الموالاة المرتبط بالوصاية الأجنبية على الاستمرار بالسلطة، وهو المسؤول الأول عن إطالة أمد الأزمة التي كادت تودي بالبلد الى أتون الاقتتال الداخلي والفتنة المذهبية، ويميط اللثام كذلك عن الخلفية التي كانت تحكم بعض أطراف المعارضة في اتخاذها مواقف انفرادية بعيداً من التنسيق الفعلي والعملي مع كل الأطراف الأخرى، وفي مقدمهم رؤساء الوزراء السابقين والتيار الوطني العروبي المستقل[1].

ليس دقيقاً القول إن أتفاق الدوحة خرج بصيغة لا غالب ولا مغلوب، بل الصحيح أن هناك غالباً، وهو الطبقة السياسية الحالية في السلطة، موالاة أو معارضة، والمغلوب هو الشعب اللبناني الذي ينشد منذ زمن بعيد إعادة تكوين السلطة على أسس راسخة من الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والذي يشكل قانون الانتخاب العادل قاعدة هذا التغيير الذي يبدو انه بعيد.

[1] الموقع الرسمي، صوتك ، **صيغة قانون الانتخاب تعيد لبنان الى اسلوب المحاصصة**، تاريخ تصفيح ،15-03-2015،على الموقع الالكتروني: http://www.sawtakonline.com

خلاصة الفصل :

من المعلوم أن النظام البرلماني يقوم على حكم الأغلبية الفائزة بالانتخابات النيابية العامة، حيث الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية هو الذي يؤلف الحكومة، ورئيس الوزراء يكون رئيس الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية. ولكن المشكلة اللبنانية، تكمن في الأساس في بنية النظام السياسي القائم، واعتماد الدولة تكريس مشركة المحاصصة السياسية في السلطة وهذا ما أفرزته في عدم قبول الأحزاب السياسية التداول على السلطة حيث انتخبت عدة مخطر في جميع المجلات فمن النحاية النظام السياسي تحول النظام من الرئاسي الى البرلماني وهذا ما أكده اتفاق الطائف في تجرّد رئاسة الجمهورية من صلاحياتها الإجرائية ونقلها إلى مجلس الوزراء، ليتحول بذلك النظام شبه الرئاسي في لبنان إلى نظام برلماني شبه مجلسي يفضي بالضرورة إلى حكم الأغلبية. حيث لم تشهد لبنان منذ استقلالها الي اليوم لم تستطع لبنان بناء دولة ذات سيادة مستقلة ومستقرا غير ان المحاصصة السياسية خلافات صراعات بين الطوائف وذلك لعدم المسوات وبقاء المسحيين رغم قلة كثافتهم الى أن نسبتهم في المرتبة الأول وهذا ما تشهده إلى اليوم في الصراع حول وضع الرجل المنسب في المكان المنساب رغم الازمات التي تشهدها اما من الناحية القوانيين الانتخابية التي كانت وراء عدت معوقات جعلت لبنان في ادخلا تعديلات من اجل امتصاص الخلافات ولكن بدون جدوا، ورغم انسحاب الجيش السوري عام 2005 وظهور نوع جديد من الانقسامات بين اللبنانيين، عرف بانقسام اللبنانيين بين فريق 14 مارس مقابل فريق 8 مارس)، فتكشّفت حينها مساوئ اعتماد النظام البرلماني لبلد مثل لبنان .إن حالة انقسام اللبنانيين بين الطائفية جعتها تعيش في صراع في ما بينهم ،وذلك بتبنّي النظام البرلماني، باعتبار أنه عندما فازت الأكثرية في الانتخابات النيابية، تبيّن أن الأقلية لا تملك ما يحفظ حقوقها في مواجهة الأكثرية، في ظلّ غياب الضوابط المؤسساتية مما جعل لبنان دولة ضعيفة تستند الى تدخلات الخارجية من اجل الحل النزاعات الداخلية لأن اللبنانيين لا يستطيعون أن يقرر مصير وطنهم وهم يدركون أنهم السبب في أعطاء الفرصة لتدخل الأجنبي ولا يستطيعون القضاء على هذه التبعية وهذا لعدم ثقتهم في بعضهم البعض وبهذا وجدت القوى الاجنبية مكانة لها في لبنان وعليه لم تشهد لبنان مؤشرات الاستقرار بل معوقات الاستقرار وذلك من خلال عدد الاغتيالات التي شهد رؤساء لبنان والسلاح الذي نشبه حزب الله وكذلك حالة لا موازنة في لبنان منذ عام 2005، الى اليوم التي شلت عدم قيام الحكومة بالتعيينات الإدارية وعدم القدرة على تأليف الحكومات.وهذا ما تجلا في فحكومة فؤاد السنيورة الثانية استغرق تأليفها نحو 45 يوماً، وحكومة سعد الحريري استغرقت نحو 5 أشهر، وحكومة نجيب ميقاتي (الثانية) لم تؤلّف وعليه لبنان تشهد عدم الاستقرار الحكومي وهذا لعدم وجود حكومة مستقر لمدة طويلة وعدم وجود انتخابات وضح فأجراء الانتخابات خرج مواعيدها هو احد معوقات الاستقرار.

إن مفهوم المحاصصة السياسية من المفاهيم المعاصرة ،وحديثة الاستعمال وتعتبر من المفاهيم السلبية وهذا يتجلى في الاثار التي تترتب عنها انطلاقا من التصرفات وردود الفعل من الطوائف حيث عملت المحاصصة على توليد التعصب وتطرف بين الطوائف، وهذا يعتبر أثر سلبيا وعليه فان فكرة المحاصصة هي ضرورة موضوعية افرزتها عملية التطور المادي للمجتمعات العريقة بممارساتها الديمقراطية منذ عقود من الزمن ومنه تطرقت الدراسة الى دراسة المحاصصة والمحاصصة السياسية وتم تعرف على مفهومهم من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية وهذا لتوضيحها مع ذكر الأسباب التي تجعل الدولة تنتهج وتطبيق المحاصصة السياسية وكذلك ذكر الاثار المترتب على المحاصصة السياسية.

كما تم معالجة مفهوم الاستقرار الحكومي من خلال تقسيم المفهوم الى قسمين الاول الاستقرار والثاني الحكومة حيث تم تعريفهما من خلال مجموعة من الباحثين، ثم الحديث عن اهم مؤشرات الاستقرار الحكومي والمتمثلة في الانتقال القانوني للسلطة في الدولة، وحديث عن شرعية انظام والسيادة والاستقرار البرلماني، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وذكر المعوقات الاستقرار من الناحية الداخلية والخارجية أما في العنصر الاخير فتم تطرق الى اثار المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي تم تطرق الى ذكر اسباب تطبيق المحاصصة السياسية اما العنصر الثانى تم ذكر اثار المترتبة عن المحاصصة السياسية.

اما في الشق الثاني تم اختيار الدولة اللبنانية كحالة لدراسة ، تحدثنا عن طبيعة نظام لبنان حيث تطرقنا فيه الى الحديث عن نظام الحكم في لبنان من جهة ومن جهة ثانية الطبيعة الطائفية للنظام السياسي اللبناني وذلك من خلال المجالات التالية من الناحية السياسية تستخدم القاعدة الطائفية في المجال السياسي في كل من توزيع المناصب الرئاسية العليا، وتكوين الوزارة وتكوين المجلس النيابي أما في المجال الإداري إن تسلل الطائفية إلى التعيينات الإدارية خاصة في المناصب العليا أربك عمل الجهاز الإداري اللبناني، فنادرا ما يتوافق أركان الدولة وأطراف الحكم والمعارضة على تعيين مدير عام أو محافظ أو قاضي، إذ تخضع هذه التعيينات لحسابات الطوائف، في نظام قائم على المحاصصة الطائفية دون أي اعتبار لقدرات الشخص ومهاراتا وفي غياب هذا التوافق، تعاني الدولة اضطرابا في جهازها الإداري، إذ تزايد عدد الوظائف الشاغرة في هذا الجهاز الإداري بشكل كبير. أما من ناحية الأحوال الشخصية فلقد أصبحت الطوائف تمارس سلطات هامة وتتمتع بالنفوذ والاستقلالية في سن تلك التشريعات والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، وقد تتعدى مراجع بعض الطوائف حدود دولة لبنان في سن القوانين والحكم في بعض القضايا.

ولقد تم تطرق الى التمثيل النسبي للبرلمان وذلك من اجل معرفة عدد نواب ودوره في تشكيل احكومة وطريقة وتوزيعها ثم الانتقال الى توزيع المقاعد النيابية فتم دراسة عدد النواب وعدد المقاعد التي تم توزيعها على

الطوائف والتغيرات بين المسلمين والمسحيين وتمثيل تطور عدد المقاعد من 1992 الى 2009 فنلاحظ انا عدد توزيع المقاعد كان يتزايد الى صالح المسلمين وهذا النجاح كان وراء عامل الكثافة السكانية وتراجع المسحيين مما جعل صراع بين الطوائف عدم القدرة لبنان على تأليف الحكومة فحكومة فؤاد السنيورة الثانية استغرق تأليفها نحو 45 يوماً، وحكومة سعد الحريري استغرقت نحو 5 أشهر، وحكومة نجيب ميقاتي (الثانية) لم تؤلّف، رغم مرور أكثر من أربعة أشهر وفي ظل النظام البرلماني لبلد مثل لبنان جعل من وزارات الحكومة منقسمة بدورها تبعاً لانتماء الوزير السياسي، وبالتالي انسحب الانقسام ليطال الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة. فالوزير التابع لفريق ما، يرى أن الوزارة تابعة لفريقه السياسي لا للدولة، ويسانده بالتالي النواب التابعون لفريقه السياسي عند مساءلته من نواب الفريق المقابل، والعكس صحيح. عرفت لبنان الأزمات التي مرت بها التجربة الانتخابية في لبنان واهم العوامل التى جعلت لبنان دولة ذات سيادة ضعيفة من خلال عوامل داخلية المتمثلة في ظاهرة التسلح التي تهدد استقرار الدولة وسلاح حزب الله الذي قسم الشعب اللبناني إلى فتين منهم من يري أن حزب الله يعمل على سلاح الحزب هو أقرب إلى سلاح الميليشيا وهو يهدد سيادة الدولة، وفريق آخر يرى أن يعامل هذا السلاح بشكل خصوصي بالاعتراف به بشكل رسمي لأنه يدافع عن الدولة في وجه الاعتداء الإسرائيلي.

وكذلك سلاح المخيمات الفلسطينية وعدد الاغتيالات التي شهدتها لبنان الى القائدة الذين تم اغتيالهم بسب الوصول الى السلطة والتدخلات الخارجية الذي كان اهم عنصر في جعل لبنان غير قادر على السيطرة على وضعها وكان تدخل ايران من اجل دعم حزب الله وتدخلا فرنسا والولايات المتحدة وسوريا ومنه فإن لبنان يمثل ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف القوى الدولية .فتدخل سوريا كان لصيانة أمنها القومي وحماية نفسها من إسرائيل خاصة بعد فقدانها للجولان، وإسرائيل اجتاحت لبنان مرات عديدة حتى تضغط على سوريا من أجل الانسحاب من لبنان مع الضغط على حزب الله ليكف عملياته عن إسرائيل .أما الولايات المتحدة فإن هدفها الأساسي من التدخل في لبنان هو محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة، في مقابل البحث عن هامش أكثر للمناورة بالنسبة لإيران تستعمله في تجاذبها مع الولايات المتحدة و إسرائيل بخصوص قضية السلاح النووي.

ومن هنا نلاحظ انا لبنان تشهد عدم الاستقرار وهذا بسب المحاصصة السياسية التي اثبتت صعوبة وجود تطبيق نظام توافقي بين الطوائف وهذا نلتمسه في عدم قدرة لبنان في اجراء انتخابات نزيهة وقانونية وعلى رغم من تدخلات الخارجة ووضع اتفاق الدوحة من اجل حل الازمات التى شهدتها لبنان عام 2008 ومسار التجربة الانتخابية في لبنان تم توقيها إلى عدت عوائق التي تجعل الانتخابات تجري كم ينبغى ومنها ترتب على المحاصصة السياسية في لبنان وهي مجموعة من النتائج وهي:

-بروز ضعف سيادة الدولة وهذا ملاحظته في لبنان من خلال شلل وغياب المؤسسات الوطنية وهذا محدث في المجلس اللبنانى خلال فترة الازمة (2007-2008) وبان فيها غياب مؤسسة الرئاسية اللبنانية الاشهر طويلة .

- عدم ثبات النظام ووجود ظاهرة التبدل فيه، من خلال قصر مدة الحكم لدى السلطة ، وهذا ما شهدته لبنان إلى يومنا هذا فهي لم تستطيع أن انتخاب رئيس الجمهورية وهذا يعود الى ضعف النظام رغم التعديلات التى ادخلية عليه فان مسار التجربة اللبنانية في الانتخابات كان مرتبطة بمعوقات جعلت العملية الانتخابية متوقف الى اليوم حيث شهدت انتخابات في 2009 ولم تنجح وأخر انتخابات جريتا في 2014 ولم تكتمل قانونيا ولقد تم تأجيلا الانتخابات الى 2016 وهذا يرجع إلى الضعف التي تشهده الدولة بسبب الازمات والآثار الذي خلفته المحاصصة بين أبناء الوطن خلال انتهجها.

- عملت المحاصصة السياسية على خلق صراع بين طائفة وذلك بتفكيك الوحدة الوطنية بين لبنان وهذا نشهده في قانون الاحول الشخصية حيث يكتسب الشعب اللبنانية هويتنا الأول أصلا للبناني والثانية تبعة إلى الطائفة. وهذا أدى إلى صراع بين طوائف وعدم استقرارها.

- أن المحاصصة السياسية لعبت الدور الرئيس في وقوع أكثر من حرب بين سكان لبنان على اختلاف توجهاتها، وتم استغلالها أفضل استغلال من العديد من الدول والمنظمات، للدخول في شؤون لبنان الداخلية، والخارجية، وهي من جعلت لبنان، دولة ضعيفة فقيرة اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً، وألعوبة في يد كل القوى الإقليمية والدولية.

ومنه تمحورت اثار المحاصصة السياسية في لبنان في ثلاثة نقاط مهمة أولها في تذبب في توزيع المقاعد وعدم توزن في توزيع عدد نواب ومن الجهة الثانية عدد الانتخابات التي تجري خارج مواعيد الفترة الانتخابية وأما العنصر الأخير في التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية. حيث يسعى الشعب اللبناني الى القضاء على المحاصصة السياسية وذلك من أجل الوصل إلى وحدة وطنية وهذا لا يكون إلا في حالة إعادة هيكلة الأحزاب السياسية وتأسيس حزب ذات منطلق وطني تمثل كافة اللبنانيين والابتعاد عن التقسيمات بكل أنواعها الطائفية أو سياسية.

الملخص :

الكلمات الدالة: ، المحاصصة السياسية، الاستقرار الحكومي، النظام البرلماني، الديمقراطية التوافقية، الطائفة.

تناولت الدراسة موضوع المحاصصة السياسية وأثرها على الاستقرار الحكومي من خلال اطار مفاهيمي يبرز مفهوم المحاصصة السياسية ودوافع تطبيق المحاصصة السياسية وكذلك انعكاساته على الاستقرار الحكومي وعليه إن تغلغل الطائفية في كافة مجالات الحياة في المجتمع اللبناني المتعدد جعل من الدولة مجرد مؤسسة تحكمية تسعى لإقامة التوازن، وهو الدور الذي لعبته في مختلف الحقب الزمنية، فعلاقتها بالطوائف هي معيار قياس دورها في المجتمع حيث تعتبر الطائفة السباب الرئيس في تطبيق مبدأ المحاصصة السياسية الذي أتى بيه اتفاق الطائفة لأنها تعتبر وليدة لها وعليه كان اتفاق الطائف بداية نظام سياسي جديد يحكم لبنان وهو نظام الديمقراطية التوافقية ولكن بفعل تدخل المحاصصة السياسية اصبح نظاما لها لقد أفرزت المحاصصة السياسية صراعات داخلية ويتجلى في عدم قدرة على تحكم في عملية الانتخابية وهذا يتجل في الفراغ مناصب رئيس الجمهورية لمدة طويلة وتوقف عمل السلطة جعل لبنان في ازمات تجعلها دولة ضعيفة وفريسة الى التدخلات الخارجية من اجل تسير امورها الذي ابق لبنان منذ استقلالها الى اليوم انها لم تشهد بناء دولة مستقلة ومستقرة.

Résumé:

Mots clés:, système de quotas politique, la stabilité du gouvernement, , le système parlementaire, la démocratie consensuelle, Sect.

L'étude a abordé la question du système de quotas politique et son impact sur la stabilité du gouvernement par l'intermédiaire du cadre conceptuel met en évidence la notion de quotas politiques et demande motivée de système de quotas politique, ainsi que son impact sur la stabilité du gouvernement et il a à la pénétration du sectarisme dans tous les domaines de la vie dans la société multi-libanaise fait l'état Fondation simplement arbitraire cherche à établir un équilibre, une le rôle joué dans différentes époques de temps, sectes Flaguetha sont mesure standard de leur rôle dans la société, où est le président de la communauté de la jeunesse dans l'application du principe de quotas politiques qui accord communautaire Beah est venu parce qu'il est considéré comme le résultat de son et il était l'Accord de Taëf début d'un nouveau système politique qui régit le Liban, un système de démocratie consensuelle, mais par l'intervention du système de quota politique est devenu un système de son système de quotas politique a produit des conflits internes et se reflète dans l'incapacité de contrôler le processus électoral, et cela se reflète dans les positions de vide du président de la République pour une longue période et arrêter le travail de l'Autorité pour faire du Liban dans les crises en fait un état de faiblesse et en proie à une intervention étrangère dans le but de gérer ses propres affaires, qui Restez Liban depuis son indépendance à ce jour, elle n'a pas vu la construction d'un pays indépendant et stable.

ملحق رقم 01

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

قانون رقم 154 تاريخ 1992/7/22

تعديل بعض احكام قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب وتعديلاته

مادة وحيدة: – صدق مشروع القانون الوارد بالمرسوم 2445 تاريخ 22 حزيران 1992 المرفق الرامي الى تعديل بعض احكام قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب، الصادر بتاريخ 1960/4/26، وتعديلاته كما عدلته اللجان المشتركة.

– يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

قانون يرمي

الى تعديل بعض احكام قانون انتخاب

اعضاء مجلس النواب وتعديلاته

المادة الاولى: تلغى المواد الاولى والثانية والثالثة من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 وتعديلاته، ويستعاض عنها بالمواد الآتية:

المادة الاولى الجديدة: يتألف مجلس النواب من ماية وثمانية وعشرين عضوا وتكون مدة ولايتهم اربع سنوات.

المادة الثانية الجديدة:

تتألف الدائرة الانتخابية من المحافظة، ويحدد عدد المقاعد النيابية فيها وفقا للجدول رقم (1) المرفق بهذا القانون.

المادة الثالثة الجديدة:

بصورة استثنائية، ولدورة انتخابية واحدة، تتالف الدوائر الانتخابية على الوجه الآتي:

- دائرة انتخابية واحدة في محافظة مدينة بيروت.
- دائرة انتخابية واحدة في محافظتي الجنوب والنبطية.
- دائرة انتخابية واحدة في محافظة لبنان الشمالي.

- دائرة انتخابية واحدة في كل قضاء من محافظتي جبل لبنان والبقاع باستثناء قضائي بعلبك والهرمل اللذين يؤلفان دائرة انتخابية واحدة، وقضائي البقاع الغربي وراشيا اللذين يؤلفان ايضا دائرة انتخابية واحدة.

ويحدد عدد نواب كل طائفة في كل دائرة من هذه الدوائر وفقا للجدول رقم (2) المرفق بهذا القانون.

المادة الثانية: تعدل المادة 35 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 بأن يصبح المبلغ الواجب على المرشح ايداعه عشرة ملايين ليرة لبنانية. يسترد التامين كل من نجح في الانتخابات، اما الراسبون فلا يستردون التأمين الا اذا حصلوا على نسبة عشرة بالماية او ما فوق من المقترعين في الدائرة الانتخابية.

بصورة استثنائية ولمرة واحدة تعتبر المهلة المنصوص عنها في المادتين 28 و30 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26، خمسة عشر يوما بدلا من ستة أشهر.

تضاف عبارة "وأمن الدولة" بعد كلمة "جيش" اينما وردت في المادة 28 المذكورة اعلاه.

المادة الثالثة: تضاف الى المادة 37 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 الفقرة الآتية:

"كل من يرجع عن ترشيحه وفقا للاحكام المبينة في هذه المادة، يحق له استرداد نصف المبلغ الذي اودعه".

المادة الرابعة: يضاف الى الفقرة الاولى من المادة 39 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 النص الآتي:

"ويمكن زيادة هذا العدد الى اكثر من أربعماية ناخب في القلم الواحد اذا اقتضت ذلك سلامة العملية الانتخابية، على ان لا يتعدى العدد الستماية ناخب".

المادة الخامسة: أ- في الدوائر الانتخابية المحددة على اساس المحافظة:

على المرشح ان يحدد في ترشيحه المنطقة التي يرغب ترشيح نفسه عنها ضمن الدائرة الانتخابية، ويعتبر فائزا في الانتخابات من ينال أكثرية اصوات المقترعين في الدائرة من بين المرشحين من ذات الطائفة وعن ذات المنطقة في حدود المقاعد المخصصة لكل طائفة في هذه المنطقة وفقا للجدول رقم (3) المرفق بهذا القانون.

ب- في الدوائر الانتخابية المحددة استثنائيا على اساس القضاء:

يفوز بالانتخابات المرشح عن الطائفة الذي ينال العدد الاكبر من اصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية.

ج- اذا تساوت الاصوات يفوز المرشح الاكبر سنا.

المادة السادسة: يعلق العمل بالبطاقة الانتخابية المنصوص عليها في قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 لمرة واحدة ويستعاض عنها بتذكرة هوية يعود تاريخ اصدارها الى ما قبل عام 1975 او ببيان قيد افرادي او ببيان قيد افرادي جديد معفى من رسم الطابع يعمل به لعملية انتخابية واحدة.

المادة السابعة: بصورة استثنائية، ولدورة انتخابية واحدة، وفي الدوائر الانتخابية التي يتعذر فيها الاقتراع على بعض او كل الناخبين، يحدد عدد ومواقع مراكز اقلام اقتراع خاصة، بمراسيم تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية، على ان تراعى احكام المادة 39 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26.

المادة الثامنة: يعدل نص الفقرة الاولى من المادة الوحيدة من القانون رقم 1 الصادر بتاريخ 1989/12/7 المتضمن تمديد ولاية مجلس النواب على الوجه الآتي:

تعتبر ولاية مجلس النواب منتهية بتاريخ 1992/10/15 بدلا من 1994/12/31.

"واذا لم تحصل الانتخابات العامة خلال المهلة المحددة في المادة 42 من الدستور تعتبر الفقرة السابقة من هذه المادة ملغاة حكما وتستمر ولاية مجلس النواب حتى 1994/12/31".

المادة التاسعة: يعدل مقدار الغرامة المنصوص عليها في المادة 66 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 بأن يصبح مبلغا يتراوح بين خمسماية الف ومليون ليرة لبنانية.

المادة العاشرة: يحظر على كافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية، التعاطي في الاعلام والاعلان الانتخابي السياسي خلال الحملة الانتخابية المحددة من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى اجراء الانتخابات واعلان النتائج النهائية تحت طائلة التعطيل والاقفال التام بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات في غرفة المذاكرة، ذلك طيلة مدة الحملة الانتخابية على ان يسمح لهذه الوسائل بالتعاطي فقط بالموقف السياسي.

المادة الحادية عشرة: خلافا لاحكام الفقرة الاولى من المادة السابعة من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 وتعديلاته وبصورة استثنائية ولدورة انتخابية واحدة، تدعى الهيئات الانتخابية بمرسوم وتكون المهلة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الانتخابية خمسة عشر يوما على الاقل.

المادة الثانية عشرة: تلغى جميع النصوص التي تتعارض او لا تتفق واحكام هذا القانون.

المادة الثالثة عشرة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

جدول رقم 1

المراكز النيابية في الدوائر الانتخابية

الدائرة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
محافظة ميدنة بيروت	19	6	2	1		1	1	2	1	1	3	1
محافظة جبل لبنان	35	2	3	5		19	2	3			1	
محافظة الجنوب والنبطية	23	3	14	1		2	2	1				
محافظة البقاع	23	5	8	1		3	3	2			1	
محافظة لبنان الشمالي	28	11			2	9		6				
المجموع العام	128	27	27	8	2	34	8	14	1	1	5	1

جدول رقم 2

المراكز النيابية في المناطق

الدائرة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
محافظة ميدنة بيروت	19	6	2	1		1	1	2	1	1	3	1
محافظة جبل لبنان												
قضاء جبيل	3		1			2						
قضاء كسروان	5					5						
قضاء المتن	8					4	1	2			1	
قضاء بعبدا	6		2	1		3						
قضاء عاليه	5			2		2		1				
قضاء الشوف	8	2		2		3	1					
محافظتا الجنوب والنبطية	23	3	14			2	2	1				
قضاء زحلة	7	1	1			1	2	1			1	
قضاء بعلبك والهرمل	10	2	6			1	1					
قضاء البقاع الغربي وراشيا	6	2	1	1		1		1				
محافظة لبنان الشمالي	28	11			2	9		6				
المجموع العام	128	27	27	8	2	34	8	14	1	1	5	1

جدول رقم 3
المراكز النيابية للدورة الانتخابية الاستثنائية

المحافظة	الدائرة	المنطقة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
بيروت	محافظة بيروت	بيروت	19	6	2	1		1	1	2	1	1	2	1
جبل لبنان	جبيل	جبيل	3		1			2						
	كسروان	كسروان	5					5						
	المتن	المتن	8					4	1	2			1	
	بعبدا	بعبدا	6		2	1		3						
	عاليه	عاليه	5			2		2		1				
	الشوف	الشوف	8	2		2		3	1					
الجنوب والنبطية	محافظتا الجنوب والنبطية	مدينة صيدا	2	2										
		قرى صيدا	3		2				1					
		النبطية	3		3									
		صور	4		4									
		بنت جبيل	3		3									
		مرجعيون وحاصبيا	5	1	2	1				1				
		جزين	3					2	1					

تابع جدول رقم 3

المحافظة	الدائرة	المنطقة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
البقاع	زحلة	زحلة	7	1	1			1	2	1			1	
	بعلبك الهرمل	بعلبك الهرمل	10	2	6			1	1					
	البقاع الغربي وراشيا	البقاع الغربي وراشيا	6	2	1	1		1		1				
لبنان الشمالي	محافظة الشمال	مدينة طرابلس	8	5			1	1		1				
		قضاء طرابلس	3	3										
		عكار	7	3			1	1		2				
		زغرتا	3					3						
		الكورة	3							3				
		بشري	2					2						
		البترون	2					2						
المجموع العام			128	27	27	8	2	34	8	14	1	1	5	1

المصادر:

القرآن الكريم

I- الموسوعات:

أ- باللغة العربية:

1- احمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، مكتب لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 2004.

2- ريكولا كوفمان (وآخرون)، **نحو مصالح وطنية لبنانية (ترجمة محمود السيد)**، بيوت وجنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006،

3- عبد الوهاب الكيالي ،(واخرون) ، **موسوعة السياسية** ، (ج1، ج2، ج3، ج4، ج5،ج6)، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات ونشر 1979.

ب- باللغة الفرنسية

1- Dictionnaire Larousse, Paris, Larousse, 1982

II- الكتب :

أ- باللغة العربية :

1- احمد الخطيب نعمان، **الوسيط في النظام السياسية والقانون الدستوري**، ط1، دار الثقافة للنشر وتوزيع، الأردن، 2008.

2- بشير اسكندر، **الطائفية في لبنان إلى متى؟ دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل الغائها** (القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، 2006.

3- جبرا الشوملي، (**العلمانية في الفكر العربي المعاصر**) لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

4- جواد بولس، **تاريخ لبنان**، ترجمة جوج حاج :بيروت، دار النهار، 1972.

5- حسين قادري، **لبنان :الحرب الاهلية والتدخلات الخارجية**، دار قانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.

6- حسين قادري، **لبنان الحرب الاهلية والتدخلات الخارجية**، باتنة: دار قانة للنشر وتوزيع ،ط1، 2008.

7- حسين موسى الصفار، **الطائفة بين السياسية والدين**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2009.

8- حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

9- خليل العمر معن، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، مصر : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

10- خليل جبارة، **مشروع الشفافية في الايرادت**، دراسة حالة الجمهورية اللبنانية: منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت، المؤتمر الثالث نوفمبر 2007.

11- الزمخشري، **أساس البلاغة**، القاهرة :دار الشعب، سنة 1960.
12- سعد أنطوان، **موقع رئيس الجمهورية ودوره في نظام السياسي اللبناني قبل وبعد الطائف**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2008.
13- سليمان عصام، **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب**، المركز اللبناني للدراسات، دار النهار، بيروت، 1993.
14- سليمان عصام ، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، دار العلم للملايين، بيروت، 1991.
15- سناء معلوف، **وجهات نظر من الخطوط الأمامية**، لبنان: مؤسسة الرؤية العالمية، 2009.
16- شوكت آشتي وفارس آشتي، **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**: بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2007.
17- عبد الإله بلقزيز، **حزب لله من التحرير إلى الردع (1982-2006)** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006.
18- عبد العزيز محمود ابو فضه، **الحرب السادسة في لبنان**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
19- عبد الله خليفة، **إيديولوجية الصراع السياسي**، القاهرة :دار المعرفة الجامعية، 1999.
20- علي بن هادية و"آخرون"، **القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي ألفبائي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،ط 7، سنة 1991.
21- محمد المجذوب، **القانون الدستورية والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، بيروت، منشورات الحلي الحقوقية، ط4، 2002.
22- مهدي جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية ف الوطن العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
23- هنتغتون صاموئيل، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، بيروت :دار الساقي، ط1، 1993.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Camille habibi {lebanesse politcs and the tyrany of confessionalism} ،**confluences mediterranee, N 70, (march) 2009.**
2- Ziad Hafez, «la rente et le confessionnalisme au Liban», **confluences méditerranée**, N°70, (mars) 2009.

III- المقالات والدوريات:

1- الطيب البكوش، **"هل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود"**، المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 1995.
2- الياس مهنا، **إنشاء مجلس شيوخ لبناني: الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة**، جامعة براون، 2013.

3- إلياس مهنا، **"إنشاء مجلس شيوخ لبناني، الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة"**، ورقة بحثية مقدمة في إطار برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، مركز دراسات الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، جامعة ستانفورد الأمريكية.

4- سعد عبدو، **الانتخابات النيابية لعام**، 2005 قراءات ونتائج مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، بيروت، 2005.

5- عبد الغني سلامة، **الإسلام السياسي في المخيمات الفلسطينية في لبنان**، مجلة تسامح، رام الله لدراسات حقوق الإنسان العدد 30، الصادرة بتاريخ: سبتمبر 2010.

6- عصام سليمان، **وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية**، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت.

7- غسان العزي، **لغز لبنان :استيلاء قانون انتخابي لاطائفي بقوى طائفية**، مركز اجزيرة لدرسات ،31 يناير 2013.

8- قاسم صالح، **"تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة"**، العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية، 2011.

9- محمد السماك، **أثر المحاصصة السياسية في أتباع الحضارات المتنوعة**، أراء ومناقشات.

10- محمد شلبي، **"الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة"**، المجلة الجزائرية للعوم السياسية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 01.

11- منطقة كرايسز جروب، **لبنان على حافة الهاوية**، (دراسة تحمل رقم 20 في سلسلة تقارير الشرق الأوسط)، بروكسل (بلجيكا): منظمة كرايسز حروب، (2006).

IV- الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب اللبناني، **اتفاق الطائف**، لبنان، مجلس النواب اللبناني، 1989.

2- الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام اللبنانية، **الأحزاب السياسية في لبنان**، لبنان: وزارة الإعلام اللبنانية، 2013.

3- الدستور اللبناني، الصادر في 23 ماي سنة 1926، مقدمة الدستور اللبناني،" **الفقرة:ج**" ،الواردة في الدستور مع جميع تعديلاته.

V- الدراسات غير المنشورة:

1- خالد مزابية، **الطائفة السياسية وأثارها على الإستقرار السياسي**، دراسة حالة لبنان (رسالة ماجستير، قسم علوم سياسية، كلية حقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

2- طارق عشور، **"تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري "**، شهادة مقدمة لنيل رسالة ماجستير .جامعة باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم سياسية ،2008-2009.

3- عماد مؤيد جاسم، **التوزيع ألاسترضائي لسلطات واثره في الاستقرار السياسي في العرق** ، بحث مقدم الى مؤتمر السنوي الاول،كلية القانون والعلوم سياسية ،2010.

4- مليكة بوضياف، **"الحكم الراشد والاستقرار السياسي"**، مداخلة ألقيت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي، جامعة الشلف الجزائر، 2006.

5- يوسف بن يزة ، **الدولة والطائفة في عصر العولمة**، أطروحة مقدمة لنيل دراجة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية:كلية الحقوق والعلوم سياسية ، جامعة لحاج لخضر: باتنة، 2013.

IV- الوثائق الإلكترونية:

1- الأحزاب السياسية في لبنان، تاريخ تصفيح الوقع الالكتروني:http://www.ministryinfo.gov

2- الدكتورة أحلام بيضون، **"طبيعة النظام اللبناني بين النصوص والتطبيق"**، الموقع الإلكتروني: https://www.youtube.com

3- العنكبوت الإلكتروني، الوكالة الوطنية للإعلام النهار، **فرنسا تدخل على الخط الإستحقاق الحكومي**، بر للسلام : الموقع الإلكتروني: http://www.alankabout.com

4- الموقع الالكتروني لقناة الديار الفضائية، **المحاصصة وبناء الدولة**: الموقع الإلكتروني: http://www.aldiyarsat.net/news/l

5- الموقع الرسمي، حزب القوات اللبنانية، الموقع الالكتروني:www.lebanese-forces.com

6- الموقع الرسمي، صوتك، **صيغة قانون الانتخاب تعيد لبنان إلى أسلوب المحاصصة**، الموقع الالكتروني: http://www.sawtakonline.com

7- الموقع الرسمي، لجولة الصحافة، على الموقع الالكتروني: http://alrased.net/main/articles

8- الموقع الرسمي للوسيط، **نرفض المحاصصة ونطالب بالموطنة**، الموقع الالكتروني: http://www.alwasatnews.com

9- بهنام عطاالله، **المحاصصة وما أدراك ما المحاصصة**، الموقع اللكتروني http://www.ankawa.com

10- حزب الله تحول الى قوة تدخل إيراني في الدول العربية، الموقع الالكتروني: http://www.lebanonfiles.com

11- رائد نايف حاج سليمان، **"الإستقرار السياسي ومؤشراته"**، الحوار المتمدن، العدد 2592، الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

12- رئاسة الجمهورية اللبنانية، **لمحة عن نظام اللبناني**، الموقع الالكتروني: http://www.presidency.gov.lb

13- طاهر مسلم البكاء، **المحاصصة لاتصنع قادة**، موقع الالكتروني: http://www.nasiriyah.org/ara/post/57447

14- طوائف لبنان: الموقع الكتروني : http://www.assakina.com

15- عماد علو، **المحاصصة الطائفية والسياسية وأثرها في الإستقرار**، جريدة الزمان الموقع الالكتروني : http://www.azzaman.com

16- فارس حامد عبد الكريم، **المحاصصة الطائفية والتوافقية والصعود بنية الانتحار**: الموقع الالكتروني: http://www.iraker.dk/indexال

17- لطف الله خوخة، "**الشيعة وسلاح الطائفية**": الموقع الالكتروني: http://www.saaid.net

18- مجلس الامة، دراسات وبحوث الكوتا ،دولة الكويت: الموقع الالكتروني: www.siironline.org
19- محمد بالروين، **نعم لحكومة وحدة وطنية لا لحكومة محاصصة**، الموقع الالكتروني: http://almanaramedia.blogspot.com
20- معاجم اللغة العربية، الموقع الالكتروني : http://www.maajim.comhgl;ru
21- مهران موشيخ، **مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي المعاصر**، (مواضيع وابحاث سياسية)، موقع الإلكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp
22- موقع الاخبار، **ثلثا اللبنانين غير رضين عن اداء المعارضة**: الموقع الالكتروني http://www.al-akhbar.com.
23- موقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية، الموقع الالكتروني: www.kataebonline.org/al kataeb.htm
24- ياسر خالد بركات الوائلي، **العملية الدستورية في العراق ومبدأ المحاصصة**، http://www.siironline.org/alabwab/derasat

الفهرس

الفهرس

عنوان	رقم الصفحة
الإهداء.....	III
شكر.....	IV
قائمة المحتويات.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الملاحق.....	IX
المقدمة.....	1
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمحاصصة السياسية والاستقرار الحكومي	
تمهيد.....	6
المبحث الأول : مفهوم المحاصصة السياسية.....	7
أولا: تعريف المحاصصة السياسية	7
ثانيا مبدأ المحاصصة السياسية واسباب تطبيقه	9
المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار الحكومي	10
أولا: تعريف الاستقرار الحكومي	10
ثانيا :مؤشرات الاستقرار السياسي	13
ثالثا :معوقات الاستقرار الحكومي.....	15
المبحث الثالث : تأثير المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي	16
اولا: المحاصصة السياسية والاستقرار الحكومي.....	16
ثانيا أثار المحاصصة السياسية	18
خلاصة الفصل.....	23
تمهيد.....	25
المبحث الاول: طبيعة النظام اللبناني	26
أولا: طبيعة نظام الحكم في لبنان	26
ثانيا :الطبيعة الطائفية للنظام السياسي اللبناني.....	27
1- الطائفية في المجال السياسي.....	27
2- الطائفية في المجال الإداري.....	28

3- الطائفية في الأحوال الشخصية..... 28
المبحث الثاني: الطوائف والتيارات السياسية في لبنان 30
أولا : تعريف الطائفة..... 31
ثانيا: تقسيم الطوائف في لبنان 31
ثالثا : التيارات السياسية في لبنان 34
أ -الأحزاب الطائفية..... 35
ب – الأحزاب اللاطائفية..... 38
المبحث الثالث : انعكاسات المحاصصة السياسية على الاستقرار الحكومي..... 40
اولا: تعدد على مستوى السلطة السياسية..... 40
ثانيا :الحصص على أساس صيغة اتفاق الطائف لمجلس النواب..... 43
ثالثا : ضعف سيادة الدولة..... 53
01- على المستوى الداخلي..... 53
02 - على المستوى الخارجي..... 55
خلاصة الفصل..... 61
خاتمة..... 62
ملخص..... 65
قائمة المراجع..... 66
الملاحق..... 71
الفهرس